55

2018

الربع الثالث

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 55 / 2018
Economic Monitor Issue 55/2018

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

إسلام ربيع - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © شباط 2019

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: +972-2-2415251
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني :info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق راس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: +972-2-2946946
فاكس: +972-2-2946947
الموقع الالكتروني: www.pcma.ps
بريد الكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

بنك القدس Quds Bank

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية Palestine Capital Market Authority

شباط، 2019

المحتويـــــات:

- **الناتج المحلي الإجمالي** 2
- **سوق العمل** 3
  صندوق 1 - رأس المال البشري في فلسطين: نصف ما يمكن أن يكون عليه!
- **المالية العامة** 7
  صندوق 2 - سكان فلسطين 2050: المطلوب 2 مليون وظيفة جديدة!
- **القطاع المالي المصرفي** 11
  صندوق 3 - فائض الشيكل: الأسباب والحلول
- **القطاع المالي غير المصرفي** 15
  صندوق 4 - الشمول المالي في فلسطين
- **مؤشرات الاستثمار** 18
  صندوق 5 -المدن الصناعية في فلسطين
- **الأسعار والتضخم** 20
  صندوق 6 -مسح عدد المنشآت والعاملين والإنتاجية والأرباح في فلسطين
- **التجارة الخارجية** 23
  صندوف 7 - الآفاق الاقتصادية لدول "المينا"
- **مفاهيم وتعاريف اقتصادية** 26
  المرض الهولندي The Dutch Disease
- **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2013 - 2018** 28

الربع الثالث 2018 بالارقام:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4% خلال الربع الثالث 2018 مقارنة مع الربع السابق بالأسعار الثابتة لعام 2015، نتيجة نمو بنسبة 4.4% في الضفة الغربية ونمو بمقدار 2.5% في قطاع غزة. وانعكس هذا في ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 3.8% في الضفة و1.8% في القطاع. ولكن حصّة الفرد من الناتج المحلي في الربع الثالث 2018 تراجعت بمقدار 1.1% في الضفة و9.3% في القطاع مقارنة بالربع المناظر 2017.
- **التشغيل والبطالة:** انخفض معدّل البطالة في فلسطين في الربع الثالث 2018 بنحو 0.7 نقطة مئوية عمّا كان عليه في الربع السابق، ووصل إلى 31.7% (17.3% في الضفة و54.9% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في فلسطين إلى 31%، وهي أدنى بشكل ملحوظ من مستواها في الربع المناظر 2017 حين بلغت 38%.
- **المالية العامة:** بلغ الإنفاق العام خلال الربع الثالث من العام 2018 نحو 3.3 مليار شيكل. كما بلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة نحو 522 مليون شيكل (58% منها من الدول العربية)، في حين بلغ التمويل الخارجي لدعم الإنفاق التطويري 171.3 مليون شيكل. بالمقابل، بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 724.7 مليون شيكل. وتراجع الدين العام بنحو 0.5% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 2.4 مليار دولار.
- **المصارف:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2018 بنحو 0.4% مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه لتصل إلى نحو 8.3 مليار دولار، 14% منها للقطاع العام. بالمقابل استقرت الودائع غير المصرفية عند نحو 12.2 مليار دولار خلال نفس الفترة.
- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.7 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2018، منخفضةً بما نسبته 3% مقارنة مع نهاية الربع الثالث في العام الماضي. وأُغلق مؤشر القدس عند حاجز 528.8 نقطة بانخفاض قدره 7% مقارنةً مع نهاية الربع الثالث من العام الماضي.
- **السيارات:** وصل عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية 8,361 سيارة في الربع الثالث 2018، 79% منها سيارات مستعملة من السوق الخارجي ومن إسرائيل.
- **التضخم والأسعار:** بلغ معدّل التضخم في فلسطين 0.49% في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق. ويعبّر هذا عن الانخفاض في القوّة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية ارتفعت بنحو 1.25% و1.56% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي.
- **ميزان المدفوعات:** وصل عجز ميزان المدفوعات في الربع الثالث 2018 إلى 444.7 مليون دولار نتيجة عجز في الميزان التجاري (1.5 مليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (608.8 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (467.1 مليون دولار).

ملاحظة: نلجأ في المراقب الى تقريب النسب إلى أقرب عدد صحيح ما عدا معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار والتضخم، ومعدّلات الفائدة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
MAS
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
Palestine Monetary Authority
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1- الناتج المحلي الإجمالي[1]

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أي القيمة النقدية لكافّة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفاعاً بنحو 4% خلال الربع الثالث 2018 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,486.5 مليون دولار (مقاسا بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزع الناتج المحلي بين 80% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما توزع النمو بين 4.4% في الضفة الغربية مقابل نمو بمقدار 2.5% في قطاع غزة. أمّا بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر3 2018 مع ر3 2017) فلقد تراجع الناتج المحلي بنسبة 0.5% في فلسطين، بواقع نمو 1.2% في الضفة وتراجع 6.5% في القطاع (انظر الشكل 1-1)

أدّى الارتفاع في الناتج المحلي في الربع الثالث، مصحوباً مع الزيادة في عدد السكان، إلى ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 3.4% مقارنة مع الربع السابق. أما عند المقارنة بين الربعين المتناظرين فإن حصة الفرد انخفضت بنسبة 2.9% (انظر الجدول 1-1).

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة في أرباع متناظرة (أسعار 2015 الثابتة) (مليون دولار)

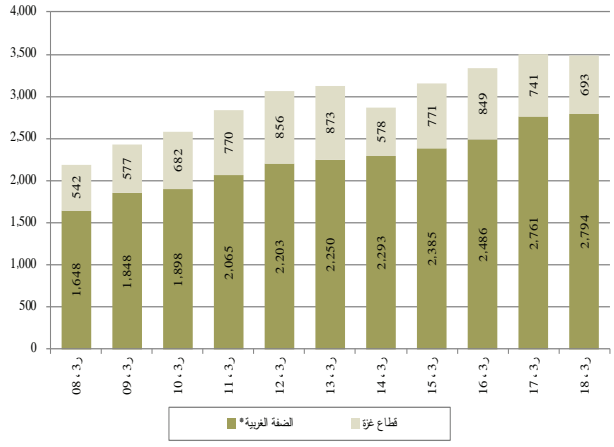

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.
- تم تعديل نسب التوزيع الجغرافي لأرباع الأعوام 2017-2018، وعليه هناك اختلاف عن البيانات الواردة في المراقب السابق.

شكل 1-2: توزّع الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية* وقطاع غزة (بأسعار 2015 الثابتة) (%)

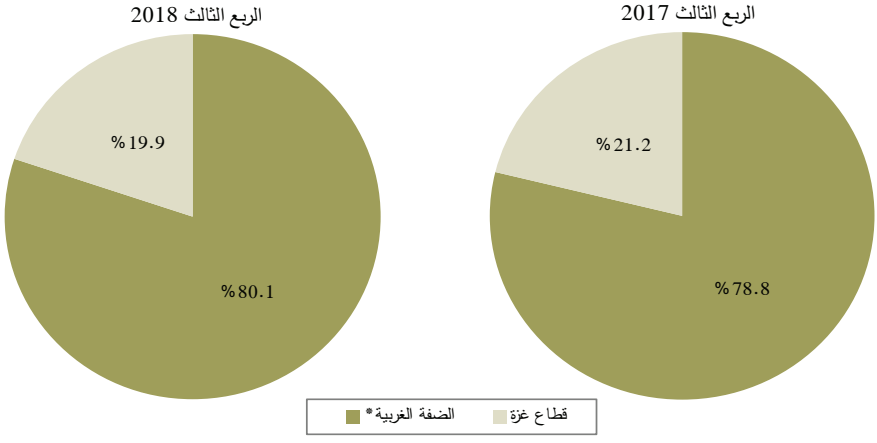

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.
- تم تعديل نسب التوزيع الجغرافي لأرباع الأعوام 2017-2018، وعليه هناك اختلاف عن البيانات الواردة في المراقب السابق

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018
فلسطين	**783.6**	**735.8**	**760.5**
- الضفة الغربية	1,068.0	1,018.1	1,056.5
- قطاع غزة	393.5	350.8	357.1

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

اتّسعت الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين (انظر الشكل 1-2)، إذ تابعت حصّة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في الإنخفاض (بمقدار 0.3 نقطة مئوية) في الربع الثالث 2018 مقارنة مع الربع الثاني 2018. وتبلغ حصّة قطاع غزة الآن نحو 20% مقارنة مع 25% في الربع الثالث 2008. كما ازدادت الفجوة بنسبة أكبر بين حصّة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة نظراً لزيادة السكان الأعلى في القطاع. ولا تزيد حصّة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي الآن عن ثلث حصّة الفرد في الضفة الغربية.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت حصّة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.3 نقطة مئوية بين الربع الثالث 2018 والربع الثاني 2018 نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة والانشاءات. كما ارتفعت حصة قطاع الخدمات بمقدار 0.4 نقطة مئوية، مقابل انخفاض في حصّة قطاع الادارة والأمن (انظر الشكل 1-3).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2008-2018. رام الله، فلسطين.

شكل 1-3: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

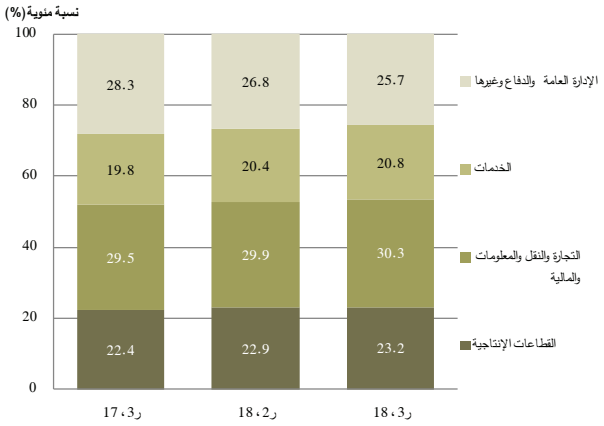

الإنفاق على الناتج المحلي

بلغ التراجع المطلق في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثالث 2018 والربع الثالث 2017 نحو 15.8 مليون دولار (وهو ما يمثل تراجعاً بمقدار 0.5% كما جاء اعلاه). وتحقق هذا نتيجة ارتفاع كل من الإنفاق الاستهلاكي (الحكومي والخاص) بمقدار 44.4 مليون دولار، والاستثمار بنحو 39.3 مليون دولار. ولكن هذه الزيادة تمت موازنتها بارتفاع أكبر في قيمة الواردات (مطروحا منها قيمة الصادرات) بلغ 100.4 مليون دولار. أي أن الزيادة في الإستهلاك والإستثمار تم تمويلها عمليا بارتفاع أكبر في صافي الإستيراد (انظر الشكل 1-4 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-4: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

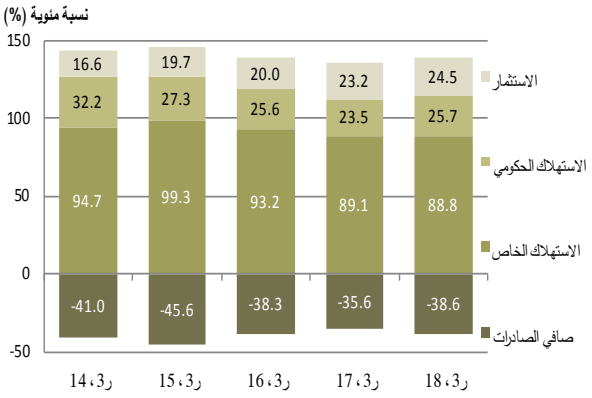

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.
مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

2- سوق العمل[1]

القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 2,996 ألف شخص في الربع الثالث 2018. أمّا القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والذين يبحثون عن عمل، فلقد بلغت 1,407 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإنّ الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي في الربع الثالث 2018.

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثالث 2018)، ألف شخص

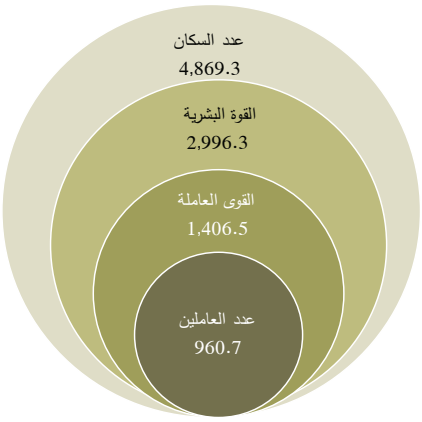

الربع الثالث 2018

الربع الثالث 2018

يلاحظ من الشكل (2-1) أنّ نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (أي نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية) تبلغ نحو 47% في فلسطين. وتعبّر هذه النسبة عن مدى انخراط السكان فوق عمر 15 سنة في سوق العمل. ونسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين قريبة من المعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنّها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية.[2] وهذا بالأساس يعود الى انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين (كما تم نقاشه بالتفصيل في الصندوق رقم 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 4.2% بين الربع الثاني 2018 والربع الثالث 2018 (ارتفاع بنسبة 6% في الضفة مقابل انخفاض بنحو 1% القطاع). ووصل عدد العاملين إلى 960.7 ألف توزعوا حسب مكان العمل، بين 61% في الضفة الغربية و25% في القطاع و14% (نحو 132 ألف عامل) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين حسب قطاع العمل في الربع الثالث 2018، فإن نحو خُمس العاملين يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 35% في قطاع غزة (انظر الشكل 2-2).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين.
2- قاعدة بيانات البنك الدولي.

يعرض الشكل 2-3 التوزع القطاعي للعاملين (بما فيهم العاملين في اسرائيل والمستعمرات) في الربع الثالث 2018. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات نحو 34% من الإجمالي ولكنها ترتفع الى 53% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد 24% من اجمالي العاملين في الضفة الغربية ولكن أقل من 4% في قطاع غزة، في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة والقطاع، (حوالي 22%).

البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 445.8 ألف شخص في الربع الثالث 2018. أما معدّل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 32%، وهو ما يمثل ارتفاعا بمقدار نقطتين مئويتين عما كان عليه في الربع المناظر 2017 ولكنه أقل بنحو 0.7 نقطة مئوية عن الربع السابق. وجاء الإرتفاع في معدل البطالة في فلسطين بين الربعين المتناظرين نتيجة ارتفاعها في قطاع غزة. اذ أن البطالة ارتفعت هناك في أواسط الذكور والإناث بين الربعين بمقدار 8 نقاط مئوية، في حين انخفضت بين الذكور والإناث في الضفة الغربية بمقدار 1.6 نقاط (انظر الجدول 2-1).

جدول 2-1: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

		ر3، 2017	ر2، 2018	ر3، 2018
الضفة الغربية	ذكور	15.4	16.0	14.0
	إناث	34.2	31.8	32.1
	المجموع	18.9	19.1	17.3
قطاع غزة	ذكور	39.4	44.5	46.3
	إناث	71.1	78.3	78.0
	المجموع	46.9	53.7	54.9
فلسطين	ذكور	24.2	26.4	25.5
	إناث	50.4	53.7	54.0
	المجموع	29.6	32.4	31.7

من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين بشكل عام التالي:

1) أنّ البطالة مرتفعة في أوساط الشباب مقارنة بمستواها العام: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 48%، (80% عند الإناث و41% عند الذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم الى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).
2) أنّ البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الثالث 2018 نحو 27% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما بلغ 22% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا بالنسبة للإناث فإنّ معدل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 57% مقابل 40% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (انظر الشكل 2-5

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الثالث 2018

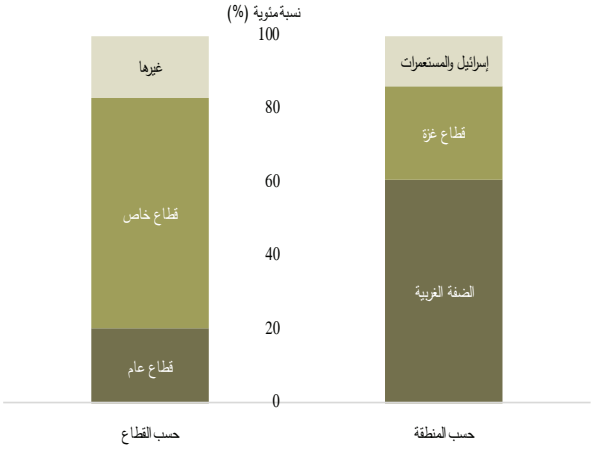

شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الثالث 2018 (نسبة مئوية %)

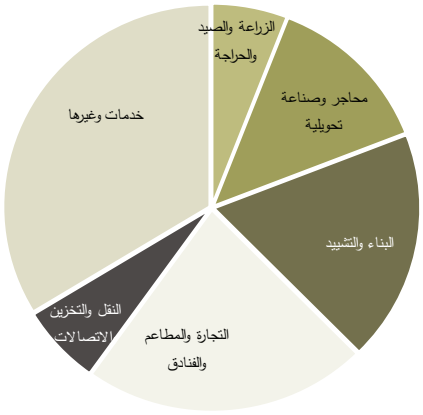

شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الثالث 2018)

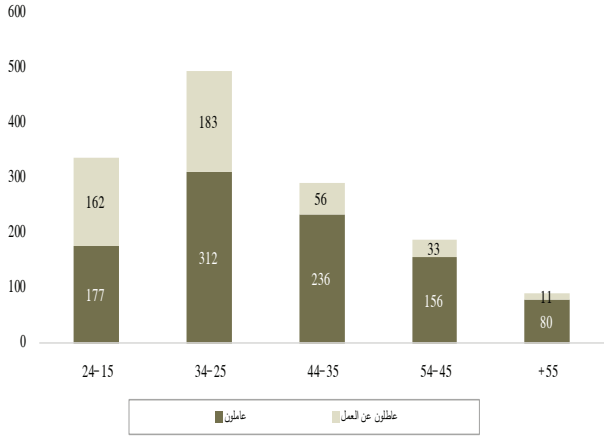

وراجع الصندوق رقم 1 في العدد (53) الذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات يعود إلى الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة المتعلمات في سوق العمل).

الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 125.3 شيكل في الربع الثالث 2018. ولكنّ هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً، أولاً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. وثانياً، بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2).

تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو أربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إنّ الهوّة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أفضل من الأجر المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض. يلاحظ أن متوسط الأجر في قطاع غزة يعادل نحو نصف متوسط الأجر في الضفة، ولكن وسيط الأجر في قطاع غزة يبلغ نحو 40% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 2-2).

ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافّة العاملين بمقدار 1.3 شيكل بين الربع الثاني 2018 والربع الثالث 2018، نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 2.5 شيكل) بينما انخفض في إسرائيل والمستعمرات (4.2 شيكل) وانخفض في قطاع غزة (2.4 شيكل). ولم يختلف الأجر الوسيط اليومي للعاملين من فلسطين بين الربع الثاني 2018 والربع الثالث 2018 في الضفة الغربية بينما ارتفع للعاملين في إسرائيل والمستعمرات (بمقدار 0.5 شيكل) وانخفض في قطاع غزة (بمقدار 2.9 شيكل).

الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجرا شهريا أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثالث 2018 نحو 31% (35% بين الإناث، و31% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 782 شيكل. أمّا عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإنّ 11% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجرا أقل من الحد الأدنى مقابل 84% في قطاع غزة (انظر الجدول 2-3). أما عند المقارنة

شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس (%) (الربع الثالث 2018)

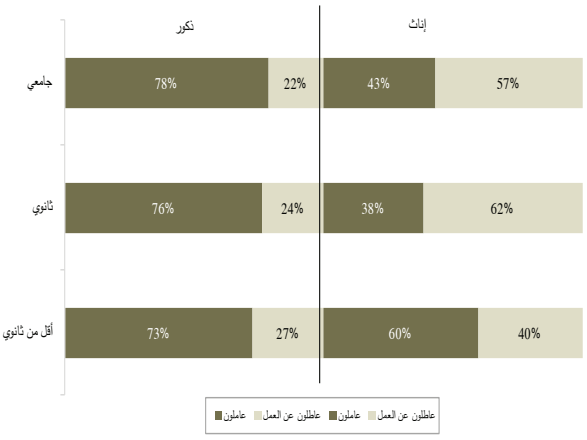

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثالث 2018) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	**110.4**	**100.0**
قطاع غزة	60.2	39.4
إسرائيل والمستعمرات	243.7	250.5
المجموع	**125.3**	**100.0**

مع الربع المناظر 2017 فإن نسبة الذين يتقاضون أجرا أقل من الحد الأدنى في الربع الثالث 2018 شهدت انخفاضا بمقدار 7 نقاط مئوية، ولكن متوسط الأجر الشهري لهؤلاء انخفض أيضا من 839 شيكل الى 782 شيكل.

عمالة الأطفال

ارتفعت نسبة عمالة الأطفال في الربع الثالث 2018 في فلسطين مقارنة مع الربع الثاني بشكل طفيف ووصلت إلى 3.1% (من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) مقارنة مع 2.5% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 4.3% في الضفة الغربية مقابل 1.3% فقط في قطاع غزة.

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الثالث 2018

	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون اقل من 1,450 (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من 1,450 (شيكل)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	191	35	226	13	11	24	1,181	1,007	1,101
قطاع غزة	81	7	89	70	4	74	689	498	679
فلسطين	**272**	**42**	**314**	**83**	**15**	**98**	**766**	**873**	**782**

صندوق 1: رأس المال البشري في فلسطين: نصف ما يمكن أن يكون عليه!

يلعب رأس المال البشري، أي الطاقات الفيزيائية والذهنية للسكان في بلد ما، دوراً أساسياً في النمو الإقتصادي طويل الأمد. ولكن الإستثمار في رأس المال هذا لا يحظى دائما بالأولوية لدى المسؤولين، نظراً لأنّ عوائد الإستثمار في تنمية الطاقات البشرية لا تظهر على المدى القصير ولا تنعكس بشكل مباشر في زيادة شعبية السياسيين وحصد المزيد من الأصوات في الإنتخابات. ولتجاوز هذا القصور، وتأكيداً لأهمية الإستثمار في الإنسان، عمل البنك الدولي على تطوير مؤشر مركب جديد أطلق عليه اسم "مؤشر رأس المال البشري" (HCI). وهذا المؤشر قريب الشبه من المؤشر الآخر الذي طوره البنك، "مؤشر التنمية البشرية" (HDI)، والذي بات مؤشراً معتمدا في المحافل الدولية وفي دراسات التنمية. [1]

مؤشر رأس المال البشري[2]

يقيس هذا المؤشر رأس المال البشري الذي يتوقع أن يمتلكه طفل يولد اليوم حين يبلغ 18 سنة من العمر بظل الشروط الصحية والتعليمية السائدة حاليا في الدولة التي يعيش فيها. والهدف من صياغة المؤشر تكميم وتوضيح كيف تؤثر الإستثمارات في الصحة والتعليم على إنتاجية العاملين في المستقبل. والمؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية:

- معدل البقاء (Survival): نسبة الأطفال الذين يستمرون على قيد الحياة بعد سن الخامسة من العمر، أو معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة.
- التعليم. عدد سنوات التعليم التي يحصل الطفل عليها بالمتوسط بين سن 4 و18 سنة. متوسط سنوات التعليم هذا يتم ترجيحه على ضوء نتائج اختبارات كفاءة تعلم التلاميذ الدولية (مثل البرنامج الذي يعرف باسم "بيزا" (PISA) والذي ترعاه منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي).[3] مقياس التعليم على ذلك يدمج بين "كمية" ونوعية التعليم، ويأخذ في الإعتبار نسبة الإلتحاق بالمدارس في كل مرحلة تعليمية على حدة، بدءاً من الصفوف التمهيدية (لذوي الأعمار 4-5 سنوات) وانتهاءاً بالصفوف الثانوية العليا (15-18 سنة).
- الصحة: يتكون مؤشر الصحة من مقياسين فرعيين. الأول هو معدل البقاء للبالغين، أي نسبة الأشخاص الذين يبلغ عمرهم 15 سنة والذين يتوقع لهم أنّ يصلوا إلى 60 سنة من العمر. وهذا مقياس تقريبي للأمراض غير المميتة التي سيعاني منها الأطفال المولودون اليوم عندما يكبرون بظل الشروط الصحية السائدة. المقياس الثاني هو معدل التقزُّم (Stunting Rate)، أي نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين تقل أطوالهم بالنسبة إلى أعمارهم عن انحرافين من وسيط طول الأطفال الطبيعيين. وهذا المؤشر هو تقريب للبيئة الصحية التي مر بها الجنين والرضيع، وهو يلخص المخاطر الصحية التي يتوقع أنّ يعاني منها الأفراد في سنواتهم الأولى، والتي يمكن أن يكون لها نتائج وخيمة على حياتهم ورفاههم بعد البلوغ.

تكميم وتجميع المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد

بعد اختيار المتغيرات المناسبة التي تؤثر في القدرة البشرية على العمل، أي على إنتاجيته العمل، فإن تشييد المؤشر الجمعي يتطلب خطوتين أساسيتين. الخطوة الأولى هي تكميم أثر كل مؤشر فرعي على الإنتاجية، أي قياس كيف ينعكس التحسن الصحي للفرد مثلاً على قيمة ما يقوم بانتاجه. تم هنا الإستفادة من الدراسات التجريبية العديدة "لترجمة" المؤشرات النوعية للتعليم والصحة إلى نسب وأرقام تتعلق بانتاجية العمل في الدول المختلفة. على سبيل المثال، وجدت الدراسات التجريبية أنّ كل سنة تعليم اضافية تؤدي إلى زيادة الإحراز (زيادة الإنتاجية) بمقدار 8%. أمّا بالنسبة للصحة فإنّ المعلومات التجريبية تؤسس لعلاقة بين الصحة والإحراز. وهي تربط بشكل خاص بين اطوال الأفراد، التي تعكس تراكم الهزات الصحية التي مروا بها خلال فترة الطفولة والمراهقة، وبين الإحراز أو الإنتاجية. أخيراً، بالنسبة لمؤشر "البقاء" فإنّ إنتاجية العمل المتوقعة يتم تخفيضها بكسر يعادل معدل البقاء.

الخطوة الثانية هي في إيجاد طريقة لجمع تأثير المؤشرات الفرعية الثلاثة على انتاجية العمل معا بهدف التوصل الى مؤشر جمعي واحد يسمح بالمقارنة عبر الزمن وبين الدول. تم لهذا الغرض أخذ مساهمة كل مؤشر في انتاجية العمل بشكل نسبي مقارنة مع الوضع الأمثل. على سبيل المثال، الوضع الأمثل للتعليم هو أن تمر كل طفلة بـ 14 سنة تعليم (نوعي) حين تبلغ 18 سنة من العمر. الآن، إذا كان عدد سنوات التعليم الفعلية للطفلة 9 فقط يتوقع لانتاجيتها أن تكون عند البلوغ أقل بمقدار 40% من الإنتاجية المثلى.[4] اعتماداً على هذا المنهج يصبح بالإمكان وضع مؤشر جمعي لرأس المال البشري يقيس نسبة الخسارة في إنتاجية العمل المستقبلي نتيجة عدم كفاية شروط التعليم والصحة مقارنة بالوضع الأمثل، والوضع الأمثل هو حين يقضي كافة الأطفال 14 سنة دراسة نوعية قبل بلوغهم 18 سنة، وحيث يسود معدل بقاء البالغين بنسبة 100%، وحيث يبلغ معدل التقزم صفر بالمائة. وتتراوح قيمة هذا المؤشر، الذي تم تقديره لنحو 157 دولة بين 90% في أفضل الدول و30% في أدناها.

رأس المال البشري في فلسطين

يسجل الجدول 1 ملخصاً لأرقام رأس المال البشري في فلسطين كما توصلت لها دراسة البنك الدولي. بلغ المؤشر في فلسطين 55%، وهو ما يعني أنّ الطفل والطفلة الذين يولدون في فلسطين اليوم ستكون إنتاجيتهم عندما يبلغون 18 سنة من العمر 55% فقط من مستوى الإنتاجية الممكن في حال تمتعوا بتعليم تام وبصحة كاملة. لاحظ أولاً أنّ المؤشر أفضل بالنسبة للإناث، إذ يبلغ 58% مقارنة مع 53% للذكور. وهذا ناتج عن أدائهن الأفضل في كافة المؤشرات الفرعية، وبشكل خاص في معدل البقاء حتى 60 سنة وفي التقييم التعليمي. وتفوق الإناث في مؤشر رأس المال البشري في فلسطين متساوق مع ماهو الحال عليه في كافة الدول تقريبا.[5]

الملاحظة الثانية أنّ مؤشر رأس المال البشري في فلسطين أدنى من متوسط قيمة المؤشر في دول المينا، ولكنه أعلى من المتوسط في دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط التي تنتمي لها فلسطين كما يوضح الجدول. وهذا يعني أنّ أداء فلسطين أفضل هنا مما يمكن توقعه من متوسط مستوى الدخل فيها. من ناحية ثانية فإنّ المؤشر في فلسطين قريب من مستواه في الأردن (56%) ولبنان (54%)، ولكنه أعلى بنسبة ملحوظة من مستواه في تونس (51%) والمغرب (50%). ويعود أهم أسباب ذلك إلى ارتفاع متوسط سنوات

1- أنظر مراجعة مكونات "مؤشر التنمية البشرية" وتطبيقاته في فلسطين والأردن في العدد 44 من المراقب.

2 Methodology for a World Bank Human Capital Index. Policy Research Working Paper No 8593. Sep 2018. http://documents.worldbank.org/curated/en/300071537907028892/pdf/WPS8593.pdf

3- أنظر مراجعة تقرير "بيزا" عن كفاءة التعليم في العالم العربي وفي دول المينا في العدد 26 والعدد 34 من المراقب.

4- الطفلة في هذا المثال تعاني من فقدان 5 سنوات تعليم، وبافتراض أن كل سنة تعليم تزيد الإنتاجية بمقدار 8%، اذن انتاجية هذه الطفلة ستكون 40% أقل من الإنتاجية المثلى عند بلوغها 18 سنة.

5- يلاحظ التقرير أنه كلما كانت الدولة أكثر فقرا كلما كانت الفجوة في قيمة مؤشر رأس المال البشري بين الإناث والذكور أضيق.

الدراسة النوعية في فلسطين بالمقارنة مع تونس والمغرب (وارتفاع معدل التقزم أيضاً في حالة المغرب). أخيراً، على الرغم من ارتفاع متوسط عدد السنوات التي يقضيها الأطفال الفلسطينيون بالضفة والقطاع في المدارس (11.4 سنة) إلا أنّ هذا العدد ينحدر إلى 7.5 سنة فقط عند ترجيح عدد سنوات الإلتحاق بالمدرسة بنوعية وكفاءة التعليم.[6] وهذا بحد ذاته يؤشر إلى المجال الذي يتوجب أنّ تنصب عليه جهود التطوير بهدف رفع الكفاءة البشرية لقوة العمل الفلسطينية في المستقبل.

6- يتم حساب عدد السنوات المرجحة بنوعية التعليم عبر ضرب عدد سنوات التعليم (11.5) مع علامة تلاميذ فلسطين بإختبارات التعلم بالنسبة الى العلامة القصوى التي حققها تلاميذ أفضل بلد (412/625= 0.659).

الجدول 1: مكونات ومعدل رأس المال البشري في فلسطين وفي دول المينا والشريحة الدنيا من دول الدخل المتوسط

	فلسطين			متوسط	دول الشريحة الدنيا
	ذكور	اناث	ذكور وإناث	دول المينا	للدخل المتوسط
المكون 1: البقاء					
احتمال البقاء حتى سن الخامسة (2017)	0.977	0.981	0.979	0.984	0.961
المكون 2: التعليم					
عدد سنوات التعليم المتوقعة (2016)	11.2	11.6	11.4	11.5	10.4
علامة التقييم التعليمي* (2011)	399	424	412	408	391
المكون 3: الصحة					
معدل البقاء (15 الى 60 سنة) (2017)	0.867	0.908	0.888	0.906	0.807
أطفال تحت 5 سنة دون تقزّم (2014)	0.919	0.934	0.926	0.847	0.730
مؤشر رأس المال البشري	0.53	0.58	0.55	0.57	0.48

ملاحظة: السنوات تعود فقط على الأرقام والنسب الخاصة بفلسطين.
*العلامة الدنيا هي 300 والقصوى 625.
http://databank.worldbank.org/data/download/hci/HCI_2pager_PSE.pdf
http://www.worldbank.org/en/publication/human-capital

3- المالية العامة[1]

الايرادات العامة

شهد الربع الثالث من العام 2018 ارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 12.8% مقارنة بالربع السابق ونحو 35% مقارنة بالربع المناظر 2017، لتبلغ ما يقارب 4.1 مليار شيكل[2] . ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة إيرادات المقاصة بنحو 23% و47%، على الترتيب، لتبلغ ما يقارب 2.4 مليار شيكل، بالإضافة إلى ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية المقدمة خلال هذا الربع بنحو 24% و55%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي، لتبلغ حوالي 693 مليون شيكل (أنظر الجدول 3-1). وعلى العكس من ذلك فقد انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنحو 5.5% مقارنة بالربع السابق، ولكنها جاءت أعلى بنحو 14% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.1 مليار شيكل. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة كبيرة (35%) مقارنة بالربع السابق، علماً بأنها كانت أعلى بنحو 4.6% مقارنة بالربع المناظر. أما الايرادات الضريبية فقد ارتفعت بنحو 18% و19% مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ نحو 737 مليون شيكل (أنظر الشكل 3-1).

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)

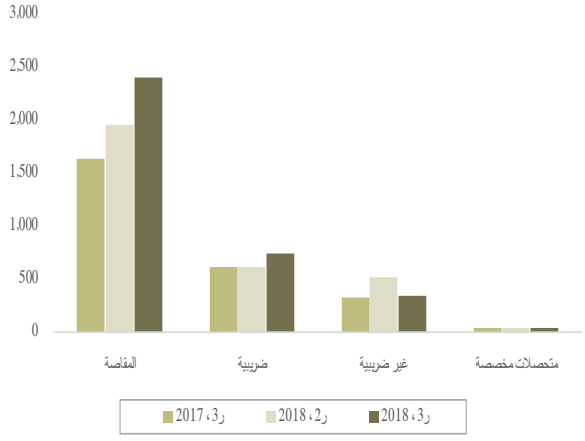

شكلت الايرادات العامة والمنح (صافي) نحو 117.4% من الإنفاق العام الفعلي خلال هذا الربع مقارنة بنحو 107.7% خلال الربع السابق. ولكن النسبة تنخفض الى نحو 96% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال الربع الثالث (أي من الإنفاق على أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 91% في الربع السابق.

1- مصدر البيانات في هذا الجزء من المراقب هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2018: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيلول، 2018).
2- تجدر الإشارة الى أن الإرجاعات الضريبية في الربع الثالث 2018 بلغت نحو 123 مليون شيكل مقارنة بنحو 78 مليون في الربع السابق..

النفقات العامة

ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثالث 2018 بنحو 3.1% و15.3% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي، ليبلغ حوالي 3.3 مليار شيكل نتيجة ارتفاع معظم بنود الانفاق. إذ ازداد الانفاق الفعلي على الأجور والرواتب بنحو 4% و2%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. كما ارتفع الإنفاق على بند غير الأجور بنحو 4% و35%، خلال نفس الفترة، ليصل إلى 1.5 مليار شيكل. أيضاً، ارتفع صافي الإقراض بنسبة 7% و19%، على الترتيب، ليبلغ 286.2 مليون شيكل. أخيراً إزداد الإنفاق التطويري بنحو 10% و23% بين الربعين المتلاحقين والمتناظرين على التوالي ليصل الى 232.4 مليون شيكل (أنظر الشكل 3-2).

شكل الإنفاق العام الفعلي نحو 26% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2018 مقارنة مع 27% في الربع السابق. كذلك شكل الإنفاق العام الفعلي نحو 81% من الإنفاق العام المستحق (على أساس الالتزام) خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 84% في الربع السابق.

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثالث 2018 حوالي 724.7 مليون شيكل، مقارنة بنحو 578.6 مليون شيكل في الربع السابق ونحو 975 مليون في الربع المناظر 2017. وشكلت هذه المتأخرات حوالي 18% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت المتأخرات بين متأخرات الأجور والرواتب (129.2 مليون شيكل)، ومتأخرات غير الأجور (478.2 مليون)، ومتأخرات النفقات التطويرية (161.7 مليون)، ومتأخرات المدفوعات المخصصة (28 مليون شيكل). ولقد قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 72.4 مليون شيكل من متأخرات الارجاعات الضريبية (أنظر الجدول 3-2).

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

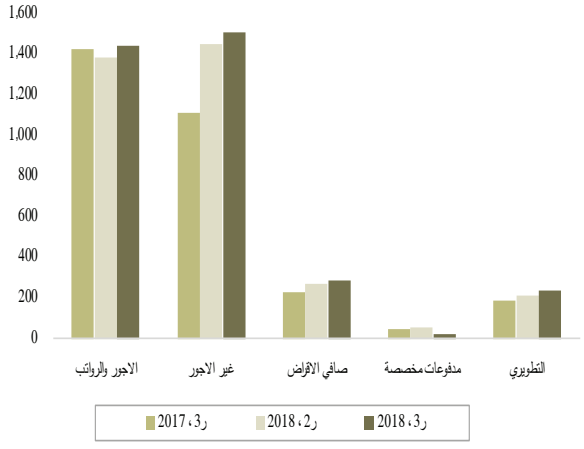

الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الثالث 2018، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 85.5 مليون شيكل. وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تحويل هذا العجز إلى فائض بقيمة 607.8 مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي. أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فبلغ 1,266.0 مليون شيكل، وقد ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 572.7 مليون شيكل خلال نفس الفترة (أنظر الشكل 3-3).

الدين العام الحكومي

استقر الدين العام الحكومي نهاية الربع الثالث 2018 عند نفس مستواه في الربع السابق تقريبا ليبلغ 8.6 مليار شيكل،

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2017				2018		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
دعم للموازنة	640	283.8	329.5	712.9	157.6	482.1	522
منح عربية	113	94.9	111.5	205.5	140.1	236.3	303.7
الدول المانحة	527	188.9	218	507.4	16.5	245.8	218.3
التمويل التطويري	217.5	118	118	178	119.9	77.8	171.3
اجمالي المنح والمساعدات	857.5	401.8	447.5	890.9	276.5	559.9	693.3

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2017				2018		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إرجاعات ضريبية	84.1	(0.4)	9.3	(23.3)	(82.3)	(50.3)	(72.4)
الأجور والرواتب	111.5	(118.1)	457.9	116.8	132.3	126.1	129.2
نفقات غير الأجور	292.1	390.1	388.6	560.3	262.8	389.1	478.2
النفقات التطويرية	59.3	66.2	119.4	155.4	82.4	122.4	161.7
مدفوعات مخصصة	115.5	(0.9)	(0.2)	0.6	104.3	(8.7)	28
إجمالي المتأخرات	662.5	336.9	975.0	809.8	499.5	578.6	724.7

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2017				2018		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الدين الحكومي المحلي	5,291	5,155.1	5,283.7	5,224	4,913.9	4,860	4,785.5
المصارف	5,238.7	5,102.8	5,231.4	5,171.7	4,863.1	4,809.2	4,734.8
مؤسسات عامة	52.3	52.3	52.3	52.3	50.8	50.8	50.7
الدين الحكومي الخارجي	3,818.1	3,578.3	3,668.6	3,625.7	3,674.2	3,777.7	3,784.3
الدين العام الحكومي	9,109.1	8,733.5	8,952.3	8,849.7	8,588	8,637.6	8,569.8
الفوائد المدفوعة	93.7	80.3	46.2	57.2	43.1	81.9	65.7
الدين العام/الناتج المحلي الاسمي	%18.6	%17.4	%17.9	%17.5	%16.6	%16.5	%16.1

* تختلف هذه النسب بشكل بسيط عند احتساب الارقام بالدولار الامريكي، نتيجة تأثر سعر الصرف.

وهذا يعادل 16% من الناتج المحلي الإجمالي.[3] وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 56%، مقابل دين خارجي بنحو 44%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 65.7 مليون شيكل، وهي فوائد مدفوعة على الدين المحلي فقط (راجع الجدول 3-3).

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)

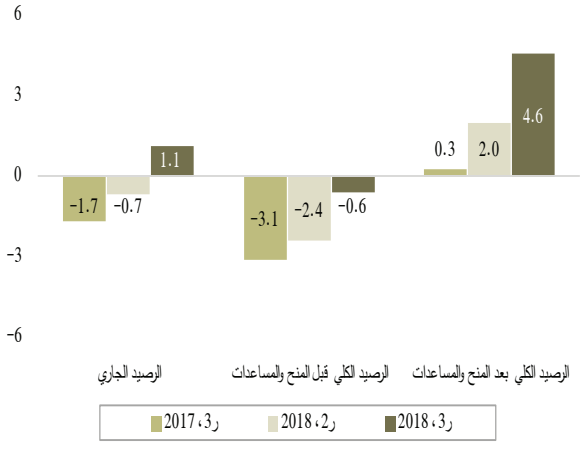

3- انخفضت مديونية الحكومة مقومةً بالدولار نهاية الربع الثالث 2018 بنحو 0.5% مقارنة بنهاية الربع السابق، لتبلغ حوالي 2,355.7 مليون دولار..

صندوق 2: سكان فلسطين 2050: المطلوب 2 مليون وظيفة جديدة!

قام صندوق السكان التابع للأمم المتحدة (UNFPA)، بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء، بإصدار دراسة بعنوان "فلسطين 2030: التغير السكاني فرص للتنمية". وتوفر الدراسة توقعات لتطور عدد السكان ولسوق العمل في فلسطين حتى العام 2050، وهو ما سنقدم عرضا له في هذا الصندوق.[1]

يعتمد تطور عدد السكان في بلد ما على ثلاثة عوامل: معدل الخصوبة الكلي، وتوقع عدد سنوات الحياة للأفراد عند الولادة، وأخيراً صافي الهجرة الدولية (أي الفرق بين المهاجرين من وإلى الدولة المعنية).

الخصوبة في فلسطين

يقيس معدل الخصوبة الكلي (TFR) متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة خلال حياتها.[2] انحدر معدل الخصوبة الكلي في فلسطين بشكل حاد خلال العقود الماضية، من 7.91 طفل بالمتوسط خلال الفترة 1976-1981 إلى 6.23 طفل في 1996. وتوزع هذا الأخير بين 7.4 في القطاع و5.6 في الضفة. وهبط المعدل مزيداً إلى 4.06 في العام 2013، موزعاً بين 4.5 في القطاع و3.7 في الضفة. ويرتبط معدل خصوبة المرأة بشكل وثيق بمستوى تعليمها، كما هو واضح في الجدول 1.

جدول 1: متوسط معدل الخصوبة الكلي للمرأة في فلسطين بالعلاقة مع مستوى التعليم، طفل/سنة (1996)

تعليم أقل من الثانوي	تعليم ثانوي	تعليم أعلى من الثانوي
6.62	5.57	4.72

سيناريوهات تقدير نمو السكان

تضع الدراسة ثلاثة سيناريوهات لتطور عدد سكان فلسطين حتى العام 2050.

- السيناريو الأول: يفترض هذا السيناريو استمرار معدل الخصوبة بنفس مستواه الحالي (4.06) في المستقبل أيضاً. وهذا بطبيعة الحال افتراض مستبعد الحدوث، والهدف من السيناريو يقتصر على توفير أرقام للمقارنة.
- السيناريو الثاني (المتوسط) يفترض حدوث انخفاض تدريجي في الخصوبة من 4.06 إلى 2.17 في 2050 وهذا معدل أعلى بقليل جداً

1 Palestine 2030, Demographic Change: Opportunities for Development. https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Palestine%202030%20Full%20Report%20English.pdf

2- هذا التعريف يشترط أولا، أن المرأة هذه تظل على قيد الحياة منذ ولادتها وحتى انتهاء حياتها الإنجابية. وثانيا، أنها تمر بكافة المراحل العمرية التي تترافق مع متوسطات معرُفة للإنجاب. لاحظ أن 2.1 طفل/بالسنة هو معدل الخصوبة الكلي الذي يطلق عليه اسم "معدل خصوبة التعويض"، أي المعدل الذي يضمن بقاء عدد السكان ثابت على حاله (بظل ثبات العوامل الأخرى).

فقط من "معدل خصوبة التعويض". هذا الإنخفاض الملحوظ في الخصوبة ينتج عن عاملين. أولهما، انخفاض سنوي في خصوبة النساء ذوات التعليم الأدنى من الثانوي (بمقدار 1.3%)، والتعليم الثانوي (1.9%)، والتعليم الأعلى (2.5%). ثانيهما، ارتفاع في نسبة النساء ذوات التعليم الأعلى من الثانوي على حساب النساء ذوات التعليم الأقل من الثانوي.

- يفترض السيناريو الثالث أنّ الخصوبة ستنخفض من 4.06 الى 3.44 وذلك بتأثير العامل الثاني فقط من العاملين المذكورين في السيناريو السابق. وهذا يعني أنّ خصوبة النساء تظل ثابتة خلال الفترة على المستويات التالية: عند ذوات التعليم الأدنى من الثانوي (4.54)، والتعليم الثانوي (3.95)، والأعلى من الثانوي (3.30).

من جهة أخرى تفترض الدراسة أنّ عدد سنوات الحياة المتوقعة للأفراد في فلسطين سوف يرتفع عند الذكور (من 71.8 سنة إلى 74.9) وعند الإناث (من 74.7 سنة إلى 80.9) في السيناريوهات الثلاثة بين 2014 و2050. أخيراً، تفترض الدراسة أنّ صافي الهجرة الدولية إلى الضفة والقطاع سيبلغ الصفر خلال الفترة في السيناريوهات الثلاثة أيضاً. يُلخص الجدول رقم 2 أعداد سكان فلسطين المتوقعة تبعاً لفرضيات السيناريوهات الثلاثة.

يمكن استخلاص ملاحظتين من أرقام الجدول 2:

- أنّ عدد سكان فلسطين سوف يتضاعف (تبعاً للسيناريو الثاني) ويصل الى نحو 9.5 مليون نسمة خلال فترة لا تزيد على 35 سنة (بين 2015 و2050)، على الرغم من إنحدار معدل الخصوبة بمقدار النصف. ويعود السبب في استمرار زيادة السكان بنسبة مرتفعة على الرغم من هبوط الخصوبة إلى ما يعرف بإسم "الزخم السكاني" (Population Momentum)، طبيعة هيكل الأعمار في بداية الفترة، حيث هناك نسبة كبيرة من صغار السن (40% من السكان اعمارهم أقل من 15 سنة)، وهو ما يعني أنّ عدد اللواتي سوف يبلغن سن الإنجاب سيكون مرتفعاً في السنوات اللاحقة.
- أنّ عدد السكان المتوقع في 2050 قريب في السيناريوهين الثاني والثالث، إذ لا يتجاوز الفرق بينهما 12%، وهذا على الرغم من أنّ السيناريو الثالث لا يفترض انخفاض معدلات الخصوبه ولكن فقط ارتفاع في نسبة المتعلمات. وهذا بالطبع مؤشر اضافي على أهمية تعليم الإناث وأثر ذلك على زيادة السكان.

القوة البشرية 2050: 7 مليون شخص

سيطرأ تغير جوهري على بنية أعمار سكان فلسطين في المستقبل بسبب انخفاض معدل الخصوبة. ويوضح الشكل 1 هرم الأعمار للسكان حاليا (2015) وفي 2035 و2050. ويلاحظ مباشرة من الشكل أنّ الهرم في 2015 حاد الرأس مع قاعدة عريضة نسبياً، وهو مايعكس أنّ نحو 40% من السكان اعمارهم أقل من 15 سنة، وأنّ كبار السن عددهم محدود. ولكن، ومع مرور الزمن سيتوسع وسط الهرم على حساب قاعدته، كما سوف تصبح ذروته أقل حدة. ويعود السبب في هذا التغير الهيكلي إلى أنّ القوة البشرية في فلسطين (أي السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة) سوف تزداد على معدّل يفوق معدل الزيادة في عدد السكان، وعلى تحسن عدد سنوات الحياة المتوقعة. وتشير الأرقام الى أن نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة من إجمالي عدد السكان سوف ترتفع من نحو 60% الى أكثر من 75% بين العامين 2015-2050 (من 2.9 مليون شخص الى 7.2 مليون). وهذا خبر طيب بالطبع للإقتصاد الفلسطيني، نظرا لأنّ ارتفاع النسبة يتيح امكانية تخفيض معدل الإعالة، ويرفع من عدد ونسبة القادرين على العمل والإنتاج في الإقتصاد.

القوى العاملة 2050: 3.8 مليون عامل

القوى العاملة هي ذلك الجزء من القوة البشرية التي ترغب بالعمل (سواء كانت تعمل فعلياً أم تبحث عن عمل). ونسبة القوى العاملة إلى القوة اليشرية هي ما يعرف بإسم نسبة المشاركة. افترضت الدراسة أنّ نسبة مشاركة الذكور في سوق العمل في فلسطين، المرتفعة أصلاً (نحو 72%)، سوف تستمر في المستقبل أيضاً. ولكن نسبة مشاركة الإناث، المتدنية حاليا (نحو 20%) سوف ترتفع تدريجياً إلى 28% في 2030 وإلى 32% في 2050. كما تم الأخذ بعين الإعتبار زيادة نسبة الأفراد الذين سيواصلون دراستهم الثانوية والجامعية وهو ما يؤدي إلى تأخر دخولهم إلى سوق العمل. تستنتج الدراسة، على أرضية هذه الفرضيات، أن القوى العاملة في فلسطين سوف تزداد من نحو 1.3 مليون في 2015 إلى قرابة 3.8 مليون في 2050. وعلى ذلك فإنّ فرص العمل التي يتوجب خلقها سنوياً، لإمتصاص هذه الزيادة، ستبلغ 58 ألف (بين 2015-2030) وترتفع الى 72 ألف (بين 2030-2035) لتستقر على 76 ألف بعد ذلك. بكلمات أخرى، سوف يحتاج الإقتصاد الفلسطيني إلى خلق أكثر من 2 مليون وظيفة جديدة لإمتصاص الداخلين الجدد الى سوق العمل بين 2015-2050. وهذا الرقم لا يأخذ بالحساب فرص العمل اللازمة لتشغيل العاطلين عن العمل الآن! إنّ زيادة القوة العاملة بما يقارب الضعفين يمثل تحدياً قوياً، ويعبر في الوقت ذاته عن فرصة تاريخية لكسر حلقة الركود والتخلف، ذلك لأن القوة العاملة الكفؤة هي في النهاية العامل الأكثر أهمية للنمو والتطور. وتدلل تقديرات صندوق النقد الدولي على أنّ تشغيل كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل يمكن أنّ يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بمقدار 50% مع 2030 ومضاعفته بمقدار ثلاث مرات تقريبا مع 2050.[3]

شكل 1: توزع عدد السكان في الفئات العمرية المختلفة للذكور والإناث في 2015 والأعوام 2035 و2050 (سيناريو 2)

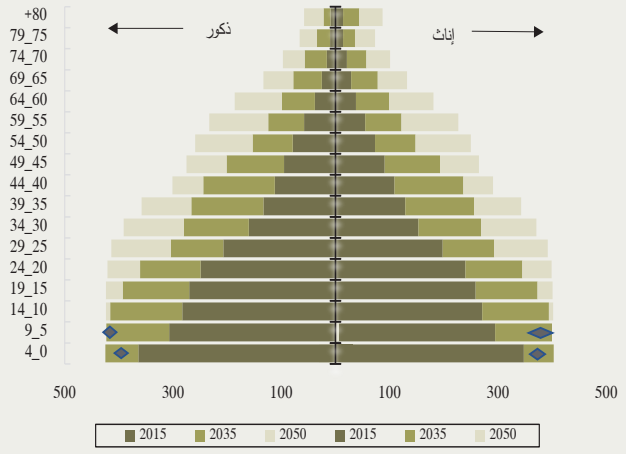

ملاحظة: النقاط • تمثل تراجعا في عدد الأشخاص في الفئة العمرية 0-9 سنة في العام 2050 مقارنة مع 2035.

جدول 2: عدد سكان فلسطين تبعا لفرضيات السيناريوهات الثلاثة بين 2015-2050 (ألف نسمة)

	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
السيناريو 1 (خصوبة ثابتة)	4,752	4,572	6,294	7,196	8,184	9,279	10,509	11,893
السيناريو 2 (انحدار حاد بالخصوبة)	4,752	5,448	6,175	6,900	7,610	8,298	8,944	9,519
السيناريو 3 (انحدار متهاود)	4,752	5,460	6,236	7,051	7,901	8,798	9,753	10,707

3 Cited in IMF: West Bank and Gaza- Report to the AD HOC Liaison Committee, August 31, 2017. P. 12

4- القطاع المصرفي[1]

يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً مرخصاً من قبل سلطة النقد الفلسطينية نهاية الربع الثالث من العام 2018، منها سبعة مصارف محلية، وسبعة مصارف وافدة.[2] تقدم هذه المصارف خدماتها المصرفية من خلال 345 فرعاً ومكتباً، منها 286 في الضفة الغربية و59 في قطاع غزة.

اختتم القطاع المصرفي الربع الثالث من العام 2018 بارتفاع قيمة إجمالي أصول/خصوم المصارف المرخصة في فلسطين بنسبة 2.6% مقارنة بالربع الثاني من العام، لتصل إلى 16.2 مليار دولار. كما سجلت نمواً بنسبة 4.6% مقارنة بالربع المناظر (انظر الجدول 4-1).

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2017	2018	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الأصول	**15,461.0**	**15,763.0**	**16,179.4**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	7,761.9	8,260.0	8,293.6
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,863.1	3,937.2	3,875.2
محفظة الاوراق المالية والاستثمارات	1,275.7	1,324.3	1,325.4
النقدية والمعادن الثمينة	1,518.6	1,255.9	1,642.6
الموجودات الأخرى	1,041.7	985.5	1,042.4
إجمالي الخصوم	**15,461.0**	**15,763.0**	**16,179.4**
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	11,526.8	11,992.6	12,194.2
حقوق الملكية	1,804.6	1,819.7	1,863.9
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,279.6	1006.9	1,178.0
المطلوبات الأخرى	291.7	293.8	263.5
المخصصات والاهتلاك	558.3	650.1	680.1

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

التسهيلات الائتمانية

استحوذت المحفظة الائتمانية خلال الربع الثالث من العام 2018 على نحو 51% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 52.4% في نهاية الربع الثاني من العام نفسه لتصل إلى 8,293.6 مليون دولار. وشكّلت التسهيلات الائتمانية نحو 68% من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع. وحصل القطاع الخاص على حصّة الأسد من التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت محفظته الائتمانية نحو 7,134.1 مليون دولار (نحو 86% من اجمالي التسهيلات) مقابل 1,159.5 مليون دولار (نحو 14%) حصّة القطاع العام.

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)

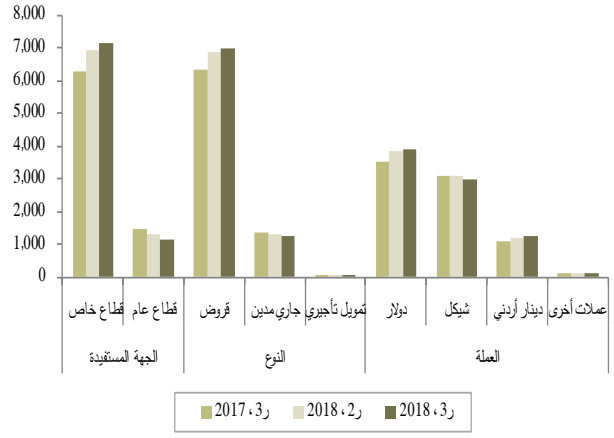

كذلك سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصّة بلغت نحو 86% من إجمالي الائتمان المقدم، مقارنة مع 14% حصّة قطاع غزة. كما شهد الربع الثالث من العام 2018 تزايداً في سيطرة القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية لتستحوذ على نحو 84% منها، مقارنة بنحو 15% حصّة الجاري مدين. وعلى صعيد العملة، استحوذ الدولار الأمريكي على نحو 47% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال الربع الثالث 2018، مقارنة بنحو 36% حصّة الشيكل الاسرائيلي، ونحو 15% للدينار الأردني، فيما ظلت حصّة العملات الأخرى مستقرة عند نحو 2% (انظر شكل 4-1).

تركّز الارتفاع المتحقق في التسهيلات الائتمانية بشكل رئيس، نتيجة للنمو في قيمة التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة بنسبة 5% (ما يعادل 68.5 مليون دولار)، وقطاع الخدمات بنسبة 5% (ما يعادل 39.2 مليون دولار)، إضافة لنمو التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 2% (ما يعادل 32.2 مليون دولار). كما ارتفع قطاع تمويل شراء السيارات بنسبة 7.5% وبما يعادل 21.6 مليون دولار (انظر شكل 4-2).

شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (%)

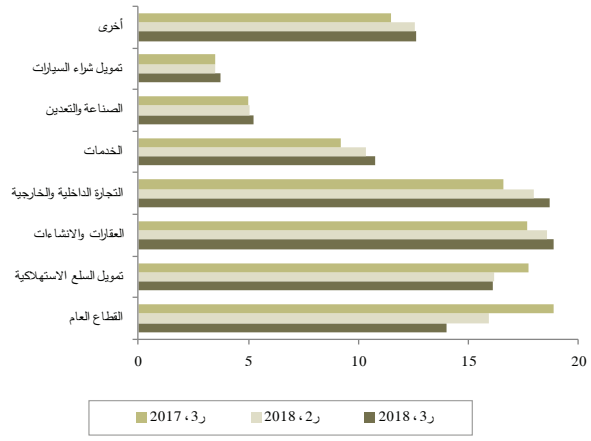

1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني 2018، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الارباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

2- تمت عملية استحواذ لبنك القدس على البنك الأردني الكويتي في شهر آب 2018، وبالتالي انخفض عدد المصارف إلى 14.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تراجعت قيمة الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثالث من العام 2018 بنحو 1.6% لتبلغ 3,875.2 مليون دولار لتشكّل نحو أقل من ربع إجمالي أصول المصارف (24%). جاء هذا التراجع نتيجة لتراجع الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 2.6%، كما تراجعت الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 6%. أمّا مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 فتشير البيانات إلى نمو بنسبة 0.3% نتيجة لارتفاع الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 10.4%، والأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 3.8% (انظر شكل 4-3).

الودائع

شهد الربع الثالث من العام 2018 ارتفاع إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي (المصرفية وغير المصرفية) بنسبة 3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 13,372.2 مليون دولار، كما جاءت أعلى بنحو 4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017. وقد استحوذت ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) على نحو 91% من إجمالي الودائع خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 9% حصّة الودائع المصرفية. وتظهر البيانات استمرار تركز ودائع الجمهور في الضفة الغربية التي استحوذت على الحصّة الأكبر من هذه الودائع (نحو 90%)، مقابل نحو 10% حصّة قطاع غزة. جدير بالذكر أنّ القطاع الخاص ساهم بنحو 95% من هذه الودائع، مقابل 5% حصّة القطاع العام (انظر شكل 4-4).

وتوزّعت ودائع الجمهور خلال الربع الثالث من العام 2018، بين ودائع جارية بنسبة 38%، وودائع آجلة بنسبة 29%، وودائع توفير بنسبة 34%. أمّا هيكل ودائع الجمهور من حيث عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار على الحصّة الأكبر منها بنسبة 39%، مقابل نحو 35% حصّة الشيكل، ونحو 23%حصّة الدينار الأردني، فيما بلغت نحو 3% لباقي العملات.

أرباح المصارف

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للجهاز المصرفي إلى تحسن إيرادات المصارف في الربع الثالث من العام 2018 بنسبة 3% مقارنة بالربع الثاني من العام لتبلغ نحو 176.3 مليون دولار، مقابل ارتفاع النفقات بنسبة 2% لتبلغ حوالي 130.5 مليون دولار. وهو ما انعكس في تحسن صافي الدخل (أرباح) المصارف خلال الربع الثالث 2018 إلى نحو 45.8 مليون دولار، مسجلاً نمواً بنسبة 8% مقارنة بالربع السابق، كما تحسن بنحو 11% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 (انظر جدول 4-2).

معدّلات الفائدة

شهد الربع الثالث ارتفاعاً في متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدينار مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 2.75%. وعلى الودائع بالدولار لتصل إلى 2.55%، مقابل ارتفاع متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بالعملتين إلى 6.90% و5.98% على التوالي. أمّا بالنسبة إلى الشيكل، فقد انخفضت الفائدة على الودائع إلى 1.98%، في حين ارتفع متوسط الفوائد على الائتمان الى 7.11%.

وقد أدت هذه التغيرات بين الربعين المتلاحقين إلى التبدل في الهامش بين متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض، حيث

شكل 4-3: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (%)

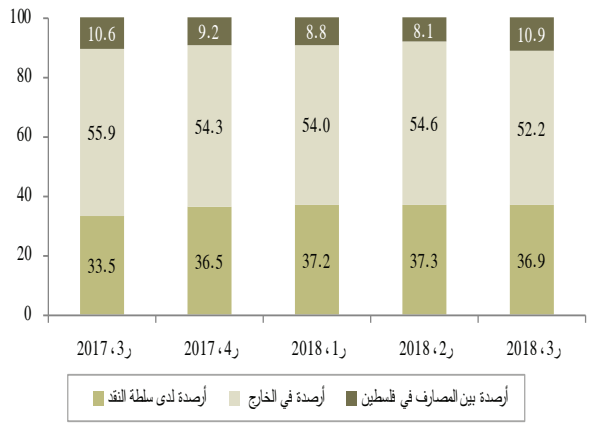

شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)

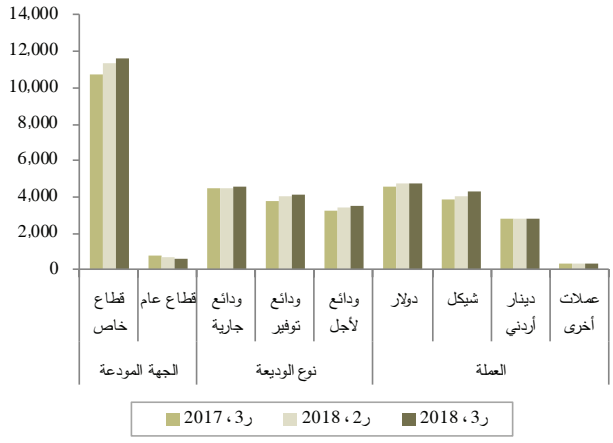

جدول 4-2: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

	2017	2018	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث
الإيرادات	**163.3**	**170.7**	**176.3**
صافي الفوائد	122.7	124.7	131.7
العمولات	30.2	29.6	29.1
أخرى	10.4	16.4	15.5
النفقات	**121.9**	**128.1**	**130.5**
النفقات التشغيلية والمخصصات	107.1	111.1	120.5
الضريبة	**14.8**	**17.0**	**10.0**
صافي الدخل*	**41.4**	**42.6**	**45.8**

* صافي الدخل= الإيرادات – النفقات

ارتفع الهامش على الدينار الأردني من 3.68% إلى 4.15%، وعلى الشيكل من 4.83% إلى 5.13%، بينما انخفض الهامش على الدولار من 3.59% إلى 3.43%. ويعكس ارتفاع الهامش تراجعاً، وإن كان ضئيلاً، في كفاءة الوساطة المالية في الجهاز المصرفي. (انظر شكل 4-5).

حركة المقاصة

شهد الربع الثالث من العام 2018 نمواً في قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,245.9 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجةً لزيادة قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في الضفة الغربية بنسبة 5% لتبلغ 3,034 مليون دولار مقابل تراجعها في قطاع غزة بشكل حاد (بنسبة 15%) لتصل قيمتها إلى 211.9 مليون دولار. أمّا مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 فتشير البيانات إلى تراجع حاد في قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 19% نتيجة انخفاضها في الضفة الغربية بنسبة 19% وفي قطاع غزة بنسبة 24%. وقد شهد الربع الثالث 2018، ارتفاعاً في قيمة الشيكات المعادة بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 275.4 مليون دولار، نتيجة ارتفاعها في الضفة الغربية بنسبة 2% لتصل إلى 254.6 مليون دولار، وتراجعها بنسبة 3% في قطاع غزة لتبلغ 20.8 مليون دولار. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق يلاحظ انخفاضها بنسبة 9% (نمو بنسبة 7% في الضفة الغربية وتراجع بنسبة 31% في قطاع غزة) (انظر شكل 4-6).

جدير بالذكر أن حوالي 79% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيكل، يليها الدولار الامريكي بنحو 15%. وفي نفس السياق، تراجعت بشكل طفيف قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثالث من العام 2018 لتصل إلى 8.5% مقارنة بنحو 8.6% في الربع السابق، ونحو 7.6% في ذات الفترة من العام 2017 (انظر شكل 4-7 وراجع صندوق 4 في العدد 53 من المراقب).

شركات الإقراض المتخصصة

شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة تراجعاً خلال الربع الثالث من العام 2018 بنحو 3% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 227.6 مليون دولار. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كل من الودائع الجارية لهذه المؤسسات بنحو 24%، والنقد بنسبة 31%، وصافي محفظة القروض الاسلامية بنسبة 11% خلال نفس الفترة، ووفرت هذه الشركات 680 فرصة عمل.

وقد بلغت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة من سلطة النقد (6 شركات مرخصة) حوالي 212.5 مليون دولار في ختام الربع الثالث من العام، استحوذت الضفة الغربية على نحو 73% منها، مقابل نحو 27% حصّة قطاع غزة (انظر جدول 4-3).

جدول 4-3: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

	2017		2018		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
اجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	213.0	215.0	215.5	215.4	212.5
الضفة الغربية	145.8	147.8	149.8	153.1	154.4
قطاع غزة	67.2	67.2	65.7	62.3	58.1
عدد المقترضين النشطين	72,048	72,209	71,759	70,922	68,942
عدد الفروع والمكاتب	83	84	81	81	81
عدد الموظفين	665	652	664	675	680

شكل 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة (%)

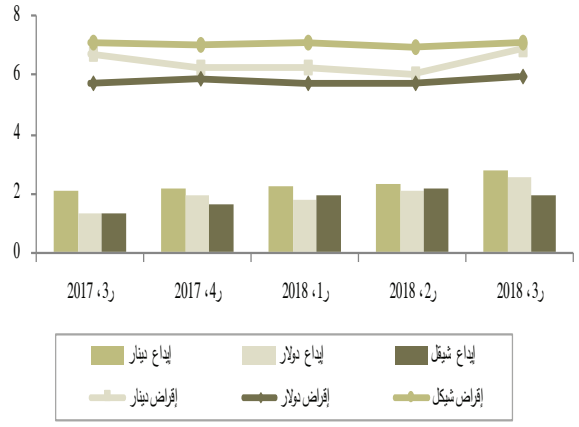

شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة بحسب التوزيع الجغرافي (مليون دولار)

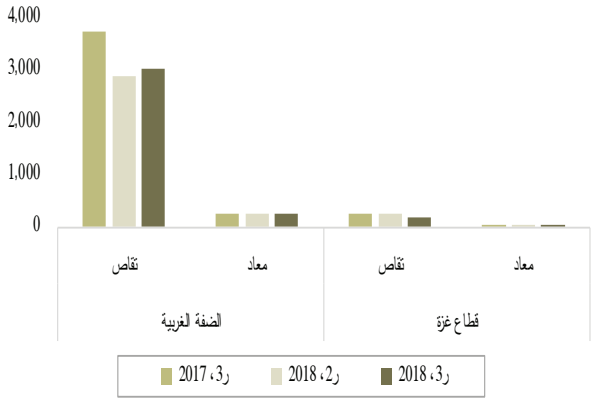

شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى المقدمة للتقاص (%)

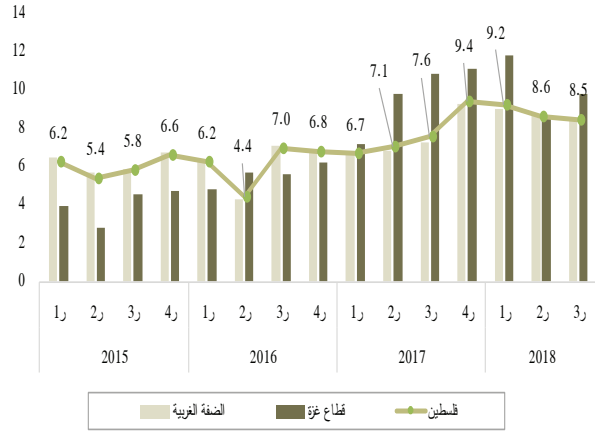

كما سيطرت القروض العقارية على الحصّة الأكبر من هذا الائتمان بمقدار الثلث تقريباً (ما نسبته 30%)، ثم القطاع التجاري بنحو 28%، تلاه القطاع الزراعي بحوالي 12%، فيما تأتي قروض القطاع الاستهلاكي وقطاع الخدمات العامة في المرتبة الرابعة بنسبة 10% لكل قطاع، واخيراً قطاعي الصناعة والسياحة بواقع 6% و4% على التوالي.

صندوق 3: فائض الشيكل: الأسباب والحلول

الإطار التشريعي: أحكام وبروتوكول باريس

ينص اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين الجانب الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، على إنشاء سلطة نقدية تعمل على تنظيم العمل المصرفي والاحتفاظ بالاحتياطي، والرقابة على المصارف، بالإضافة إلى دورها كمستشار مالي واقتصادي للسلطة الفلسطينية، وغيرها من المهام المتعلقة بعمل السلطة النقدية. ونصت الاتفاقية على أنّ يكون الشيكل الاسرائيلي عملة رسمية متداولة محلياً، وذلك وفقاً للبند (10 - أ)، والذي نص على التالي: "سيكون الشيكل الإسرائيلي الجديد واحداً من العملات المتداولة في المناطق وسيستخدم هناك بشكل قانوني كوسيلة للدفع لكل الأغراض بما فيها الصفقات الرسمية...".

وفي تنظيم القضايا المصرفية والنقدية بين الجانبين وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي يترتب التزامات مالية ونقدية على الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني، أهمها التزام إسرائيل بعملية تحويل فائض الشيكل وتبادل النقد بين المصارف العاملة في فلسطين والمصارف الإسرائيلية، والتنسيق المشترك بين سلطة النقد وبنك إسرائيل وفقاً لما ورد في نصوص الاتفاق المذكور. وتحدد الفقرة 18 (بند أ) أنّ ـ"تبادل العملة الأجنبية مقابل الشيكل وبالعكس من قبل السلطة النقدية الفلسطينية سيتم من خلال غرفة التعامل في بنك إسرائيل وفق معدلات الصرف في السوق". ونصت الفقرة 15: "سيكون للسلطة النقدية الفلسطينية حق تحويل فائض الشيكل من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل لاستبدالها بعملة أجنبية يقبل بنك اسرائيل تداولها ...".

مصارف المراسلة الإسرائيلية: هبوعليم وديسكونت [1]

تم الاتفاق على أن تقوم البنوك الفلسطينية بتحويل فائض الشيكل لديها إلى الجانب الإسرائيلي من خلال بنوك "المراسلة" الاسرائيلية (هبوعليم وديسكونت)، وأن يتم ترحيل الفائض المتراكم بعملة الشيكل من خلال قناتين هما:

- قناة بنك فلسطين: يتم ترحيل الفائض من فروع المصارف في المناطق الفلسطينية من خلال تجميع الفوائض من مختلف فروع المصارف المحلية التي لديها فائض بالاستعانة بالشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المالية "أمان".[2] وتقوم شركة أمان بدورها بنقل الفائض من عملة الشيكل إلى المصارف الاسرائيلية من خلال شركة برنكس (The Brink's Company) الأمريكية العالمية لنقل الأموال. أما ترحيل الفائض المتراكم من مختلف فروع المصارف العاملة في قطاع غزة فيتم حصرياً من خلال بنك فلسطين ووفقاً للتفاهمات بين سلطة النقد والمصارف، حيث يتم ترحيله إلى الإدارات الرئيسية للمصارف في الضفة الغربية من خلال شركة "برنكس" ثم إلى اسرائيل.
- قناة المصارف الأردنية: تقوم المصارف الأردنية بترحيل الفوائض النقدية من عملة الشيكل مباشرة الى بنوك المراسلة الإسرائيلية، أيضاً من خلال شركة "برنكس".

تغيرت الترتيبات الفنية على آلية الترحيل في الفترة اللاحقة نتيجة لرفض بنك هبوعليم أولاً، في العام 2009، وتلاه بنك ديسكونت في بداية العام 2017، لاستقبال النقد (الكاش) من المصارف الفلسطينية بحجة عدم المعرفة الكاملة لمصدر هذه الأموال. واقتصر التعامل مع هذه البنوك الاسرائيلية على الحوالات فقط. وبعد هذا الرفض أصبح الكاش يرحل من خلال مراكز ايداع النقد في اسرائيل، حيث يتم نقله لاحقاً الى البنوك الاسرائيلية المراسلة. أوقف البنكان في العقدين الماضيين أكثر من مرة التعامل مع المصارف الفلسطينية بحجة التخوف من ملاحقتهما على الساحة الدولية في قضايا تتعلق "بدعم الإرهاب" وغسل الأموال. وقامت الحكومة الاسرائيلية بمنح هذين البنكين، قبل نحو عامين، حصانة ضد أي دعاوى قد تقدم ضدهما بما يتعلق بتمويل الإرهاب بسبب تعاملهما مع البنوك الفلسطينية، والتزمت بتعويضهما عن أية خسائر قد تنجم عن ذلك.

تكاليف آلية الترحيل وتراكم فوائض الشيكل

نتج عن آلية الترحيل هذه مجموعة من التكاليف على النشاط المصرفي الفلسطيني، تتمثل في تكلفة تخزين وتأمين فائض الشيكل، إضافة لارتفاع تكلفة المقاصة بين المصارف الفلسطينية وتلك الاسرائيلية، وتكلفة الاجراءات التي تتحملها المصارف الفلسطينية للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها لصالح المصارف الاسرائيلية وذلك لعدم قدرتها على شحن كميات الشيكل اللازمة لتغذية حساباتها. وهناك أيضاً تكاليف مرتبطة بشحن وحراسة فائض الشيكل، حيث تتغير هذه التكاليف متأثرة بطبيعة التعامل الذي تفرضه السلطات الاسرائيلية مع الجانب الفلسطيني بشكل عام، وفي أوقات الأزمات بشكل خاص. كما أن هناك تكاليف غير مباشرة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة لفائض الشيكل، أي الايراد (الفائدة) الضائع الذي يمكن تحصيله في حال تم ايداع فوائض الشيكل في البنوك الاسرائيلية. يضاف إلى ذلك رفض المصارف الاسرائيلية التعامل مع الفروع العاملة لجميع المصارف في قطاع غزة، إلى جانب منع أو تقييد حركة الأموال بين الضفة الغربية وقطاع غزة مما يعقد عملية شحن وترحيل فائض الشيكل. وقد نجم عن هذه التعقيدات والقيود ما بات يعرف بمشكلة "فائض الشيكل" لدى المصارف العاملة في فلسطين.

الإشكالية الأساسية وراء أزمة "فائض الشيكل" تتمثل في تحديد مصارف المراسلة الإسرائيلية لسقف شهري على كميات الشيكل التي يمكن أنّ تحولها البنوك الفلسطينية إلى البنوك الاسرائيلية. ولقد بذلت سلطة النقد جهدا كبيرا لتوضيح أسباب الزيادة في عملة الشيكل المتراكمة في البنوك الفلسطينية، واستخدمت علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للضغط على بنك اسرائيل لاستيعاب الكميات الفائضة من الشيكل. وقام بنك اسرائيل، نتيجة هذه الضغوط، برفع السقف من 80 مليون شيكل شهرياً، إلى 120 ثم إلى 300 مليون أكثر ثم إلى مليار شيكل شهرياً، على أن يتم رفعه في مراحل لاحقة.

تقديرات مصادر الشيكل في فلسطين

قامت سلطة النقد الفلسطينية، بالتعاون مع جهات دولية، بتقدير لمصادر الشيكل المتراكم لدى المصارف الفلسطينية لقطع الطريق على الدعاوى الإسرائيلية بأن مصادره غير معروفة وأن كمياته أعلى مما يمكن تبريره عبر القنوات الشرعية. وحددت سلطة النقد هذه المصادر، مرتبة حسب اهميتها، بالتالي:

1. العمالة الفلسطينية في اسرائيل.
2. مشتريات فلسطينيو الداخل من المناطق الفلسطينية.
3. مدفوعات طلبة الجامعات الفلسطينية والمعتمرين من فلسطينيي الداخل.
4. الشمول المالي والتوسع المصرفي الذي يسهم في زيادة ايداع الشيكل لدى المصارف الفلسطينية، اضافة الى تبديل العملات القديمة بعملات جديدة.
5. اختلاف القوانين فيما بين المناطق الفلسطينية والاسرائيلية. على سبيل المثال ما يتعلق بالذهب. إذ أن إسرائيل تعامل الذهب معاملة السلع الاخرى وتفرض عليه ضريبة، فيما يعامل الذهب في مناطق السلطة الفلسطينية على

1- راجع الصندوق عن "بنوك المراسلة" في العدد 45 من المراقب الاقتصادي..

2- شركة مساهمه خصوصيه تأسست عام 2008 في مدينة رام الله، تقدم خدماتها لكل من القطاع المصرفي والمؤسسات وشركات القطاع الخاص، مثل خدمات نقل وشحن الأموال والمقتنيات الثمينة، وخدمة تغذية الصرافات الآلية.

انه نقد وهو معفي من الضرائب، وهذا ما يدفع باتجاه شراء الذهب من المناطق الفلسطينية وبالتالي زيادة كمية الشيكل.

سوف نتناول بالمعالجة فيما يلي المصدرين الأولين فقط. تشير التقديرات الى أن الدخل السنوي لإجمالي عمال الضفة والقطاع في اسرائيل والمستعمرات الذي يتدفق الى الأراضي الفلسطينية يبلغ نحو 7.6 مليار شيكل بالسنة. وهذا على أساس أن عدد العاملين الفلسطينيين في اسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 131.2 ألف عامل نهاية الربع الثالث 2018، ومتوسط أجر يومي يعادل 243.7 شيكل، و19.7 يوم عمل في الشهر. ولقد طرأ ارتفاع ملحوظ على أعداد العاملين في اسرائيل والمستعمرات منذ العام 2012 وهو أيضا تاريخ البداية الفعلية لأزمة تراكم فائض الشيكل في المصارف (أنظر الشكل 1).

أمّا المصدر الثاني الأساسي لتراكم فائض الشيكل في الضفة الغربية فهو إنفاق فلسطينيي الداخل والقدس. ويعود هذا إلى التدني النسبي للأسعار وهو عامل الجذب الرئيسي للتسوق في الضفة الغربية. ويتم هذا التدفق عبر عدة قنوات، أهمها المشتريات وأقساط الطلبة الجامعيين من فلسطينيي الداخل الذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية. وتشير تقديرات دراسة تم اعدادها لصالح سلطة النقد إلى دخول نحو 3 مليار شيكل سنوياً إلى المناطق الفلسطينية من خلال هذه القنوات. ومن المهم التنويه بأن استخدام بطاقات الاعتماد الاسرائيلية غير وارد في فلسطين، وعلى ذلك فإن الدفع النقدي هو أسلوب شراء فلسطينيي الداخل. يضاف الى ذلك تبديل العملات الذي يقوم به فلسطينيو الداخل وإيداع سكان القدس وضواحيها في المصارف الفلسطينية.

وفي سعي سلطة النقد الفلسطينية للمساهمة في حل مشكلة تراكم فائض الشيكل، فإنها تعمل على معالجة بعض أسبابه من خلال تعزيز وسائل الدفع الالكترونية وزيادة استخدام البطاقات المصرفية من قبل فلسطيني الداخل. كما تم مؤخرا الاتفاق على آلية جديدة لترحيل فائض الشيكل، ويتضمن الاتفاق تأسيس هيئة حكومية إسرائيلية تكون بديلة عن بنكي المراسلة الإسرائيليين، وإنشاء شركة خدمات مالية فلسطينية على غرار الهيئة الاسرائيلية لتحل محل البنوك الفلسطينية التي تقوم بعملية تحويل فائض الشيكل في المدن الفلسطينية إلى إسرائيل.

شكل 1: تدفق الشيكل الى المناطق الفلسطينية الناتجة عن العمالة في اسرائيل، 2011-2018

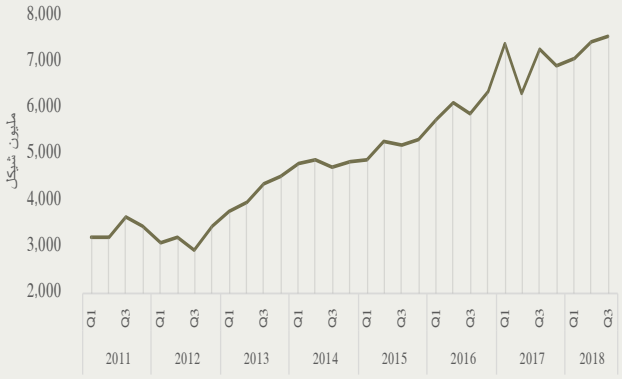

عبير أبو زيتون ووسيم صافي، سلطة النقد الفلسطينية

5- القطاع المالي غير المصرفي[1]

قطاع الأوراق المالية

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نهاية الربع الثالث 2018 نحو 3.7 مليار دولار، وهو ما يعادل 26% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.[2] وأُغلق مؤشر القدس مع نهاية الربع الثالث من العام 2018 عند حاجز 528.8 نقطة بانخفاض قدره 11.9 نقطة، وبنسبة 2% مقارنةً مع نهاية الربع السابق و7% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر من العام السابق.

على الرغم من الإرتفاع في عدد الأسهم المتداولة بين الربعين الثالث والثاني 2018 بنسبة 16%، الا أن قيمة الأسهم المتداولة انخفضت بنسبة 4% خلال نفس الفترة. وشهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث انخفاضا حاداً، بالمقارنة مع الربع المناظر 2017، بلغ نحو 58% (أنظر الجدول 5-1). ويُعزى الضعف والتراجع في الاستثمار في الأسهم المدرجة إلى حالة الترقب العام الذي يسود أوساط المستثمرين. ولقد تحقق التراجع على الرغم من أنّ إجمالي أرباح الشركات المدرجة شهدت ارتفاعا بنسبة 3% بين الربعين المتناظرين. إذ بلغت

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	98.48	35.17	40.92
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	167.29	72.74	69.55
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,815.59	3,784.40	3,718.69
عدد الصفقات	17,868	8,763	9,073
إجمالي عدد المتعاملين (متعامل)	71,981	71,341	71,128
- فلسطيني	68,603	68,022	67,761
- أجنبي (غير مقيم)	3,378	3,319	3,367

حصيلة الأرباح بعد الضريبة 241.4 مليون دولار نهاية الربع الثالث 2018، وهو ما يعادل 8% من إجمالي حقوق الملكية. كما بلغ عدد الشركات التي حققت أرباحاً في هذا الربع 39 شركة من أصل 45 شركة قامت بالإفصاح عن بياناتها المالية.[3]

1- . مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2018

2- تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2017 نظرا لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية.

3- بورصة فلسطين، تصريح صحفي بتاريخ 11/11/2018.

يوضّح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أنّ حصة الشركات بلغت 40% مقابل حصة 27% للأفراد.

قطاع التأمين

بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 68.6 مليون دولار نهاية الربع الثالث من العام 2018، منخفضة بنسبة 2% مقارنةً مع نهاية الربع السابق وارتفاع نسبته 7% مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام السابق. وتعكس الزيادة بين الربعين المتناظرين تأثير عدد من العوامل من بينها دخول شركة تأمين جديدة إلى قطاع التأمين الفلسطيني (شركة تمكين الفلسطينية للتأمين) بداية العام 2018.

بالمقابل ارتفعت صافي التعويضات التي دفعتها شركات التأمين بمعدل 6% مع نهاية الربع الثالث للعام 2018 عما كانت عليه نهاية الربع السابق. في حين بلغت إجمالي استثمارات شركات التأمين 246.2 مليون دولار نهاية الربع الثالث للعام 2018 محققة ارتفاعاً بنسبة 12% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (انظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	64.03	70.12	68.62
إجمالي استثمارات شركات التأمين	219.06	245.85	246.18
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(37.91)	(40.98)	(43.38)
صافي الأقساط المكتسبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	%88.72	%85.93	%90.49
صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتسبة	%66.73	%68.02	%69.82

يوضّح الشكل 5-6 أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 65% من إجمالي المحفظة التأمينية، يليها التأمين الصحي بنسبة 13%. كما يُلاحظ من الشكل 5-3 أنّ هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاث من أصل عشر شركات عاملة على نحو 58% من اجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الثالث من العام 2018.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 14 شركة. وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 22.3 مليون دولار بواقع 384 عقد نهاية الربع الثالث 2018، وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 19% قيمة و1% عددا مقارنة مع نهاية الربع الثاني وبنسبة 27% قيمة و37% عددا مقارنةً مع نهاية الربع المناظر من العام السابق (انظر

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل في نهاية الربع الثالث 2018 (مليون دولار)

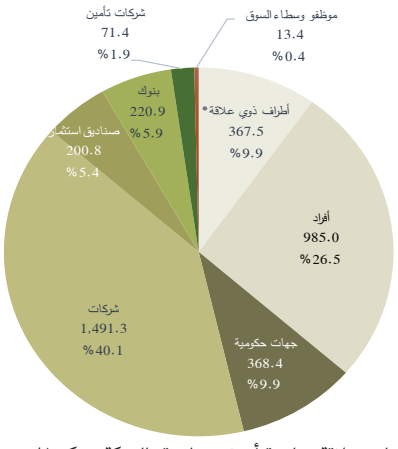

* هم أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثالث 2018 (%)

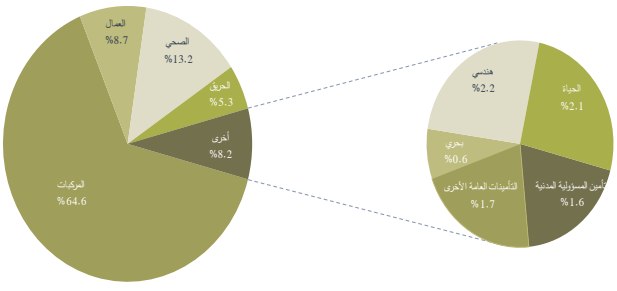

شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثالث 2018 (%)

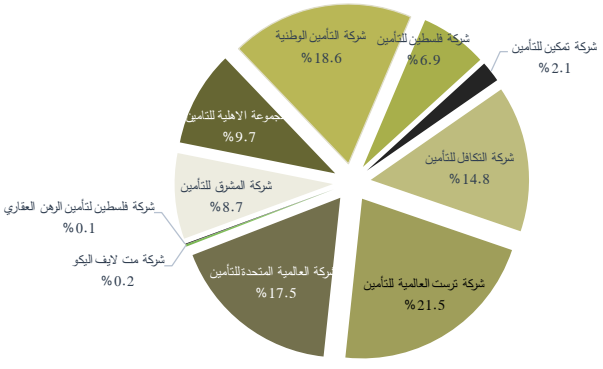

الجدول 5-3). ويُعزى الارتفاع بقيم وعدد العقود إلى تكثيف الحملات التسويقية لبعض الشركات، إضافة إلى دخول شركات حديثة الترخيص مجال التأجير التمويلي.

جدول 5-3: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018
قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	17.54	18.81	22.31
عدد عقود التأجير التمويلي	280	382	384

يلاحظ من الشكل 5-4 أنَّ هناك تركّزاً عالياً في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38%، ثم في مدينة نابلس بنسبة 17% تليها الخليل بنسبة 13%، وتستحوذ بقية المحافظات مجتمعة على 33% من إجمالي عدد العقود.

كما أنّ المركبات ما زالت تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي (78% من اجمالي قيمة العقود). ولقد طرأت زيادة في تمويل الأموال المنقولة مقارنة بالأرباع السابقة نظراً لبدء الشركات حديثة الترخيص بتمويل معدات الطاقة المتجددة بقيمة اجمالية مرتفعة. ولكن حصة التمويل هذه ماتزال متدنية بسبب ارتفاع المخاطرة المتعلقة بها مقارنة بالمركبات.

شكل 5-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثالث 2018 (%)

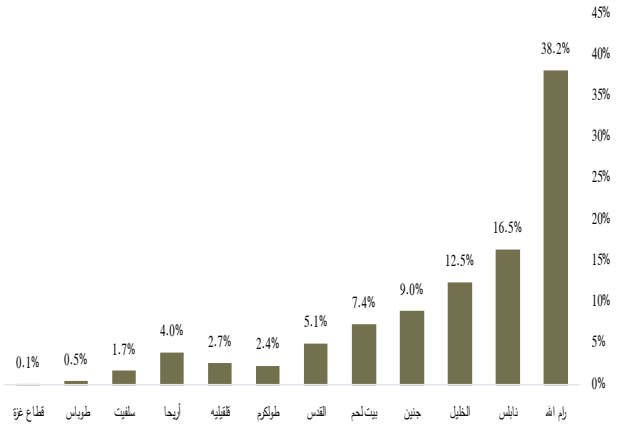

شكل 5-5: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية الربع الثالث 2018 (%)

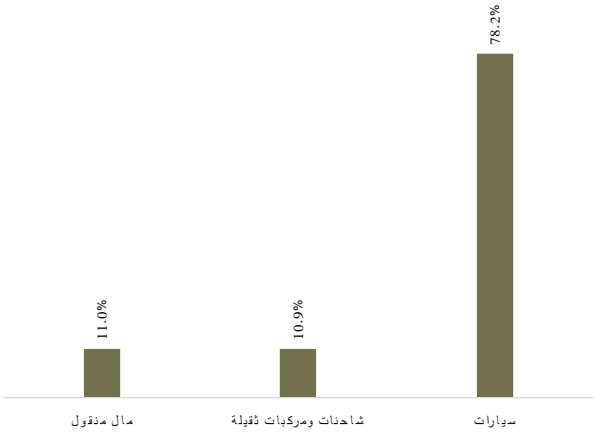

صندوق 4: الشمول المالي في فلسطين

يحظي الشمول المالي باهتمام المنظمات الوطنية والدولية التي تُعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والشمول المالي يعني، وفقاً للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب". ويستند هذا بدوره على أنّ استخدام الأدوات المالية التي توفرها المصارف والمؤسسات هو أداة مهمة لتطوير الظروف الاقتصادية لكافة الأفراد في المجتمع. ولقد عملت المنظمات الدولية على وضع السياسات ذات العلاقة بتعزيز الشمول المالي، وعلى حث الحكومات في الدول النامية على تبني أهداف وسياسات واضحة تهدف لتحقيق منظومة مالية شاملة وعادلة لجميع فئات المجتمع، بما فيها الفئات الأقل حظاً. وتم لاحقاً تحديد الشمول المالي كأولوية في أجندات التنمية اعتماداً على تأثيره في الحد من الفقر والبطالة ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

بينت دراسة للشمول المالي أنّ نسب الإقصاء المالي في فلسطين لا تزال مرتفعة، على الرغم من جهود القطاع المالي والجهات الرقابية لتوعية المواطنين وزيادة نسب وصولهم واستخدامهم للخدمات المالية. إذ تبين أنّ هناك نحو 1.6 مليون مواطن يعانون من الإقصاء المالي، أي ما نسبته 64% من السكان البالغين تقريباً. كما بينت الدراسة أنّ هناك، إلى جانب انخفاض مستويات الوصول والاستخدام للخدمات المالية بشكل عام، فوارق كبيرة في الاستخدام على أساس الجنس لصالح الذكور. هذا إضافة إلى وجود تدنٍ حاد في الثقافة المالية بشكل عام، ولدى الإناث بشكل خاص.

قامت هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد منذ العام 2014 بجهود لتطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية التي أكدت عليها مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ووفقاً للمبادئ الدولية التي حددتها مجموعة العشرين (G20). وتم التأكيد على أنّ الشمول المالي هو عملية تكاملية، بدءاً من التوعية والتثقيف المالي حول ضرورة وأهمية المنتجات والخدمات المالية وكيفية استخدامها، مروراً

بضرورة تكافؤ الفرص في الحصول على المنتجات والخدمات من حيث المعرفة بوجودها وسهولة الوصول إليها، وانتهاءً بحماية حقوق المستخدمين للمنتجات والخدمات المالية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم عند استخدامها.

ولتعزيز الشمول المالي انعكاسات إيجابية على عمل وأداء قطاعات سوق رأس المال أيضاً، نظراً لأن تعزيز البنية التحتية الخاصة بالإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي غير المصرفي، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للمواطنين من قبل مزودي الخدمة، وحماية حقوق المستهلكين يطور بيئة الاستثمار ويجعلها جذابة. كما أنّ تكثيف جهود التوعية والتثقيف المالي ينتج عنه زيادة إقبال المواطنين على استخدام الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، يؤدي تعزيز ثقة المواطنين في قطاع التأمين إلى زيادة نسب الانتشار والتغطية التأمينية الأمر الذي يسهم في زيادة الحماية الاجتماعية والاقتصادية لهم، حيث أن توفر إمكانية التعويض يساعد الأفراد والمشاريع الاقتصادية على الاستمرار في مزاولة الأعمال ويحد من الأخطار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الخسائر والحوادث.

وفي هذا السياق قام مجلس الوزراء الفلسطيني في كانون الأول من العام 2017 بتشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي، برئاسة مشتركة ما بين هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد. وأُنيط بهذه اللجنة، التي تضم في عضويتها عدداً من الوزارات المعنية بالإضافة إلى إتحاد الغرف التجارية الصناعية، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وجمعية البنوك والشبكة الفلسطينية للإقراض، مهمة إعداد السياسات ذات العلاقة بتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وضمان تنفيذها. ويستند إدراك أهمية تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين إلى عاملين رئيسيين: انخفاض نسب الوصول والاستخدام للمنتجات والخدمات المالية من قبل غالبية أفراد المجتمع والمنشآت على حد سواء، وإدراك الدور الهام الذي يمكن أنّ يلعبه الشمول المالي في معالجة بعض المشاكل الملحة مثل ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي والفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد.

رباب صباح، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

6- مؤشرات الاستثمار[1]

رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطوّر في عدد تراخيص البناء المسجّلة ومساحات الأبنية المرخّصة في أربع مختارة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الثالث 2018 إلى 2,534 ترخيص، بانخفاض بنسبة 11% عن الربع السابق. وبلغت حصّة المباني غير السكنية من عدد الرخص الكلّي حوالي 10%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثالث 2018 نحو 1.2 مليون متر مربع، وهذا أعلى بنسبة 17% عن المساحات المرخّصة في الربع السابق (انظر شكل 6-1).

أعداد السيارات

عدد السيارات المسجّلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقّعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبّر عن توقعات المستقبل والمناخ الاقتصادي بشكل عام. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2018 المسجلة 8,361 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 1,383 سيارة على عددها في الربع السابق، بينما يقل بمقدار 1,065 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2017. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 79% من الإجمالي، جاء نحو 7% منها فقط من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-1).

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين*

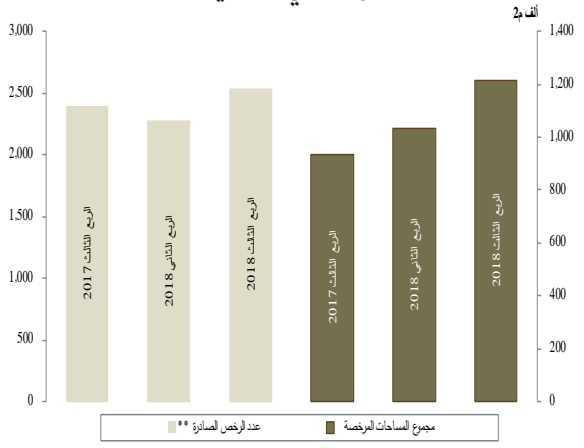

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.
** لا تشمل رخص الأسوار

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثالث 2018)

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
تموز	735	2,653	163	3,551
آب	469	1,341	136	1,946
أيلول	550	2,159	155	2,864
المجموع	**1,754**	**6,153**	**454**	**8,361**

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2018، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

صندوق 5: المدن الصناعية في فلسطين

المدن الصناعية (Industrial Zones) هي عبارة عن مواقع جغرافية يتم تقسيمها إلى وحدات لعمل المنشآت الصناعية وتتوفر فيها خدمات البنية التحتية (مياه، وكهرباء، وصرف صحي، وطرق، واتّصالات) ويتم تطويرها وفقاً لخطة تنموية شاملة، تغطي الدور الاقتصادي والاجتماعي والجوانب البيئية والحضرية لهذه المدن. وتلعب المدن الصناعية دوراً أساسياً في التنمية في الدول المختلفة بسبب إمكانية مساهمتها في تحقيق أهداف الإنتاج والتشغيل والتصدير. وتشكل المدن الصناعية رافعةً اقتصادية في العديد من الدول، مثل تركيا التي ارتفع عدد المدن الصناعية من 12 عام 1980 الى 120 عام 2009 بطاقة تشغيلية تصل إلى أكثر من 880 ألف عامل، وفي تايلاند حيث وصل العدد إلى 27 منطقة صناعية كبيرة بقيمة استثمارية تصل إلى 21 مليار دولار، وفي فيتنام يوجد 71 منطقة صناعية تشغل 22% من القوى العاملة.

هناك ثلاثة دوافع رئيسية لإنشاء المدن الصناعية: الأول، "تطويري" بهدف تطوير وتحسين مستوى الصناعة في منطقة معينة. والثاني "ترويجي" لتشجيع إنشاء صناعات جديدة وتطوير الصناعات القائمة وخلق علاقة بين الصناعات عبر تعزيز الروابط الخلفية للصناعات القائمة بالصناعات المستحدثة. والثالث يتمثل بتجميع المنشآت الصناعية قرب بعضها لفسح المجال أمام تكون "العناقيد الصناعية" وتوفير حلول مثلى للمسائل البيئية والمرورية وغيرها.

يتضمن الدليل الإرشادي الصادر عن المنظمة الدولية للتنمية الصناعية (أونيدو) على أنواع الحوافز التي يمكن أن تتوفر في المدن الصناعية بهدف تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية فيها، ومن بين هذه:

- أسعار مخفضة للأراضي ولإيجارات الأبنية الصناعية.
- أسعار تفضيلية للمياه والكهرباء والاتصالات.
- تسهيل للإجراءات وحصرها في نافذة واحدة.
- إعفاءات أو تخفيض على رسوم الاستيراد والتصدير وعلى ضرائب الدخل.

توزع المدن الصناعية في فلسطين

أبدت السلطة الفلسطينية اهتماماً بتأسيس المدن الصناعية منذ تأسيسها عام 1994. وقامت في العام 1996 بإنشاء دائرة مختصة بمتابعة برنامج المدن الصناعية في وزارة الصناعة الفلسطينية. وتم تحويل الدائرة في العام 1998 إلى مؤسسة مستقلة باسم "الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة". وأصدرت السلطة قانون رقم (10) لسنة 1998 بشأن الحوافز المقدمة للمنشآت العاملة في المدن الصناعية. وشملت هذه الحوافز إعفاءات من الرسوم الجمركية، ومن الرسوم والضرائب على المنتجات المصدرة من المدن الصناعية والموردة اليها من داخل البلاد. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 8 لعام 2017 الذي تضمن حزمة حوافز للمشاريع في المدن الصناعية، تشمل التخفيض الضريبي لمدة 3 سنوات إضافية إلى السنوات الخمس التي نص عليها قانون تشجيع الإستثمار. كما نص القرار على أنّ تتم معاملة القروض الميسَّرة التي تمنحها مؤسسات التمويل والبنوك لتمويل المشاريع ضمن المدن المعتمدة، معاملة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل.

تم إنشاء عدد من المدن الصناعية في الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع الدول والمؤسسات الدولية المانحة. ويبلغ عدد هذه المدن الآن 4 مدن: مدينة غزة الصناعية، ومدينة اريحا الزراعية الصناعية، ومدينة جنين الصناعية، ومدينة بيت لحم الصناعية. يضاف لها مدينة ترقوميا الصناعية التي مازالت في طور التحضير. وسنعرض فيما يلي نبذة عن المدن الصناعية القائمة فقط (وليس التي في طور التأسيس). ويعرض الجدول 1 أهم المؤشرات لهذه المدن الصناعية.

- **مدينة غزة الصناعية (Gaza Industrial Estate -GIE)**
تم انشاؤها في العام 1997 وتشغيلها بعد عامين. وهي تتميز بموقعها الاستراتيجي على بعد 3كم من مدينة غزة بالقرب من المطار والميناء والمعابر الرئيسية. وتشتمل التسهيلات في المنطقة على الخدمات البنكية والبريدية والجمارك والشحن والتخليص، كما تشمل محطة توليد كهرباء خاصة بها إضافة إلى الشبكة الوطنية. وتغطي منطقة غزة الصناعية ما يقارب 50 هكتار (500 ألف م2) 66% منها مخصصة للمنشآت الصناعية و30% للطرق والمساحات الخضراء. وتتركز فيها صناعات الأغذية والصناعات البلاستيكية والمعدنية والملابس والأقمشة وغيرها من الأنشطة. وبلغ عدد المصانع العاملة فيها نهاية العام 2017 حوالي 26 منشأة، يعمل فيها نحو700 عامل. علماً بأنّ طاقة التشغيل، في حال التشغيل الكامل للمنطقة الصناعية، تبلغ نحو 1500 عامل. وتشير البيانات المتوفرة من الهيئة العامة للمدن الصناعية الفلسطينية إلى أنّ قيمة الاستثمارات الكلية في المنطقة بلغت حوالي 168 مليون دولار بما فيها المعونات والمنح المقدمة.

- **مدينة جنين الصناعية (Jenin Industrial Estate –JIE)**
تقع منطقة جنين الصناعية إلى الشمال من مدينة جنين، حوالي 1.6 كم إلى الغرب على الطريق رقم 60، وعلى المدن الحدودية بين شمال الضفة الغربية وأراضي العام 1948. وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي 95 هكتار (950 دونم)، منها 68.6 هكتار للمواقع الصناعية والتجارية، والباقي مخصص للطرق والكراجات والمخازن، إضافة إلى المدن الخضراء. انطلقت فكرة المشروع لمنطقة جنين الصناعية عام 1996 وذلك بهدف خلق فرص عمل جديدة واستيعاب جزء من العمالة في محافظات شمال الضفة الغربية لتقليص الاعتماد الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلية. وقد حظيت منطقة جنين الصناعية باهتمام كبير من قبل الحكومة الألمانية التي أخذت على عاتقها توفير خدمات البنية التحتية الخارجية للمنطقة. كما قامت تركيا بتوفير حوالي 12 مليون دولار لاستملاك الأراضي لتصبح جاهزة للتأجير. وتم تأسيس الشركة التركية "توب بيس" (TOBB- BIS) لإدارة وتشغيل المنطقة الصناعية وتوفير وتطوير البنية التحتية الداخلية. ويتوقع أنّ يبلغ الاستثمار في هذه المنطقة الصناعية، شاملاً البنية التحتية الداخلية والخارجية، حوالي 74 مليون دولار. وعلى الرغم من مرور عقدين على فكرة إنشاء هذه المنطقة، إلا أنّ بدء تشغيلها فعلياً يتوقع أنّ يكون في العام 2020.

- **مدينة أريحا الزراعية الصناعية (Jericho Argo- Industrial Park- JAIP)**
جاءت مدينة أريحا الزراعية الصناعية كأحد مشاريع مبادرة السلام التي طرحها رئيس الوزراء الياباني الأسبق عام 2006 ضمن مشروع "ممر السلام والازدهار"، وانسجاماً مع الرؤية الفلسطينية في تطوير منطقة أريحا والأغوار. وفي العام 2012 وقعت الحكومة الفلسطينية، ممثلة بالهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة ، عقد الامتياز مع شركة أريحا لتطوير المنطقة الزراعية الصناعية للبدء بإنشاء البنية التحتية الداخلية للمدينة الصناعية. وتم تطوير البنية التحتية الخارجية

والداخلية بالتعاون بين الوكالة اليابانية للتنمية (JICA) وهيئة المدن الصناعية وشركة أريحا لتطوير المنطقة الصناعية. وبدأت مرحلة تشغيل المنطقة في 2014. تقع مدينة أريحا الصناعية الزراعية على الجهة الشمالية الشرقية لمدينة أريحا، وتبعد حوالي 4 كم عن وسط المدينة، وحوالي 800 متر عن شارع رقم 90 الذي يربط شمال فلسطين بجنوبها. وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 615 دونم. واستهدفت مدينة أريحا الصناعية في مرحلتها الاولى (140 دونم) الصناعات الزراعية والنشاطات المرتبطة بها. وجرى فتح باب الاستثمار لجميع الأنشطة الصناعية في المرحلة الثانية من المشروع والبالغة 485 دونم. بلغ عدد المصانع والشركات العاملة في المنطقة الصناعية في نهاية الربع الثاني من العام 2018 حوالي 15 مصنعاً، ومن المتوقع ان يصل عددها حسب المخطط إلى 50 منشأة مع نهاية 2018. ولقد تبرعت الحكومة اليابانية بتنفيذ مشروع بناء مركز تدريب صناعي في مدينة أريحا الصناعية بقيمة 4 مليون دولار، إضافة إلى تشييد نظام طاقة شمسية على أسطح المستودعات والمباني الصناعية في هذه المرحلة بتمويل مشترك بين الجانب الياباني والشركة المطورة بتكلفة تقريبية تبلغ حوالي 5 مليون دولار.

- **مدينة بيت لحم الصناعية (Bethlehem Industrial Estate -BIE)** تقع منطقة بيت لحم الصناعية في منطقة هنداز – بريضعة وعلى بعد حوالي 10 كم من وسط مدينة بيت لحم. وحظيت هذه المنطقة باهتمام الجانب الفرنسي إثر توقيع بروتوكول المنحة الفرنسية مع الجانب الفلسطيني في 2008. وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي 195 دونم وهي تستهدف الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد بدء العمل على تطويرها وإنشائها العام 2013، حيث أوكلت هيئة المدن الصناعية مسؤولية تطوير البنية التحتية للمنطقة إلى شركة فلسطينية فرنسية. وتم التخطيط لتنفيذ المنطقة الصناعية على مرحلتين، الأولى وتبلغ مساحتها حوالي 53 دونم، والثانية وتبلغ حوالي 40 دونم مع المباني الصناعية التي تبلغ مساحتها حوالي 16 دونم. بلغ عدد المصانع العاملة فيها 10 مصانع من أصل23 مصنع متوقع أن تعمل في المرحلة الاولى ويعمل فيها نحو 350-400 عامل. ومن المتوقع أن تخلق هذه المنطقة حوالي 1500 فرصة عمل مباشرة عند اكتمالها. كما يتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي للمصانع فيها 60 مصنعاً. وبلغ إجمالي الاستثمارات فيها نحو 50 مليون دولار حالياً، شاملة الدعم والمنح المقدمة من الحكومة الفرنسية وعمليات تأهيل البنية التحتية الخارجية والداخلية.

جدول 1: أهم المؤشرات الخاصة بالمدن الصناعية الفلسطينية

المدينة الصناعية	قيمة الاستثمارات الحالية (مليون دولار)	نوع الصناعات	المساحة (دونم)	العمالة الحالية	المساحات المؤجرة (دونم)	سعر التأجير (دولار للمتر المربع بالسنة)	بداية التشغيل
أريحا	80	زراعية صناعية	615	600	140	ارض: 9 مستودعات: 17	2014
غزة	168	صناعية	500	700	85	ارض: 8 مستودعات: 26	1999
بيت لحم	50	أغذية ومنتجات زراعية ذات تكنولوجيا عالية	195	400-350	53	أرض: 6	2013
جنين	40	صناعات مختلفة	902	-	-	-	2020

المصدر: هيئة المدن الصناعية والشركات المطورة، 2018.

نصر عطياني، باحث اقتصادي

7- الأسعار والتضخم[1]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخول انخفضت بنفس النسبة. يبين الشكل 7-1 منحيين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الثالث 2010 والربع الثالث 2018، المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث 2018 إلى 111.10 مقارنةً مع 110.56 في الربع الثاني 2018. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثالث والثاني للعام 2018 كان موجباً (ارتفاع في الأسعار) بنسبة 0.49%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة خدمات التعليم بنسبة 1.55%، وأسعار مجموعة النقل والاتصالات بنسبة 1.40%، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.21%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 0.94%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 0.65%، مقابل انخفاض أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 2.11%. وشهد الربع الثالث 2018 تضخماً موجباً مقداره 0.58% بالمقارنة مع الربع المناظر 2017.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2018. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 0.45% بين الربع الثالث والثاني للعام 2018. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.58%، مقابل انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 0.62%. في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) بنسبة 1.26% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 1.37%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.20% (انظر الشكل 7-2).

الأسعار والقوة الشرائية[2]

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطوّر القوة الشرائية لكافّة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية للعملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. تشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثالث 2018 بنحو 0.49%، و0.58% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية لعملة الشيكل بنفس النسب.

القوّة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الثالث 2018 ارتفاع قيمة صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.47%، و2.14% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل تكون قد ارتفعت خلال هذا الربع بنسبة 1.25%، و1.56%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، نتيجة ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الاردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار ذات التطورات التي شهدها الدولار تقريباً، كما يصور الشكل 7-3.

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)

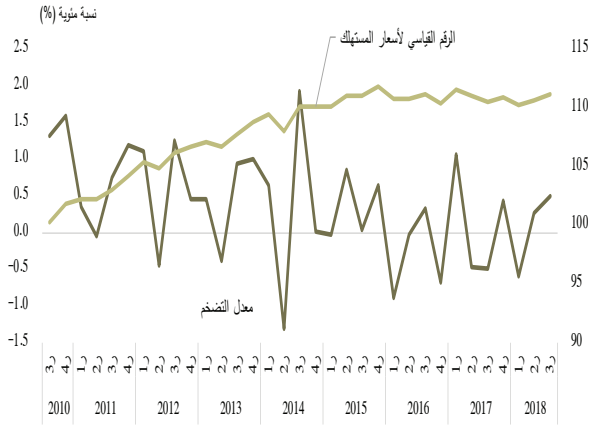

شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)

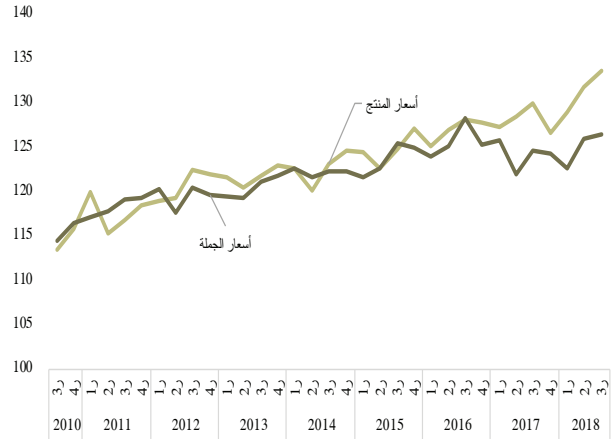

شكل 7-3: تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة خلال الربع الثالث 2018 (نسبة مئوية)

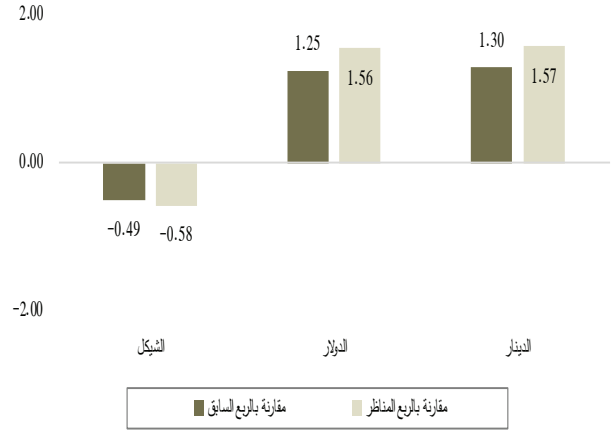

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2- تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل وثروة. والتبدل في هذه القدرة يعادل، بافتاض ثبات الدخل، عكس التغير في معدل الأسعار (التضخم). أما التبدل في القوة الشرائية للذين دخلهم يتحقق بعملة غير عملة الشراء والبيع فهو يعادل التبدل في سعر الصرف بين العملتين مطروحا منه معدل التضخم (هذا أيضا بافتراض ثبات مستوى الدخل).

صندوق 6: مسح عدد المنشآت والعاملين والإنتاجية والأرباح في فلسطين

ينشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنوياً سلسلة المسوح الاقتصادية، وهي سلسلة تتضمن بيانات مفصّلة عن المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي في الاقتصاد الفلسطيني. وتكمن أهمية هذه المسوح في أنها تشكل الأساس الذي يقوم عليه احتساب الحسابات القومية. وتغطي هذه المسوح المنشآت في القطاعات الاقتصادية كافةً (باستثناء الزراعة، والمالية والتأمين). وتوفّر بيانات تتعلق بعدد المنشآت العاملة في كل قطاع، وأعداد العاملين، وتعويضاتهم، والقيمة المضافة، والتكوين الرأسمالي الثابت، إضافة إلى مستلزمات الإنتاج والنشاط التجاري، وذلك في كل من الضفة الغربية (باستثناء J1 من القدس) وقطاع غزة.

تطوّر أعداد المنشآت والعاملين

يستفاد من النسخة الأخيرة من المسوح الإقتصادية الصادرة في تشرين أول الماضي أن عدد المنشآت في فلسطين ازداد خلال السنوات العشر (2007-2017) بنحو 50% تقريباً ووصل إلى 135 ألف مؤسسة، وأنّ أعداد العاملين فيها ارتفع بوتيرة أسرع (بنحو 85%)، ليصل إلى نحو 443 ألف عامل. ويوضح الشكل 1 أن توزيع أعداد المنشآت على القطاعات المختلفة حافظ على التسلسل ذاته خلال العقد، إذ لا يزال قطاع التجارة يتصدّر القائمة، يليه قطاع الخدمات، ثم الصناعة. وتسلسل الترتيب هذا ينطبق أيضاً على توزع أعداد المشتغلين.

الشكل 1: توزيع المنشآت على الأنشطة الاقتصادية حسب أعدادها بين 2007 و2017

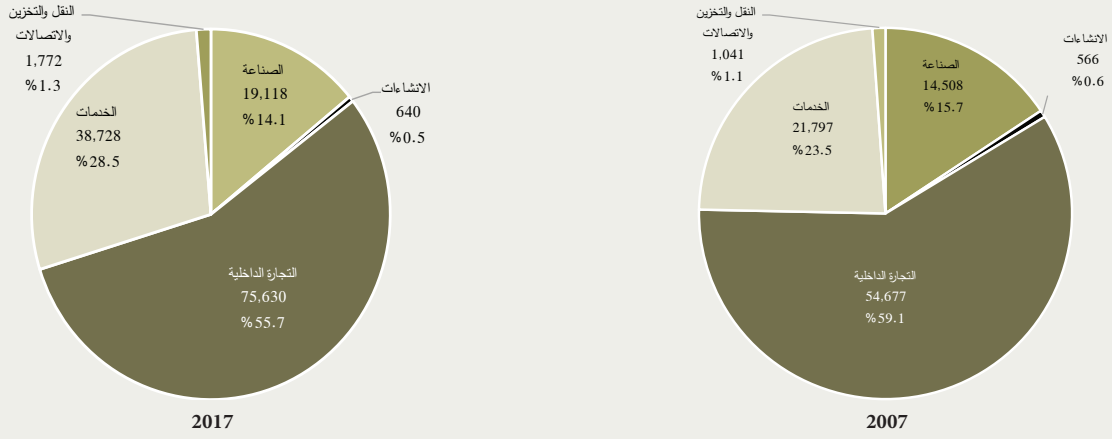

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). سلسلة المسوح الاقتصادية 2017.

الإنتاجية

تُظهر بيانات العام 2017 أنّ أعلى مستوى للإنتاجية (=إجمالي القيمة المضافة/ عدد العاملين الكلي) تحقق في القطاع الأصغر من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين، وهو قطاع الاتصالات والمعلومات. وصلت إنتاجية العامل في هذا القطاع الى 61,922 دولار للعامل الواحد في 2017. وتمثل إنتاجية العامل في هذا القطاع أكثر من ستة أضعاف إنتاجية العامل في قطاع الخدمات ومن ثلاثة أضعاف إنتاجيته في قطاع التجارة الداخلية. وحلت إنتاجية العامل في قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية (32,168 دولار)، يليها الإنتاجية في قطاع الصناعة (أنظر الشكل 2 والجدول 1). ومن الملاحظ أنّ الإنتاجية المرتفعة تحققت في القطاعات التي ترتفع فيها نسبة العاملين بأجر إلى إجمالي العاملين. وينطبق ذلك بشكل واضح على المنشآت العاملة في قطاع الإتصالات والمعلومات والإنشاءات، كما يوضح الجدول 1.

من المتوقع عادةً أنّ يكون هناك ترافق بين إنتاجية العمل وكثافة رأس المال المتوسطة (نسبة رأس المال/عدد العمال) في القطاعات المختلفة. تؤكد الأرقام في الجدول 1 وجود هذه العلاقة بالنسبة إلى قطاع الإتصالات والمعلومات، ولكن الصورة تصبح مشوشة مع القطاعات الأخرى، إذ على الرغم من أن نسبة التكوين الرأسمالي بالعامل في قطاع الخدمات تزيد بثلاثة أضعاف على نسبتها في قطاع التشييد، إلا أنّ انتاجية العامل في الإنشاءات تزيد بثلاثة أضعاف على إنتاجية العامل بالخدمات.

الشكل 2: متوسط إنتاجية العامل بحسب النشاط الاقتصادي، 2017 (دولار)

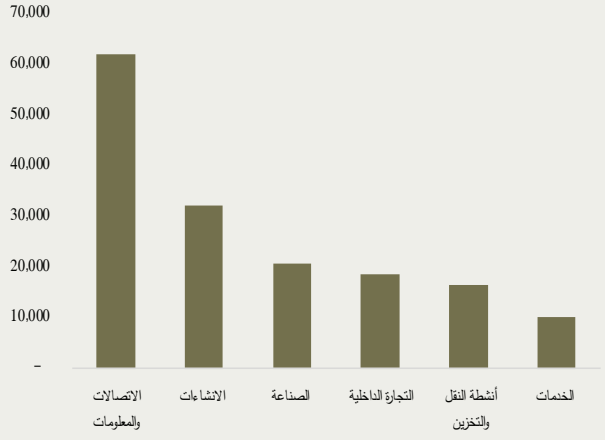

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). سلسلة المسوح الاقتصادية 2017.

جدول 1: بعض المؤشرات حول المنشآت الاقتصادية في فلسطين، 2017

القطاع	الإنتاجية بالعامل (دولار)	متوسط عدد العاملين في المنشأة (عامل)	عدد العاملين بأجر/ إجمالي العاملين (نسبة مئوية)	التكوين الرأسمالي الثابت/ عدد العاملين* (نسبة مئوية)
الاتصالات والمعلومات	61,922	12	92.6	11,587
الإنشاءات	32,168	17	94.1	217
الصناعة	20,658	5	76.3	552
النقل والتخزين	16,396	6	85.4	725
التجارة الداخلية	18,594	2	48.0	297
الخدمات	10,060	4	68.6	673

االمصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). سلسلة المسوح الاقتصادية 2017.
* تم اعتماد التكوين الراسمالي الثابت كممثل لرأس المال.

الهامش التجاري

الهامش التجاري هو الإيراد الصافي الناتج عن النشاط التجاري، وهو يعادل الربح الإجمالي المتولد من المتاجرة، ويتم احتسابه بطرح كافة أنواع التكاليف من ايراد المبيعات (مع أخذ التغير في المخزون بعين الإعتبار). تُظهر بيانات المسوح الاقتصادية 2017 التفاوت الشاسع في متوسط الهامش التجاري للمنشأة (الهامش الكلي/عدد المنشآت) في القطاعات المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني. ويتضح من الأرقام التي توصل لها المسح أنّ المنشآت العاملة في قطاع التجارة الداخلية هي الأكثر ربحية على الإطلاق مقارنة بالمنشآت في القطاعات الأخرى، إذ أنّ متوسط ربحية المنشأة في قطاع التجارة الداخلية يعادل نحو 32 ضعف متوسط الربحية في قطاع الخدمات، و20 ضعف في قطاع الإتصالات، و17 ضعف في الصناعة. من جانب آخر، فإنّ متوسط ربحية المنشآت بشكل عام في الضفة الغربية يبلغ أضعاف ربحية نظيرتها العاملة في قطاع غزة. اذ بلغ متوسط ربحية شركات الضفة في قطاعي النقل والتخزين وفي الصناعة، على سبيل المثال، نحو 10 و8 أضعاف متوسط أرباح المنشآت المناظرة في قطاع غزة.

سلام صلاح، "ماس"

8- التجارة الخارجية[1]

الميزان التجاري

بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"[2] في الربع الثالث 2018 نحو 1,443 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 2% عن الربع السابق. أما بالمقارنة مع الربع المناظر 2017 فلقد سجلت الواردات السلعية زيادة بنسبة 5%. بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الثالث 262.1 مليون دولار، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 2% مقارنة مع الربع السابق وزيادة بنسبة 3% مقارنة مع الربع المناظر. وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 18% فقط من قيمة الواردات في الربع الثالث. والفارق بين الصادرات والواردات يمثل العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,180.4 مليون دولار. وطرأ تحسن طفيف على هذا العجز نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل، والذي بلغ 5.2 مليون دولار (انظر الشكلين 8-1 و8-2).

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)

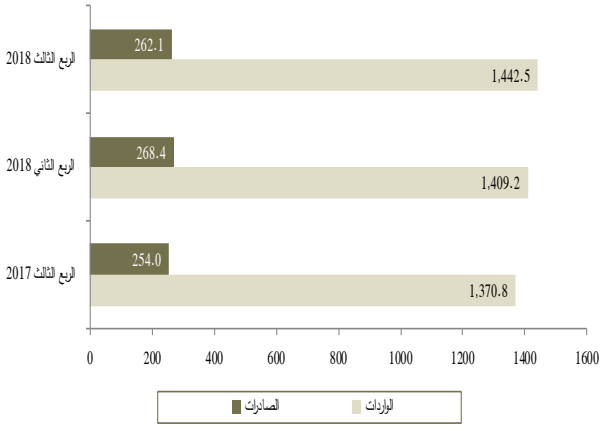

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي 1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. 2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج. 3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصّة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2018، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثالث 2018.

2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثالث من عام 2018 إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) بنسبة 19% مقارنة مع الربع السابق واستقراره مقارنة مغ الربع المناظر 2017. وبلغت قيمة العجز 444.7 مليون دولار. ويُعزى هذا العجز إلى العجز في الميزان التجاري السلعي (1,254.7 مليون دولار)، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات (265.9 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل (608.8 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (467.1 مليون دولار). وجرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 574.0 مليون دولار. ومن الضروري الإنتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثّل ديناً على الاقتصاد الوطني طالما كانت قيمته موجبة (انظر جدول 8-1).

جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني*

	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**	(1,419.3)	(1,427.2)	(1,520.6)
- صافي السلع	(1,171.4)	(1,178.9)	(1,254.7)
- صافي الخدمات	(247.9)	(248.3)	(265.9)
2. ميزان الدخل	558.6	603.7	608.8
3. ميزان التحويلات الجارية	417.0	450.2	467.1
4 الحساب الجاري (3+2+1)	(443.7)	(373.3)	(444.7)
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	278.6	288.3	574.0
6. صافي السهو والخطأ**	165.1	85.0	(129.3)

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)

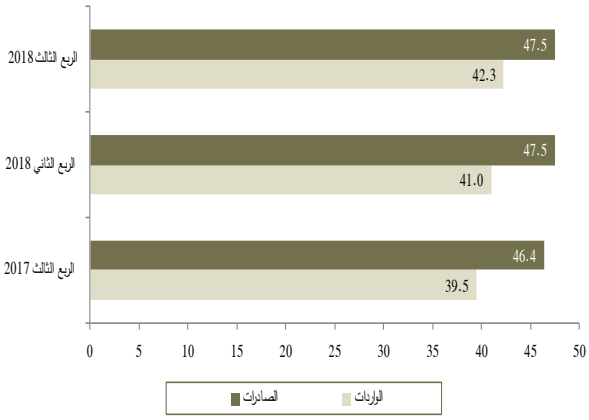

شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الثالث 2018) (مليون دولار)

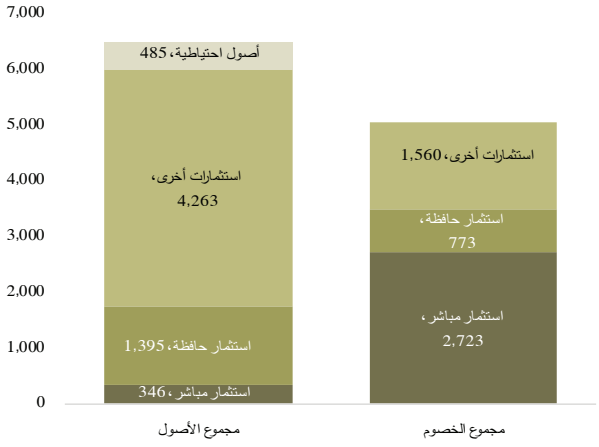

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثالث 2018 نحو 6,489 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 5%، واستثمارات الحافظة 21.5%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,056 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 54% منها.

يعبر الفارق ذو الإشارة السالبة بين الأصول والخصوم على أنّ المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,433 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (62%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإنّ الأرقام تشير إلى أنّ استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,377 مليون دولار (انظر الشكل 8-3).

صندوق 7: الآفاق الاقتصادية لدول "المينا"

صدر نهاية العام 2018 التقرير الدوري لصندوق النقد الدولي الذي يتناول الآفاق الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (21 دولة، بما فيها أفغانستان وباكستان، ولكن باستثناء فلسطين التي لم يتم تضمينها في التحليل).[1] ويستنتج التقرير بشكل عام أنّ الأفق الاقتصادي للمنطقة ما زال هشاً ومحاطاً بمخاطر متعددة. وأنّ هناك حاجة لسياسات مالية ونقدية متشددة لضمان تحقق النمو. وانّ هذه السياسات يجب أنّ تترافق مع تعديل هيكلي واستثمارات من القطاع الخاص حتى يكون النمو تشاركي ويشمل جميع أفراد المجتمع.

دول المينا النفطية

يبلغ عدد هذه الدول 11 دولة من الدول ال 21 التي يعالجها التحليل. ويتوقع التقرير أنّ يطرأ تحسن ملحوظ على الموازين الخارجية وموازنات هذه الدول خلال 2018-2019 بسبب ارتفاع أسعار النفط وتوسع النشاطات غير النفطية فيها. وكما يتضح من الجدول 1 فإنّ معدل النمو في هذه الدول يتوقع أن يبلغ 2% في 2019. ولكن، وعلى الرغم من الارتفاع الراهن في أسعار النفط، يتوقع التقرير أنّ تنخفض أسعاره تدريجياً إلى نحو 60 دولار للبرميل في العام 2023. وسيؤدي هذا إلى انخفاض معدل النمو، ليصل إلى 2.3% سنوياً بين 2020-2023، وهو معدل أدنى من النزعه التاريخية الماضية.

تمكنت الدول المصدرة للنفط من تحسين موازينها الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أنّ يصل فائض موازين المدفوعات فيها إلى 4.8% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2019، وهذا أعلى من معدل 1.6% الذي تحقق في العام 2017. أيضاً يتوقع التقرير انخفاض عجز الموازنات في هذه الدول، إلى 1.6% و0.1% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2018 و2019 على التوالي. وكانت نسبة العجز قد وصلت إلى 5.1% في العام 2017.

على أنّ المخاطر ما تزال ماثلة. إذ أنّ التشدد المالي العالمي (توقف سياسات التسهيل الكمي) [2] ومخاطر الحروب التجارية بين الدول الكبيرة يمكن أن تنعكس سلباً على النمو العالمي وعلى أسعار النفط. يضاف إلى ذلك انعكاسات النزاعات داخل المنطقة على تلك الدول، وتأخر تنفيذ الإصلاحات المالية والتعديلات الهيكلية بسبب انتهاء الحاجة الماسة لها حال ارتفاع أسعار النفط.

دول المينا غير المصدرة للنفط

يتوقع أنّ يستمر النمو في هذه الدول بسبب الإصلاحات الاقتصادية والطلب الخارجي، ولكن بشكل متواضع وغير مستقر. ويوضح الجدول أنّ النمو المتوسط لهذه الدول يتوقع أنّ يصل إلى 4.1% في العام 2019، مقارنة مع متوسط بلغ 5% بالسنة خلال 2000-2014. ومعدل النمو المتوقع في 2019 هذا غير موزع بشكل متساو بين دول المجموعة. إذ أنّ بعض الدول، مثل مصر، ستشهد نمواً مرتفعاً مقارنة بدول أخرى في المنطقة تعاني من مديونية عالية وضعف هيكلي وصراعات دامية. وفي حين يشكل ارتفاع أسعار النفط مكاسب للدول النفطية فإنه ينعكس سلباً على الموازين الخارجية والموازين المالية للدول المستوردة للنفط في المنطقة. ولكن النمو المرتفع لصادرات تلك الدول (التي تضاعفت في 2018 مقارنة مع العام الذي سبقه ووصلت إلى 15.4 من الناتج المحلي الإجمالي) سوف يمتص بعض الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أن يطرأ تحسن طفيف على عجز موازين مدفوعات الدول غير النفطية، من 8.5% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2017 إلى 6.8% في 2019. وكذلك العجز المالي الذي يتوقع أنّ ينخفض من 6.8% إلى 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي بين 2017-2019 بسبب تحسن الجباية وتقليص النفقات.

الانضباط المالي ما زال مهماً

يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي أن دول "المينا" بشكل عام تحتاج إلى مزيد من الانضباط المالي للحيلولة دون تراكم الدين السريع ولتحقيق الاستدامة المالية. ولكن حتى في حال تحقيق الإنضباط فإن المديونية تبقى عالية في عدد من الدول (مثل البحرين ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس) حيث تتجاوز نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق النمو المتعادل فإن التقرير يوصي بتوجيه الإنفاق نحو ما يعزز النمو والاستثمار الرأسمالي، وفي الوقت نفسه تصحيح وعقلنة وتوجيه الإنفاق الاجتماعي لمصلحة الطبقات الفقيرة، والتحول بإتجاه ضرائب الدخل التصاعدية وتنويع مصادر الدخل. ذلك لأن القاعدة الضريبية متدنية في كافة دول المينا، وبشكل خاص في الدول النفطية، حيث أنها أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة تزيد على 20% في الدول الصاعدة وفي المناطق الأخرى من

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية لدول المينا (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2014

	متوسط 2000 - 2014	2017	2018	2019
*الدول النفطية				
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنويا %)	5.0	1.2	1.4	2.0
- موازين المدفوعات	12.6	1.6	4.7	4.8
- الموازنات الحكومية	6.7	5.1-	1.6-	0.1-
-التضخم (متوسط سنوي %)	7.1	3.6	9.8	9.9
*الدول المستوردة للنفط				
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنويا %)	4.2	3.5	3.8	4.1
- موازين المدفوعات	3.3-	- 8.5	7.3-	6.8-
- الموازنات الحكومية	6.5-	6.8-	6.9-	6.2-
- التضخم (متوسط سنوي %)	4.8	20.6	14.2	12.0

1 IMF: Regional Economic Outlook, Middle Eact, North Africa, Afghanistan and Pakistan. November 2018. https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2018/10/02/mreo1018

2- راجع "المراقب الإقتصادي الربعي" رقم 45 من أجل تعريف وشرح لسياسة "التسهيل الكمي".

العالم. ويؤكد التقرير أن الشفافية في الإنفاق العام تساهم بشكل كبير في تقليص التذمر العام الذي يترافق مع زيادة العبء الضريبي. وأن هذه السياسات مجزية على المدى الطويل، على الرغم من أنها صعبة المخاض ومؤلمة على المدى القصير.

الاستثمار الخاص ضروري للنمو التشاركي

بلغت نسبة الاستثمار الخاص السنوية في الدول التي يتناولها التقرير 15.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط منذ العام 2000 وحتى الآن. وهذه ثاني أدنى نسبة في كل مناطق العالم. ويذكر التقرير أنّ انخفاض هذه النسبة في السابق كان يعود على ظروف الأزمة المالية العالمية، أما الآن فإنّ التفسير يُعزى إلى تردد السياسات، والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي وشروط التمويل المتشددة عالمياً. إنّ الاستثمار الخاص ضروري للقطاع الخاص الديناميكي حتى يتمكن من خلق وظائف مستجدة ومن تبني التقنيات الحديثة لتحقيق ارتفاع في الإنتاجية. وهذا ضروري بشكل خاص للدول المستوردة للنفط التي تعاني من بطالة مرتفعه تزيد على 10% بالمتوسط. هذا إلى جانب ضرورة زيادة الاستثمارات في التعليم وفي البنية التحتية وتحسين الفعالية الحكومية والحوكمة. وتحفيز الإستثمارات الخاصة يتطلب، تبعاً للتقرير، تقليص دور الحكومة في الاقتصاد، نظراً لأن توسع القطاع العام يطرد الإستثمار الخاص وينافسه على الموارد المحدودة.

تاريتا ميمومن، "ماس"

مفاهيم وتعاريف اقتصادية
المرض الهولندي The Dutch Disease

تم في العام 1959 اكتشاف واحد من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم في شمال شرق هولندا. وبعد فترة من الإزدهار الإقتصادي التي ترافقت مع استغلال هذا الحقل، بدأت بوادر الركود والبطالة تظهر على الاقتصاد الهولندي في عقد الستينات. ولاح أنّ هناك ترافقاً بين إزدهار تصدير الموارد الطبيعية والركود اللاحق الذي يصيب القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد. وعلى ضوء هذا أطلقت مجلة "الايكونومست" في العام 1977، اسم "المرض الهولندي" على تلك المفارقة. وانتشر الاسم وشاع حتى قبل أنّ يكون وراءه تحليل اقتصادي متماسك يفسر ويثبت وجود علاقة ارتباط بين تصدير الخامات الطبيعية من بلد ما وانكماش القطاعات الإنتاجية فيه.

المرض الهولندي: العوارض والمسببات

يقترح التفسير المبسط والمباشر للمرض الهولندي أنّ ازدهار تصدير الخامات الطبيعية (النفط والغاز بشكل خاص) من دولة ما يؤدي إلى تدفق كبير للعملة الأجنبية إلى البلد، أي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية. وهذا يؤدي بالتالي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية. وهو ما يتسبب في جعل أسعار الواردات من الخارج أكثر رخصاً وأكثر تنافسية، في حين يجعل أسعار الصادرات (بالعملات الأجنبية) أعلى أي أقل تنافسية في السوق الدولية. وكل هذا ينعكس سلباً على القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الاقتصاد. ونظراً لأن قطاع تصدير الخامات يوظف عادة عدداً محدوداً من العمال، فإنّ استمرار إزدهار هذا القطاع يعجز عن امتصاص البطالة التي تتولد في القطاعات الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى انتشار البطالة. باختصار إذن، المرض الهولندي هو انكماش القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بسبب انتعاش تصدير الموارد الطبيعية وتدفق العملات الأجنبية إلى البلاد.

هذا التحليل يستند على افتراضين أساسيين: اولاً، أنّ الدولة المعنية تتبنى نظام سعر الصرف العائم لعملتها بحيث تتحكم قوى العرض والطلب الحرة بسعر صرف العملة. ثانياً، أنّ عرض المورد الطبيعي، والطلب الخارجي عليه، لا يتأثران بالتبدل في سعر صرف العملة المحلية.

البضائع التبادلية وغير التبادلية

جرى في العام 1982 وضع إطار نظري أكثر تماسكاً لفكرة "المرض الهولندي"[1]. ويقوم هذا الإطار على أرضية التمييز بين نوعين من البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد، بضائع قابلة للتبادل التجاري عبر الحدود (Tradable Goods)، وبضائع غير قابلة للتبادل عبر الحدود (Non-Tradable). وهو ما سنطلق عليه اسم بضائع "تبادلية" وبضائع "غير تبادلية". البضائع غير التبادلية هي السلع والخدمات التي يتم إنتاجها واستهلاكها محلياً والتي ليس لها بدائل من الاستيراد. وأوضح مثال عليها المباني والمساكن والخدمات الشخصية، وكل ما لا يمكن استيراده من الخارج، سواءاً بسبب الصعوبات اللوجستية/ الطبيعية أو القيود السياساتية. يتمثل الفرق الجوهري بين السلع التبادلية وغير التبادلية في أنّ أسعار الأولى تتحدد في السوق الدولية، في حين تتحدد أسعار الثانية بشروط العرض والطلب الداخلية في كل بلد على حدة. السلع غير التبادلية، على عكس التبادلية، لا تواجه منافسة خارجية، وعلى ذلك فإن تطور إنتاجية العمل فيها غالباً ما يكون أدنى من تطور إنتاجية العمل الدولية في إنتاج السلع التجارية. ونظراً لأن زيادة الأجور غالبا ما تكون موحدة في الاقتصاد فإن أسعار البضائع غير التبادلية تزداد بشكل أسرع من أسعار البضائع التبادلية. هذا العرض السريع يتيح أمامنا الفرصة لتقديم تعريف مستجد للعولمة: إنها المسار الذي يتم فيه انتقال عدد متزايد من البضائع والخدمات من خانة غير التبادلية إلى خانة البضائع والخدمات التبادلية.

يقترح التفسير النظري للمرض الهولندي أن تأثير انتعاش تصدير الخام على ركود القطاعات الإنتاجية وارتفاع سعر الصرف الحقيقي يتم عبر قناتين.

1 M. Corden& P. Neary (1982): Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy. The Economic Journal, Vol. 92, pp. 825-848

- قناة تحويل الموارد: يؤدي ازدهار قطاع تصدير الخام إلى جذب موارد العمل ورأس المال إليه من القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد، وهو ما ينعكس في ركودها. ولكن هذا الأثر ضعيف إذا ما كان القطاع الاستخراجي لا يستخدم موارد محلية كبيرة.
- قناة الإنفاق: ينتج عن زيادة الدخل، التي تتولد من انتعاش تصدير الخام، ارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد على كل من السلع والبضائع التبادلية وغير التبادلية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أجور العمال. وفي حين يستطيع المنتجون للسلع غير التبادلية تعويض ارتفاع الأجور بزيادة أسعار منتجاتهم، إلا أنّ هذا غير متاح أمام منتجي السلع التبادلية لأنهم يواجهون منافسة من البضائع المستوردة. وعلى ذلك فإن ارتفاع الأجور يؤدي إلى انخفاض أرباح عمليات انتاج السلع التبادلية، وهو ما يقود إلى ركود القطاعات الإنتاجية والى ارتفاع سعر صرف العملة الحقيقي.

المرض الهولندي في فلسطين

يؤشر العرض النظري السابق إلى أنّ عوارض المرض الهولندي يمكن مبدئياً أن تظهر في أي اقتصاد يشهد تدفق مقادير كبيرة نسبياً من العملات الأجنبية، بغض النظر عن مسببات هذا التدفق. ولقد تم توجيه الاهتمام بشكل خاص إلى الآثار المشابهة للمرض الهولندي التي يمكن ان يتركها تدفق تحويلات المغتربين على اقتصاد بعض دول أمريكا اللاتينية.[2] وفي هذا المجال تحديداً يصبح موضوع المرض الهولندي مهماً بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، الذي بلغت نسبة المساعدات الخارجية والتحويلات الخاصة وتحويلات العمال من الخارج فيه نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015.

إنّ تباين أسباب تدفق الدخل من الخارج إلى فلسطين عن الحالة التقليدية للمرض الهولندي تعني أنّ قنوات التأثير على الاقتصاد تعمل هنا بشكل مختلف بعض الشيء:

- قناة تحويل الموارد: لا يتم استنزاف العمل الماهر ورأس المال في حالة فلسطين بانتقاله من القطاعات الإنتاجية إلى قطاع تصدير الخام، ولكنه يحدث بانتقاله من القطاعات الإنتاجية الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي. وبالتوازي مع الأثر السلبي لهذا على الإنتاج، يؤدي انتقال العمل الى اسرائيل إلى تدفق المزيد من الموارد الخارجية (أجور العمال) الى الإقتصاد الفلسطيني المحلي.
- قناة الإنفاق: يؤدي تدفق أكثر من 3 مليار دولار سنوياً من الخارج الى فلسطين إلى ارتفاع الطلب الكلي وإلى ارتفاع أسعار السلع غير التبادلية بشكل غير متناسب مع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي. والأثر السلبي لهذا على القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) يزداد بالمنافسة الشديدة التي تواجهها السلع التبادلية من المنتجات الإسرائيلية.

يعرض الشكل 1 تطور سعر الصرف الفعال، الاسمي (NEER) والحقيقي (REER)، للشيكل في فلسطين خلال الفترة 1996-2017.[3] يقيس المنحنى الإسمي تطور سعر صرف الشيكل تجاه سلة عملات البلدان التي تستقبل الصادرات الفلسطينية. في حين يأخذ المنحنى الحقيقي تطور سعر الصرف الفعال الإسمي مضافاً إليه التباين في تطور الأسعار بين فلسطين والبلدان التي تستقبل الصادرات الفلسطينية. لاحظ اولاً أن الارتفاع في سعر الصرف يعني تراجع تنافسية البضائع الفلسطينية في أسواق التصدير. ثانياً، أن هذه المنحنيات خاصة بالشيكل بالعلاقة مع الاقتصاد الفلسطيني وهي تختلف عن أسعار الصرف الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي (نظراً لأن البلدان التي تستقبل الصادرات الإسرائيلية تختلف عن تلك التي تستقبل الصادرات الفلسطينية، ونظراً للاختلاف في معدلات التضخم المحلي بين إسرائيل وفلسطين).[4]

الشكل 1: تطور سعر الصرف الفعال الإسمي والحقيقي للشيكل بالنسبة لفلسطين (رقم قياسي، سنة الأساس 1996=100)

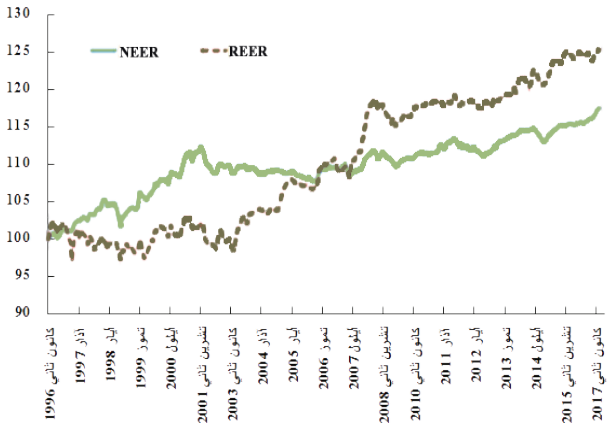

IMF (2017): West Bank and Gaza, Report to Ad Hoc Liaison Committee, August 31.

يوثق الشكل 1، التراجع المستمر في تنافسية البضائع الفلسطينية في أسواق التصدير. ويعكس المنحنى الإسمي التراجع بسبب ارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأخرى (في الدول التي تستقبل الصادرات الفلسطينية)، في حين تعكس حركة المنحنى الحقيقي أثر التبدل في سعر الصرف الإسمي للشيكل بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في فلسطين بأسرع من ارتفاعها في الدول المتلقية للصادرات الفلسطينية. وجزء مهم من هذا الارتفاع يعود، على الأرجح، إلى تدفق الدخل من الخارج وإلى أعراض المرض الهولندي. اذ علينا هنا أيضا أنّ لا نهمل أثر القيود الإسرائيلية على ارتفاع الأسعار في فلسطين. تدفق الدخل من الخارج هو إذن سيف ذو حدين، فهو من جهة يرفع مستوى الحياة في البلاد، ولكنه من جهة ثانية يترك انعكاسات سلبية على قطاعات إنتاج السلع التبادلية في الاقتصاد وعلى التصدير.

2 P. Acosta et.al. (2007): Remittances and the Dutch Disease. Federal Reserve Bank of Atlanta. Working paper series 2007-8.https://www.frbatlanta.org/-/media/documents/filelegacydocs/wp0708.pdf

3 The Nominal and Real Effective Exchange Rates.

4- في الواقع شهد سعر الصرف الفعال للشيكل بالنسبة لإسرائيل هبوطا ملحوظا (وهو ما يعكس تحسنا في التنافسية) خلال 2001-2006. وعلى الرغم من التذبذب صعودا وهبوطا، كان مستوى سعر الصرف الفعال والحقيقي في العام 2017 قريبا من مستواه في العام 1999. انظر الرابط:
http://www.boi.org.il/en/DataAndStatistics/Pages/seriesgraph.aspx?SeriesCode=RER_LEVEL_CHAINED.M_E&DateStart=01/07/1999&DateEnd=31/12/2017&Level=4&Sid=51

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2013 - 2018

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2017		2018*		
						الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,327.8	4,429.1	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,748.4	4,778.6	4,808.8	4,838.9	4,869.3
الضفة الغربية	2,643.5	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,864.8	2,880.9	2,897.0	2,913.1	2,929.3
قطاع غزة	1,684.3	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,883.6	1,897.7	1,911.8	1,925.8	1,940.0
سوق العمل										
عدد العاملين (ألف شخص)	885.0	917.0	963.0	980.5	948.7	949.8	966.4	935.4	921.7	960.7
نسبة المشاركة (%)	43.6	45.8	45.8	45.8	45.3	46.3	43.9	45.4	45.9	46.9
معدّل البطالة (%)	23.4	26.9	25.9	26.9	27.7	29.6	24.8	30.2	32.4	31.7
- الضفة الغربية	18.6	17.7	17.3	18.2	17.9	18.9	13.6	18.3	19.1	17.3
- قطاع غزة	32.6	43.9	41.0	41.7	43.9	46.9	43.0	49.1	53.7	54.9
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج المحلي الإجمالي	12,476.0	12,715.6	12,673.0	13,425.7	14,498.1	3,728.3	3,728.8	3,689.9	3,559.5	3,659.8
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	11,062.6	11,840.4	11,805.1	12,337.7	12,844.7	3,386.6	3,173.8	3,182.9	3,258.5	3,316.9
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,381.7	3,478.2	3,429.5	3,530.3	3,809.8	892.7	1,068.6	977.5	904.3	957.7
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	2,707.3	2,415.0	2,677.4	2,827.0	3,305.6	879.6	894.9	876.7	837.3	916.1
- الصادرات	2,071.8	2,172.3	2,338.1	2,381.0	2,692.7	671.3	717.9	713	714.3	707.0
- الواردات (-)	6,804.0	7,208.9	7,537.6	7,626.7	8,066.7	2,090.5	2,104.5	2,072.3	2,141.5	2,227.7
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	3,064.8	3,051.7	2,973.1	3,080.1	3,254.6	834.2	828.6	815.4	781.5	798.3
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	3,015.5	2,940.7	2,973.1	3,044.4	3,072.4	783.6	772.4	746.2	735.8	760.5
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(5,374.2)	(1,419.3)	(1,386.6)	(1,359.3)	(1427.2)	(1,520.6)
ميزان الدخل	1,160.3	1,482.4	1,712.2	1,896.0	1,991.9	558.6	544.3	568.9	603.7	608.8
ميزان التحويلات الجارية	1,188.5	1,405.3	1,421.4	1,408.6	1,818.6	417.0	538.7	348.3	450.2	467.1
ميزان الحساب الجاري	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(1,563.7)	(443.7)	(303.6)	(442.1)	(373.3)	(444.7)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.611	3.577	3.884	3.840	3.603	3.559	3.512	3.461	3.573	3.635
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.093	5.046	5.483	5.418	5.083	5.019	4.953	4.881	5.037	5.127
معدّل التضخم (%)[1]	1.72	1.73	1.43	(0.22)	0.21	(0.49)	0.43	(0.60)	0.26	0.49
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	3,651.3	722.3	976.9	988.6	861.3	936.0
النفقات الجارية	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	3,794.8	782.6	1,059.7	933.2	886.1	895.6
النفقات التطويرية	168.4	160.9	176.4	216.5	257.9	53.0	113.4	46.6	59.4	63.9
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(401.4)	(113.3)	(196.2)	8.8	(84.2)	(23.5)
إجمالي المنح والمساعدات	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	720.4	125.9	254.2	80.3	157.1	190.6
فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	258.7	414.8	86.9	440.1	319.0	12.5	58.0	89	72.2	167.1
الدين العام الحكومي	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,523.2	2,526.0	2,523.2	2,448.8	2,367.6	2,355.7
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/ مطلوبات المصارف	11,190.7	11,815.4	12,602.3	14,196.4	15,850.2	15,461.0	15,850.2	15,916.7	15,763.0	16,179.4
حقوق الملكية	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,804.6	1,892.7	1,926.8	1,819.7	1,863.9
ودائع الجمهور	8,303.7	8,934.5	9,654.6	10,604.6	11,982.5	11,526.8	11,982.5	12,002.3	11,992.6	12,194.2
التسهيلات الائتمانية	4,480.1	4,895.1	5,824.7	6,871.9	8,026.0	7,761.9	8,026.0	8,175.4	8,260.0	8,293.6

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
2 أرقام 2018 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.
الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.
ملاحظة 1: بيانات السكان منتصف العام 2013-2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017
ملاحظة 2: تم تحديث بيانات منتصف العام 2017 المقدّرة استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.
ملاحظة 3: أعداد العاملين للأعوام ما قبل 2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 وسيتم تحديثها وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام 2017.

Economic Monitor

55

2018

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

Economic Monitor Issue 55/2018

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Islam Rabee)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)
Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

Copyright
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2019 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
E-mail: info@mas.ps
Website: www.mas.ps

@ 2019 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
E-mail: diwan@pcbs.gov.ps
Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2019 Palestine Monetary Authority (PMA)
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
E-mail: info@pma.ps
Website: www.pma.ps

@ 2019 Palestine Capital Market Authority (PCMA)
P.O. Box 4041, AlBireh
Telephone: +972-2-2946946
Fax: +972-2-2946947
E-mail: info@pcma.ps
Website: www.pcma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is supported by:

بنك القدس
Quds Bank

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

February 2019

FOREWORD

- GDP: GDP rose during Q3 2018 by 4% compared with the previous quarter (at 2015 constant prices), which is attributed to an increase in the West Bank of 4.4% and of 2.5% in the Gaza Strip. This led to an increase in per capita GDP by about 3.8% in the West Bank and by 1.8% in the Gaza Strip. However, compared with the corresponding quarter 2017, per capita GDP declined by 1.1.% in the West Bank and 9.3% in the Gaza Strip.
- Employment and Unemployment: The unemployment rate in Palestine declined by 0.7 percentage points in Q3 2018 compared with the previous quarter, reaching 31.7% (17.3% in the West Bank and 54.9% in the Gaza Strip). The percentage of private sector waged workers who earn sub-minimum wages was 31%, which attests to a significant drop compared with the corresponding quarter 2017 (38%).
- Public Finance: In Q3 2018, public expenditures amounted to NIS 3.3 billion. External funding for budget support reached NIS 522 million (58% of which from Arab countries), whereas external funding for developmental expenditure reached NIS 171.3. The government's arrears amounted to NIS 724.7 million, and the public deficit dropped by 0.5% compared with the previous quarter, reaching USD 2.4 billion.
- Banks: during Q3 2018 credit facilities grew by 0.4% compared to Q2 of the same year, reaching USD 8.3 billion, 14% of which were granted to the public sector. On the other hand, non-bank deposits were stable at around USD 12.2 billion during the same period.
- PEX: The market value of shares listed on PEX reached USD 3.7 billion by the end of Q3, a drop of 3% compared with the corresponding quarter. Al Quds index closed at 528.8 points, a drop of 7% compared with the corresponding quarter 2017.
- Vehicles Registration: The number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank reached 8,361 in Q3 2018, 79% of which were second-hand vehicles imported from international markets and Israel.
- Inflation and Prices: During Q3 2018, the inflation rate in Palestine was 0.49% compared with the previous quarter. This implies a decrease in the purchasing power of those who receive and spend their income in shekels. The purchasing power of those who receive their salaries in dollars and dinars and spend in shekels increased by 1.25% and 1.56% compared with the previous and corresponding quarter respectively.
- The Balance of Payments: During Q3 2018, the deficit in the Palestinian balance of payments reached USD 444.7 million. This is attributed to a deficit in the trade balance (USD 1.5 billion), against a surplus in the balance of income (USD 608.8 million) and a surplus in the balance of transfers (USD 467.1 million).

Note: The fractional components of ratios in the Monitor's sections, except for GDP and Prices and Inflation and Interest Rates, are presented as integer figures.

CONTENTS

- GDP
- Labor Market
  Box 1: Human Capital in Palestine: Half of what it can be!
- Public Finance
  Box 2: Palestine in 2050: 2 million more jobs needed
- The Banking Sector
  Box 3: The excess NIS amounts: causes and solutions
  Box 4: Financial Inclusion in Palestine
- Non-Banking Financial Sector
  Box 5: Survey of establishments, workers, productivity and profits in Palestine
- Investment Indicators
  Box 6: Industrial Estates and Free Zones in Palestine
- Prices and Inflation
  Box 7: Economic Outlook for the Middle East and North Africa (MENA) countries
- Foreign Trade
- Economic Concepts and Definitions:
  The Dutch Disease
- Key Economic Indicators in Palestine 2013-2018

1. GDP[1]

Gross Domestic Product (GDP) is a monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Palestinian GDP rose by 4% in Q3 2018 compared with the previous quarter, reaching USD 3,486.5 million (at 2015 constant prices): 80% of this was produced in the West Bank and the remaining share in the Gaza Strip. The growth in GDP distributed as 4.4% in the West Bank and 2.5% in the Gaza Strip. Comparing the corresponding quarters (Q3 2018 and Q3 2017), GDP declined by 0.5% in Palestine, composed of a rise of 1.2% in the West Bank against a decline of 6.5% in the Gaza Strip (Figure 1-1).

This increased GDP during Q3, accompanied by an increase in the population, resulted in an increase in per capita GDP by 3.4% compared with the previous quarter. Compared with the corresponding quarter 2017, however, per capita GDP was lower by 2.9% (Table 1-1).

Figure 1-1: Palestinian GDP* by Corresponding Quarters (at 2015 constant prices) (USD million)

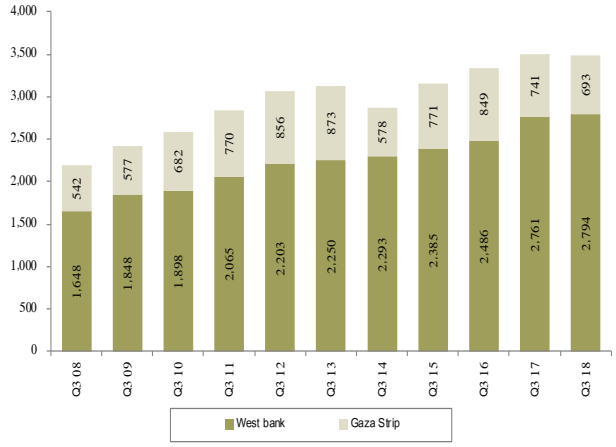

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967. Figures differ from those presented in the previous issue of the Monitor as the percentages of the two regions for the years 2017-2018 were revised.

Figure 1-2: GDP in the West Bank*and Gaza Strip (constant prices) %

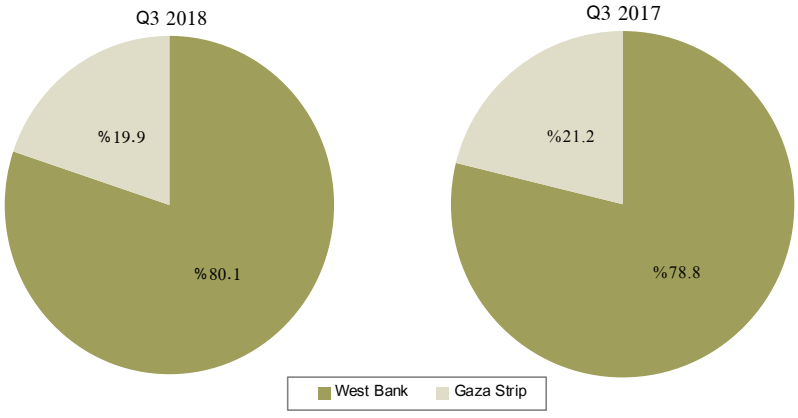

Table 1-1: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2015) (USD)

	Q3 2017	Q2 2018	Q3 2018
Palestine	**783.6**	**735.8**	**760.5**
-West Bank	1,068.0	1,018.1	1,056.5
-Gaza Strip	393.5	350.8	357.1

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

The GDP Gap between the West Bank and the Gaza Strip

The GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip has expanded over the last decade (Figure 1-1). Gaza Strip's share of GDP declined further (by 0.3 percentage points) in Q3 2018 compared with Q3 2018. In Q3 2018, Gaza Strip's contribution to GDP was around 20% compared with 25% in Q3 2018. Meanwhile, the gap in the per capita GDP between the West Bank and Gaza Strip increased further because of the higher increase of the population in the Strip. The per capita GDP in Gaza Strip is less than third of per capita GDP in the West Bank (Figure 1-2).

Composition of GDP

The contribution of the productive sectors to Palestinian GDP increased by 0.3 percentage point between Q2 and Q3 2018, driven by an increase in the share of the industrial and agriculture sectors. Meanwhile, the share of the services sector increased by 0.4 percentage point against a decline in the share of administration and security (Figure 1-3).

Expenditure on GDP

The absolute decrease in GDP between Q3 2017 and Q3 2018 amounted to about USD 15.8 million (a decline of 0.5% as shown above). This is the result of the rise in final consumption expenditure (public and private) of USD 44.4 million, and in investment of USD 39.3 million. This increase was offset by the increase in net imports (minus exports) of USD

1 Source: PCBS, 2018, Periodic Statistics on National Accounts, 2008-2018. Ramallah- Palestine.

Figure 1-3: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP* (constant prices, base year 2015)

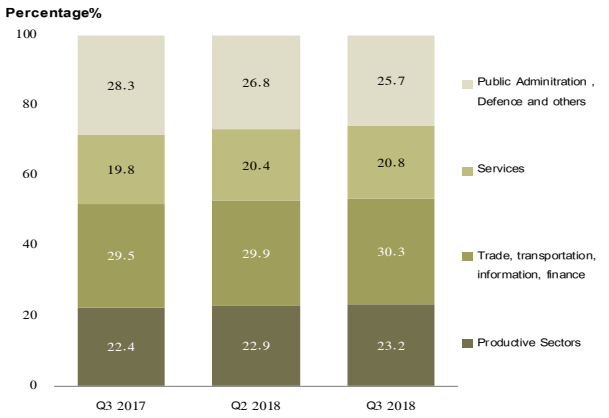

100.4 million. In other words, the increase in consumption and investment was accounted for by a larger increase in net imports (refer to figure 1-4 showing expenditure shares of GDP).

The total does not equal 100%, due to 'net errors and omissions' item.

Figure 1-4: % Expenditure on GDP in Palestine* (constant prices, base year 2015)

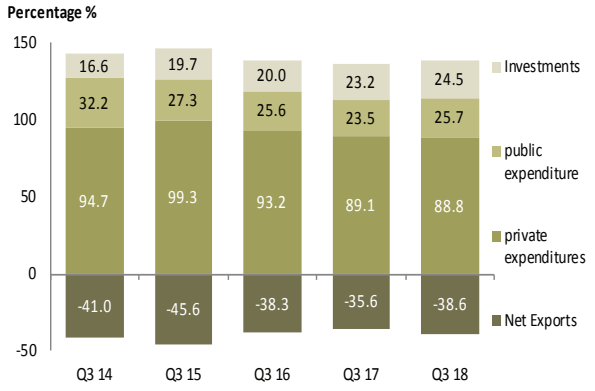

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

2- Labour Market[1]

According to PCBS, manpower (all persons aged 15 years and above) in Palestine amounted to 2,996 thousand person by the end of Q3 2018. The labor force (all persons qualified to work and actively seeking employment) amounted to 1,407 thousand. The workforce comprises workers/labor force and the unemployed. The difference between the labor force and the actual number of employed, i.e. workforce, is the measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between these three variables and the size of population in Q3 2018.

Figure 2-1: The Total Population, Manpower and Workforce in Palestine (Q3 2018) (Thousands)

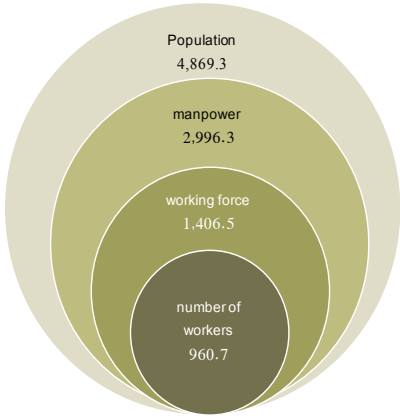

As shown in Figure (2-1), the participation rate (ratio of labor force to manpower) reached 47% in Palestine. This ratio is close to the general average in the Middle East, reaching 48% in Turkey for example. However, compared with many developing countries, the Palestinian rate is considered low (63% in Latin America, 61% in South Korea).[2] This is mainly attributed to the low female participation rate in Palestine.

Distribution of Workers

The number of workers in Palestine increased by 4.2% between Q2 and Q3 2018 (a decline of 1% in the Strip against 6% rise in the West Bank), reaching 960.7 thousand. By region, 61% of workers were in the West Bank, around 25% were in Gaza Strip and 14% (around 132 thousand) in Israel and the colonies. By sector, the public sector employed around one fifth of workers in Palestine, while this ratio rises to 35% in the Gaza Strip (Figure 2-2).

Figure (2-3) presents the sectoral distribution of Palestinian employed (including those working in Israel and the colonies) during Q3 2018. The number of workers in the services sector in Palestine was 34% of total number of workers, rising to 53% in the Gaza Strip. The number of workers in the construction and building sector was 24% in the West Bank compared with less than 4% in the Gaza Strip. The ratio of workers employed in the trade, restaurants & hotels sectors in the West Bank is close to that in the Gaza Strip, about 22%.

1 Data for this section draws on PCBS, 2018, Labor Forces Survey, 2018. Ramallah, Palestine.
2 World Bank database.

Unemployment

The number of the unemployed in Palestine stood at 445.8 thousand by the end of Q3 2018. The unemployment rate (the number of unemployed workers divided by the labor force) was 32% in Q3 2018, 2 percentage points more than the corresponding quarter of 2017 and less by 0.7 percentage compared with the previous quarter. The rise of the unemployment rate in Palestine over the corresponding quarters was driven by an 8 percentage point rise in the Gaza Strip, despite it's a decline in the West Bank of 1.6 percentage points among both males and females (Table 2-1).

Table 2-1: Unemployment Rate among Labor Force Participants in Palestine by Region and Gender (%)

		Q3 2017	Q2 2018	Q3 2018
West Bank	Males	15.4	16.0	14.0
	Females	34.2	31.8	32.1
	Total	**18.9**	**19.1**	**17.3**
Gaza Strip	Males	39.4	44.5	46.3
	Females	71.1	78.3	78.0
	Total	**46.9**	**53.7**	**54.9**
Palestine	**Males**	**24.2**	**26.4**	**25.5**
	Females	**50.4**	**53.7**	**54.0**
	Total	29.6	32.4	31.7

Two of the enduring characteristics of unemployment in Palestine are that:

1. It is high among youth compared with the general average: the unemployment rate in the age group 15-24 years reached 48% (80% for females against 41% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Figure 2-4 and Box 1: Results of the Survey of the Youth Transition from Education to the Labor Market in Issue 47 of the Economic Monitor).
2. The unemployment rate decreases with the attainment of higher educational levels for males, contrary to females (Figure 2-5): The unemployment rate in Q3 2018 reached 27% for males who had not completed secondary education, while it was 22% for males with tertiary education. On the other hand, the unemployment rate for females with a tertiary education was 57%, against 40% for females who had not completed secondary education (see Figure 2-5 and Box 1: in monitor issue (53) discussing this important phenomenon).

Wages

The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 125.3 in Q3 2018. Yet this figure masks the wide divergence between the average wage for workers in the West Bank and the Gaza Strip on the one hand, and that for workers in Israel and the colonies on the other hand, and between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip (Table 2-2).

As figures demonstrate, the average wage of workers in Israel and the colonies is four times the wage of workers in the Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage, which is a stronger indicator than the average wage, because it marks the topmost wage level for half of all workers (the other half receiving wages above that level. Notably, the median wage in the Gaza Strip is less than half that in the West Bank (Table 2-2).

Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and Sector, Q3 2018 (%)

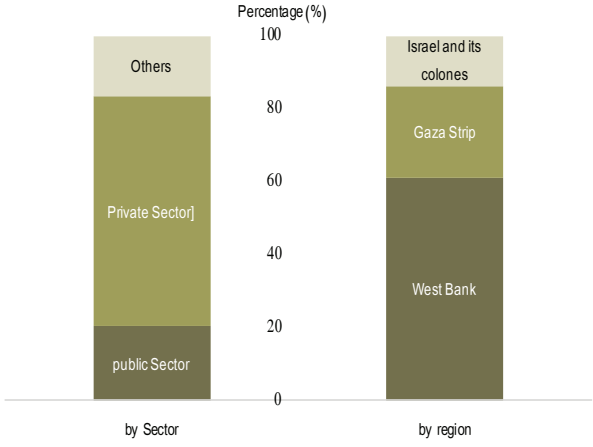

Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q3 2018 (%)

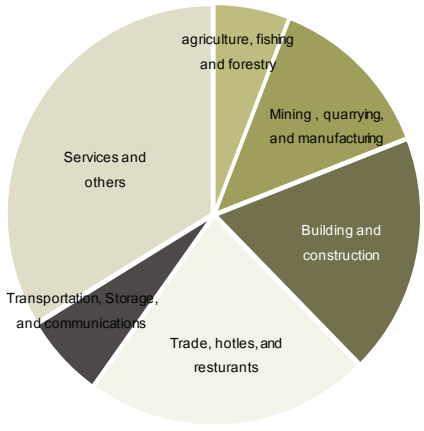

Figure 2-4: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q3 2018) (Thousands)

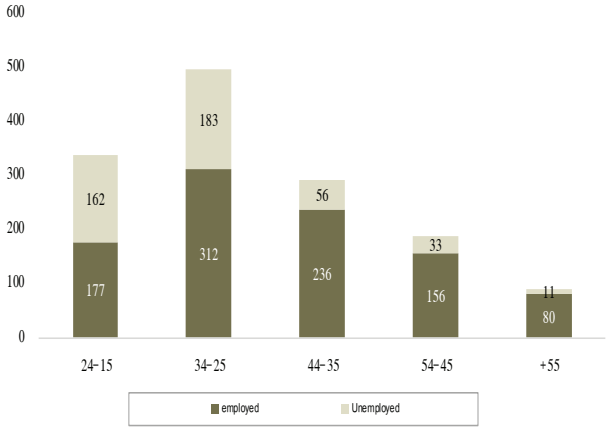

The average daily wage of workers rose by NIS 1.3 between Q2 and Q3 2018, as a result of the rise of the average wage of workers in the West Bank (by NIS 2.5), in Israel and the colonies (by NIS 4.2), and in Gaza Strip (by NIS 2.9).

Table 2-2: Average and Median Wages of Waged Workers, Palestine, Q3 2018 (NIS)

Work Place	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	110.4	100.0
Gaza Strip	60.2	39.4
Israel and the colonies	**243.7**	**250.5**
Total	125.3	100.0

Minimum Wage

During Q3 2018, waged workers employed by the private sector who earned sub-minimum wages (less than NIS 1,450) reached 31%: 35% females and 31% males. The average monthly wage of those workers was NIS 782. By region, 11% of the private sector waged workers in the West Bank were sub-minimum wage earners, compared with 84% in the Gaza Strip (Table 2-3). Compared with the corresponding quarter 2017, the percentage of waged workers who are sub-minimum wage earners declined during Q3 2018 by 7 percentage points, and the average daily wage decreased from NIS 839 to NIS 782.

Figure 2-5: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Gender % (Q3 2018)

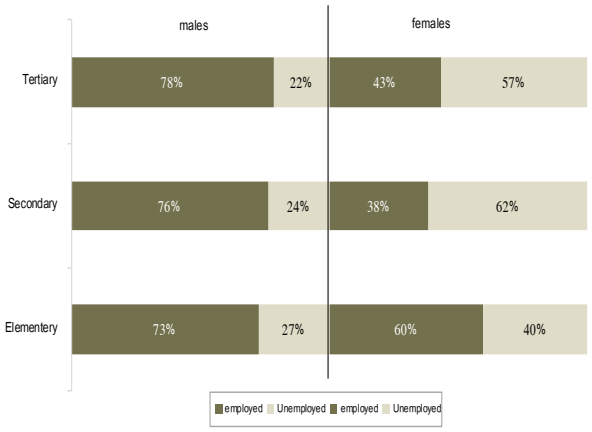

Child Labor

Child labor (children aged 10-17 years, employed in the labor market) increased slightly during Q3 2018 compared with Q2 2018, from 2.5% to 3.1%. By region, child labor constituted 4.3% of the employed labor force in the West Bank and 1.3% in Gaza Strip.

Table 2-3: The Number and Average Wage of Waged Workers Employed by the Private Sector and the Number and Average Wage of those who Earned Sub-minimum Wages (do not include workers in Israel and the Colonies), Q3 2018

	Number of waged workers in the private sector (Thousand)			Number of waged workers who earn sub-minimum wages (less than NIS 1,450) (Thousand)			Average monthly wage for sub-minimum wage earners (NIS)		
	males	females	Both	males	females	both	males	females	Both
West Bank	191	35	226	13	11	24	1,181	1,007	1,101
Gaza Strip	81	7	89	70	4	74	689	498	679
Palestine	272	42	314	83	15	98	766	873	782

Box 1: Human Capital in Palestine: Half of What it Can be!

Human capital, the physical and intellectual resources of a country's population, plays a key role in long-term economic growth. Investment in human capital, however, is not always a priority for policymakers, as returns from such investment do not materialize in the short term and they are not directly linked to an increase in the popularity of politicians, which also means more votes in elections. To address this, the World Bank, in the belief that human resources have not been given due attention from policymakers, has recently launched the Human Capital Index (HCI), which is akin to the Human Development Index (HDI), a reliable benchmark both by international organizations and development studies. [1]

The Human Capital Index– HCI[2]

The HCI measures the level of human capital that a child born today can expect to attain by age 18 under the assumption that current health and education conditions in a country prevail into the future. The HCI is designed to highlight how investments that improve health and education outcomes today will affect the productivity of future generations of workers. The Index has three components:

- The Survival Rate: The probability of survival until age 5 or the under-five mortality rate
- Education: The average years of schooling between 4 and 18 years of age. The average is weighted against the results of international student learning achievement tests (such as the OECD's PISA program). The Expected Years of Quality[3]-Adjusted School combines information on the quantity and quality of education and takes into account the enrollment ratio at each educational stage, starting with the primary grades (for those aged 4-5 years) to upper secondary grades (for those aged 15-18 years).
- Health environment: This component uses two proxies:
  1. Adult survival rate: This is the fraction of 15 years-old that survive until age 60, used as a proxy for the range of non-fa-

1 See "A review of HCI components in Palestine and Jordan," The Monitor, Issue 44.

2 Methodology for a World Bank Human Capital Index. Policy Research Working Paper No 8593. Sep 2018. http://documents.worldbank.org/curated/en/300071537907028892/pdf/WPS8593.pdf

3 See " A review of the PISA report on the efficiency of education in the MENA Region, The Monitor, Issues 26 and 34.

tal health outcomes that a child born today would experience as an adult if current conditions prevail into the future.

2. The rate of stunting for children under age 5 whose height for age is two or more standard deviations below the median height for age of a reference population. Stunting rate serves as an indicator for the pre-natal, infant and early childhood health environment, summarizing the risks to good health that children born today are likely to experience in their early years – with important consequences for health and well-being in adulthood.

Components of the HCI combined into an aggregate index

After selecting the appropriate variables that affect persons' ability to work, i.e. productivity, building the composite index entails two basic steps. The first is to quantify the impact of each proxy on productivity, for example measuring how improvement in the health of individuals contributes to their productivity. Empirical literature was used to translate the qualitative indicators of education and health into percentages and figures related to labor productivity in different countries. For example, in the case of education, literature found that an additional year of school raises earnings by about 8 percent. In the case of health, the empirical literature relies on the correlation between health and earnings among adults. In particular, studies have used adult height as a proxy for overall adult health, since adult height reflects the accumulation of shocks to health through childhood and adolescence. These studies focus on the relationship between adult height and earnings across individuals within a country. In the case of survival, the expected productivity is reduced by a factor equal to the survival rate.

The second step is combining the effects of the three proxies on worker productivity to construct a single aggregate index that allows for making comparisons between time intervals as well as cross-country comparisons. For this, the contribution of each indicator to work productivity has been calculated against a benchmark. For example, compared with a benchmark where all children obtain a full 14 years of school by age 18, a child who obtains only 9 years of education can expect to be 40 percent less productive as an adult. [4]

Based on this approach, it is possible to construct an aggregate human capital index that measures the rate of loss of future labor productivity due to insufficient conditions of education and health compared to the benchmark (when all children receive 14 years of quality schooling before they reach the age of 18, when adult survival rate is 100%, and when stunting is zero). The HCI, which provides rankings for 157 countries, has 90% for the best performing countries and 30% for the lowest performing countries.

Palestine's Human Capital

Table 1 below presents the figures for human capital in Palestine as obtained from the World Bank report. "At the age of 18, children born in Palestine today will be 55 percent as productive when they grow up as they could be if they enjoyed complete education and full health," wrote the authors of the report.

Four points are particularly noticeable in the report. First, the HCI for girls is higher than for boys (58% compared to 53%), meaning that girls are performing better than boys in all proxies, particularly in the survival rate (up to 60 years) and in education (this is the case in almost all countries).[5]

Second, the HCI in Palestine is lower than the average for the MENA region but higher than the average for its income group (lower middle-income countries). In other words, Palestine's performance is better than what is expected from a country within the lower middle-income group.

Third, Palestine's HCI is close to that of Jordan (56%) and Lebanon (54%), but significantly higher than that of Tunisia (51%) and Morocco (50%)– owing to higher average years of schooling in Palestine, but also due to higher rates of stunting in Morocco.

Fourth, in the West Bank and Gaza, children who start school at age 4 can expect to complete 11.4 years of school by age 18. However, factoring in what children actually learn, expected years of school are only 7.5 years.[6] This last observation should enlighten policymaking as to the areas where development efforts must be focused for bettering the future human capital.

Table 1: Human Capital Index and Components in Palestine, MENA and Lower Middle-Income Countries

	Palestine			MENA Average	Lower Middle-Income Countries
	Males	Females	Males & Females		
Component 1: survival					
Probability of Survival to Age 5 (2017)	0.977	0.981	0.979	0.984	0.961
Component 2: education					
Expected Years of School (2016)	11.2	11.6	11.4	11.5	10.4
Harmonized Test Scores *(2011)	399	424	412	408	391
Component 3: health					
Adult Survival Rate (15-60 years) (2017)	0.867	0.908	0.888	0.906	0.807
Not Stunted Rate (2014)	0.919	0.934	0.926	0.847	0.730
HCI	**0.53**	**0.58**	**0.55**	**0.57**	**0.48**

Note: The years are specific for Palestine.
*The score 625 represents advanced attainment and 300 represents minimum attainment.
http://databank.worldbank.org/data/download/hci/HCI_2pager_PSE.pdf
http://www.worldbank.org/en/publication/human-capital

4 In this example, the child loses 5 years of education. Assuming that each year of education increases productivity by 8%, this child's productivity will be 40% less than the productivity benchmark when s/he reaches at the age of 18.

5 The report states that the poorer the country, the narrower the HCI gender gap.

6 Learning-Adjusted Years of Schooling are calculated by multiplying the number of years of schooling (11.5) by the score of the Palestinian pupils in the learning tests relative to the highest score achieved by the students of the best performing country (412/625 = 0.659).

3- Public Finance[1]

Public Revenues

During Q3 2018, net public revenues and grants rose by 12.8% compared with the previous quarter and by 35% compared with the corresponding quarter, reaching around NIS 4.1 billion. [2] This is attributed to the increase in clearance revenues by 23% and 47% respectively, reaching NIS 2.4 billion. Foreign aid and grants increased, as well, by 24% and 55% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching NIS 693 million (Figure 3-1). Domestic revenues, on the other hand, declined by 5.5% compared with the previous quarter. However, they were 14% higher compared with the corresponding quarter, reaching NIS 1.1 billion. This is ascribed to the significant decline in non-tax revenues of 35% compared with the previous quarter, although it was higher by 4.6% compared with the corresponding quarter. Tax revenues increased by 18% and 19% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching around NIS 737 million (Table 3-1).

Public revenues and grants (net) were equivalent to 117.4% of actual public expenditures during the quarter compared with 107.7% in the previous quarter. However, revenues accounted for 96% of accrued public expenditures (commitment basis) during Q3 2018 compared with 91% in the previous quarter.

Public Expenditure

Compared with the previous and corresponding quarters, actual public expenditure increased by 3.1% and 15.3% during Q3 2018, reaching NIS 3.3 billion. This is attributed to an increase in all expenditure items. Salaries and wages saw an increase of 4% and 2% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching about NIS 1.4 billion. In addition, non-wage expenditure increased by 4% and 35% during the same period reaching NIS 1.5 billion. Net lending expenditure, as well, increased by 7% and 19% respectively, amounting to NIS 286.2 million, and development expenditure increased by 10% and 23% over the consecutive and corresponding quarters respectively, reaching NIS 232.4 million (Table 3-2).

Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)

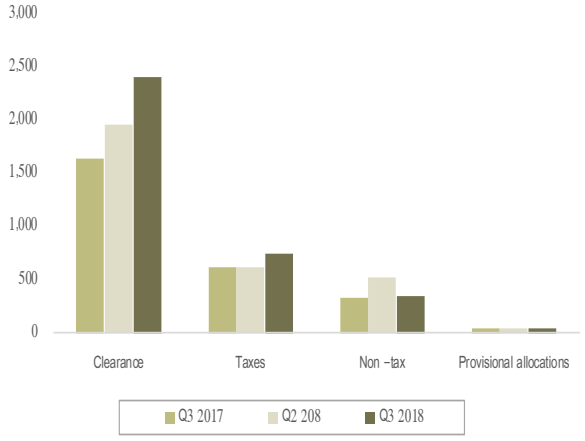

Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)

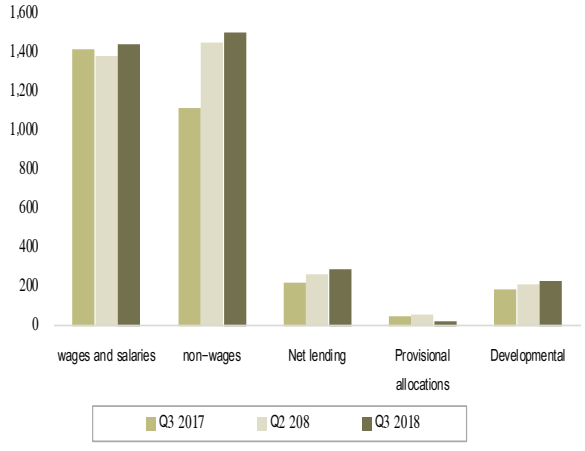

Actual public expenditure constituted 26% of GDP during the quarter compared with 27% in the previous quarter. The ratio of actual public expenditure to accrued expenditures (commitment basis) was 81% during the quarter, compared with 84% in the previous quarter.

Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS Million)

Item	2017				2018		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Budget support	640	283.8	329.5	712.9	157.6	482.1	522
-Arab grants	113	94.9	111.5	205.5	140.1	236.3	303.7
- International donors	527	188.9	218	507.4	16.5	245.8	218.3
Development funding	217.5	118	118	178	119.9	77.8	171.3
Total	857.5	401.8	447.5	890.9	276.5	559.9	693.3

1 Source of data: MOF, Monthly Financial Reports: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding.

2 During Q3 2018, tax refunds reached NIS 123 million compared with NIS 78 million in the previous quarter.

Government Arrears

During Q3 2018, government arrears reached NIS 724.7 million, compared with NIS 578.6 million in the previous quarter and NIS 975 million in the corresponding quarter 2017, and were equivalent to about 18% of public revenues and grants. Arrears consist of NIS 129.2 million in wages and salaries, NIS 478.2 million in non-wage arrears, NIS 161.7 million in development expenditures, and NIS 28 million in provisional payments. The government paid off NIS 72.4 million of the tax refunds arrears in Q3 (Table 3-2).

Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue and the expenditure sides during Q3 2018 led to a deficit in the total balance (before grants and aid) of NIS 85.5 million. Grants and foreign aid turned the deficit into a surplus of NIS 607.8 million (on cash basis), about 4.6% of GDP. Whereas the deficit in the total balance (before grants and aid on commitment basis) reached NIS 1,266.0 million, dropping to NIS 572.7 million after grants and aid during the same period (Figure 3-3).

Figure 3-3: Government's Financial Balance (cash basis) as % to Nominal GDP

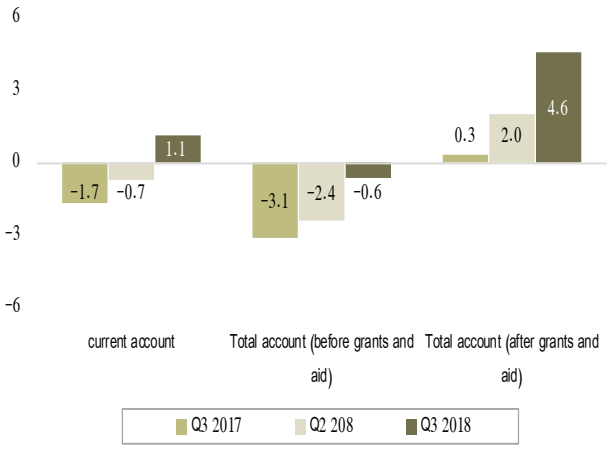

Public Debt

By the end of Q3 2018, public debt remained unchanged compared with the previous quarter, standing at around NIS 8.6 billion (about 16% of GDP).[1] About 56% of the debt was domestic and 44% was external. Debt service during the quarter was NIS 65.7 million, which was paid on domestic debt only (Table 3-3).

Table 3-2: PA's Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2017				2018		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Tax refunds	84.1	(0.4)	9.3	(23.3)	(82.3)	(50.3)	(72.4)
Wages and salaries	111.5	(118.1)	457.9	116.8	132.3	126.1	129.2
Nonwage expenditures	292.1	390.1	388.6	560.3	262.8	389.1	478.2
Development expenditures	59.3	66.2	119.4	155.4	82.4	122.4	161.7
Provisional payments	115.5	(0.9)	(0.2)	0.6	104.3	(8.7)	28
Total arrears	662.5	336.9	975.0	809.8	499.5	578.6	724.7

Figures between brackets indicate negative value

Table 3-3: Palestinian Government Public Debt (NIS million)

Item	2017				2018		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Domestic debt	5,291	5,155.1	5,283.7	5,224	4,913.9	4,860	4,785.5
Banks	5,238.7	5,102.8	5,231.4	5,171.7	4,863.1	4,809.2	4,734.8
Public institutions	52.3	52.3	52.3	52.3	50.8	50.8	50.7
External debt	3,818.1	3,578.3	3,668.6	3,625.7	3,674.2	3,777.7	3,784.3
Total public debt	9,109.1	8,733.5	8,952.3	8,849.7	8,588	8,637.6	8,569.8
Paid interest	93.7	80.3	46.2	57.2	43.1	81.9	65.7
Public debt as % to nominal GDP*	18.6%	17.4%	17.9%	%17.5	16.6%	%16.5	%16.1

* Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

1 By the end of Q3 2018 the government's debit denominated in dollars declined by 0.5% compared with the previous quarter, reaching USD 2,355.7 million.

Box 2: Palestine in 2050: 2 million more jobs needed

In 2016, the United Nations Population Fund (UNFPA), in collaboration with the Office of the Palestinian Prime Minister, published a study titled "Palestine 2030- Demographic Change: Opportunities for Development", which provided projections for the population and the labor market in Palestine until 2050. Below is a summary of the main projections of that study.[1]

The growth in a country's population depends on three factors: the total fertility rate, life expectancy at birth, and the net migration rate (the difference between the number of immigrants and the number of emigrants).

Palestine's fertility rate

The Total Fertility Rate (TFR) is the average number of children that would be born to a woman over her lifetime. The Palestinian [2]TFR declined sharply over the past decades, from an average of 7.91 children during 1976-1981 to 6.23 in 1996 (7.4 in the Gaza Strip and 5.6 in the West Bank). The rate fell further to 4.06 in 2013 (4.5 in Gaza and 3.7 in the West Bank). The fertility rate of women is closely related to their years of schooling, as shown in Table 1 below.

Table 1: TFR of women in Palestine in relation to years of school, child / year (1996)

Less than secondary school education	Secondary school education	Higher Education
6.62	5.57	4.72

Scenarios for estimating population growth

The study envisioned three scenarios for population projections (from 2015 to 2050):

- A baseline scenario whereby fertility remains at its present level of 4.06 during 2015-2050. This unrealistic scenario is given just to provide figures for comparison.
- Under Scenario 2, the total fertility rate would drop from 4.06 in 2014 to 2.17 in 2050, a little under the replacement level. This significant decline in fertility results from two factors: an annual decline in the fertility of women (with less than secondary education by 1.3%, with secondary education by 1.9%, and with higher education by 2.5%); and an increase of women with higher education at the expense of women with less than secondary school.
- Scenario 3 assumes that the total fertility rate would slightly decrease from 4.06 to 3.44. In this scenario, the fertility changes are only due to the restructuring of the women's fertile age group by level of education. Therefore, the total fertility rate of women with less than secondary school education remains constant at 4.54, for those with secondary school it remains at 3.95, and for women with higher education it is at 3.30.

The study built on assumptions that mortality rates are the same under all three scenarios. Based on the 2014 figures for life expectancy at birth (71.8 years for males and 74.7 years for females), it is assumed that this life-expectancy will regularly increase until 2050, to reach 74.9 for males and 80.9 for females.

Finally, the study assumed that in the three scenarios, net migration will remain equal to zero until 2050. Table 2 below provides the population projections according to the three scenarios.

Two important observations can be drawn from the Table:

- In Scenario 2, the population of Palestine would double, reaching 9.5 million in 35 years (2015-2050), despite the fact that fertility would be slashed by half during this same period. This doubling is the result of the population momentum: the population age-sex structure at the beginning of the period (a large proportion of the population (40%) under 15 years old), meaning that in subsequent years, a large number of women will reach reproductive age.
- The projected figures for the population under Scenarios 2 and 3 in 2050 will be relatively close, with a 12% difference despite the fact that the high scenario assumes stability of part of women's fertility by their level of education. This, of course, proves how important female education is in affecting population growth.

Manpower in 2050: 7 million people

A fundamental change in the structure of the future population of Palestine is very likely thanks to decreases in the fertility rate. Figure 1 shows the age pyramid for the population in 2015, 2035 and 2050. In 2015, the pyramid had a pointed apex and a relatively broad base (suggesting that about 40% of the population was under 15 years old, and that the elderly proportion was limited). Over time however, the middle area of the pyramid will expand at the expense of the base, and its apex will become less pointed. This structural change means the manpower of Palestine (the population over the age of 15) will increase at a rate higher than both the population growth rate and the increase in the life expectancy rate. The ratio of persons over the age of 15 years will rise from about 60% to more than 75% between 2015-2050 (from 2.9 million to 7.2 million). This is good news for the Palestinian economy, as the high rate of those over 15 years means lower dependency and higher proportions of active, productive population.

Manpower 2050: 3.8 million workers

Manpower is the supply of people who are able to work (whether working or looking for a job opportunity), while the labor force participation rate refers to the number of people available for work as a percentage of the total population. The study assumed that Palestine's male participation, already high at about 72%, will continue to be higher than the female's rate in the future as well. However, the current low rate of female participation (about 20%) is projected to gradually increase to 28% by 2030 and to 32% by

1 Palestine 2030, Demographic Change: Opportunities for Development. https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Palestine%202030%20Full%20Report%20English.pdf

2 This definition stipulates two things: first, a woman is to survive from birth to the end of her reproductive life; second, she is to pass through the childbearing years bearing children according to a current schedule of age-specific fertility rates. Note that 2.1 children / year is the total fertility rate, which is also called "replacement level" (the rate which ensures that the population remains unchanged, with other factors remaining constant)

2050. Furthermore, the increase in the proportion of individuals who would continue their secondary and university education will delay their entry into the labor market. Based on these assumptions, the study concluded that by 2030, the size of the labor force in Palestine is expected to increase from 1.3 million workers in 2015 to 3.8 million in 2050. Therefore, the number of jobs that should be created per annum will increase from 58,000 now to 72,000 in 2030-35, where they will level off at 76,000 in 2045-50. In other words, the Palestinian economy will need to create more than 2 million new jobs for new entrants into the labor market between 2015 and 2050. This figure, however, does not take into account the job opportunities needed to be created for the currently unemployed persons. While doubling of the workforce poses a big challenge, it provides a historic way out of stagnation and underdevelopment, as an efficient workforce is ultimately the most important factor for growth and development. IMF estimates show that a scenario where all new labor entrants find a job could boost GDP per capita—up by 50 percent by 2030 and nearly tripling by 2050. [3]

3 Cited in IMF: West Bank and Gaza- Report to the AD HOC Liaison Committee, August 31, 2017. P. 12.

Figure 1: Population by age group and sex (thousands), Palestine 2015, 2035 and 2050, medium scenario

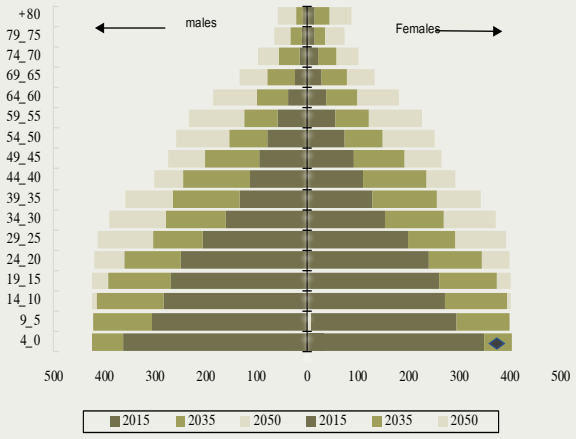

Note: The bullet • represents a decline in the number of persons within the 0-9 years old group in 2050 compared to 2035.

Table 2: The three scenarios' projections of the total population (thousands) of Palestine, 2015-2050

	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
Scenario 1: Constant fertility	4,752	4,572	6,294	7,196	8,184	9,279	10,509	11,893
Scenario 2: Sharp decline in fertility	4,752	5,448	6,175	6,900	7,610	8,298	8,944	9,519
Scenario 3: Slight decrease in fertility	4,752	5,460	6,236	7,051	7,901	8,798	9,753	10,707

4. Banking Sector[1]

By the end of Q3 2018, there were 14 banks operating in Palestine licensed by the PMA; 7 domestic banks and 7 chartered banks,[2] operating through 345 branches and offices; 286 in the West Bank and 59 in the Gaza Strip.[3] By the end of Q3 2018, net assets (liabilities) of the banking sector increased by 2.6% compared with Q2, reaching USD 16.2 billion, and an increase of 4.6% compared with the corresponding quarter 2017 (Table 4-1)

Credit Facilities

During Q3 2018, the credit portfolio constituted 51% of total bank assets compared with 52.4% in the previous quarter, reaching USD 8,293.6 million. Total credit facilities were 68% of total public deposits during the quarter. The private sector had the lion's share of credit facilities, which reached USD 7,134.1 million (around 86% of total facilities) against USD 1,159.5 million granted to the public sector (14% of the total).

1 The source of data in this section: PMA, Nov 2018. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.
2 In Aug 2018, A merger was concluded between Al Quds Bank and Jordan Kuwait Bank, thus the number of banks dropped to 14 banks
3 In Aug 2018, A merger was concluded between Al Quds Bank and Jordan Kuwait Bank, thus the number of banks dropped to 14 banks

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine (USD millions)

Item*	2017	2018	
	Q3	Q2	Q3
Total assets	15,461.0	15,763.0	16,179.4
Direct credit facilities	7,761.9	8,260.0	8,293.6
Deposits at PMA & Banks	**3,863.1**	**3,937.2**	**3,875.2**
Securities portfolio for trading and investment	**1,275.7**	**1,324.3**	**1,325.4**
Cash and precious metals	**1,518.6**	**1,255.9**	**1,642.6**
Other assets	**1,041.7**	**985.5**	**1,042.4**
Total liabilities	**15,461.0**	**15,763.0**	**16,179.4**
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	**11,526.8**	**11,992.6**	**12,194.2**
Equity	**1,804.6**	**1,819.7**	**1,863.9**
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	**1,279.6**	**1006.9**	**1,178.0**
Other liabilities	**291.7**	**293.8**	**263.5**
Provisions and depreciation	**558.3**	**650.1**	**680.1**

* Items in the table are totals (including provisions).
** Non-bank deposits include the private and public sectors' deposits

By region, the West Bank's share of total credit facilities stood at 86% compared to 14% for the Gaza Strip. During the quarter, loans share increased to around 84% of total credit facilities, against about 15% for overdraft accounts. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit (46%) in Q3 2018 compared with 36% granted in Shekels, and 15% in Jordanian Dinars, and the same percentage of 2% in other currencies (Figure 4-1).

This rise in credit facilities is ascribed mainly to the growing credit share of the various economic sectors; 5% in the trade sector (about USD 68.5 million), 5% in the services sector (USD 39.2 million), 2% in the real estate and construction sector (equivalent to USD 32.2 million), and 7.5% in vehicle financing (USD 21.6) (Figure 4-2).

Balances at PMA and Banks

By the end of Q3 2018, balances at PMA and banks declined by 1.6%, reaching USD 3,875.2 million, accounting for less than a quarter of total assets of banks (24%). This decline is attributed to a 2.6% decrease in balances at the PMA, and 6% in balances at banks abroad. Compared to the corresponding quarter of 2017, a 0.3% increase has been witnessed due to a 10.4% increase in PMA balances in Palestine and a 3.8% increase in balances at banks abroad (Figure 4-3).

Deposits

By the end of Q3 2018, total deposits (bank and non-bank deposits) rose by 3% compared to the previous quarter, reaching USD 13,372.2 million. Compared with the corresponding quarter 2017, total deposits increased by 4%. About 91% of total deposits were deposits of the public (non-bank deposits) during Q3 2018, compared with 9% as banks deposits.

The share of the West Bank of total deposits was 90%, against 6% for the Gaza Strip, noting that the private sector deposits were 95% of the total, compared with 5% for the public sector (Figure 4-4).

Current deposits constituted 38% of the total deposits by the public during Q3, while 29% were time deposits, and 34% were saving deposits. By currency, the US dollar continued to dominate deposits (39% of the total), followed by the Shekel (35%), and then the Jordanian Dinar (24%), and 3% for the remaining currencies.

Bank Profits

According to banks income statements, by the end of Q3 2018 bank profits rose by 3% compared with the previous quarter, reaching USD 176.3 million. However, expenditures increased by 2%, reaching USD 130.5 million. Banks' net income (revenues) increased by 8% compared with the previous quarter, reaching USD 45.8 million, and by 11% compared with the corresponding quarter 2017 (Table 4-2).

Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (USD million)

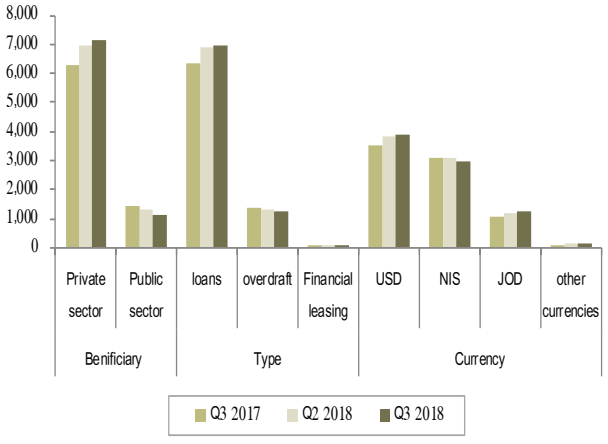

Figure 4-2: Distribution of Total Direct Credit Facilities by Sector

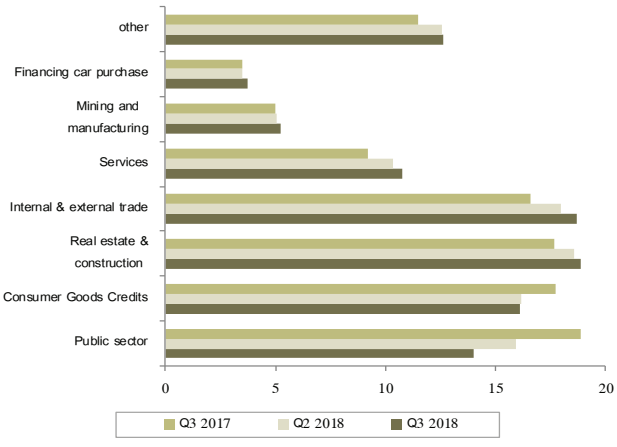

Figure 4-3: Balances at PMA and Banks (%)

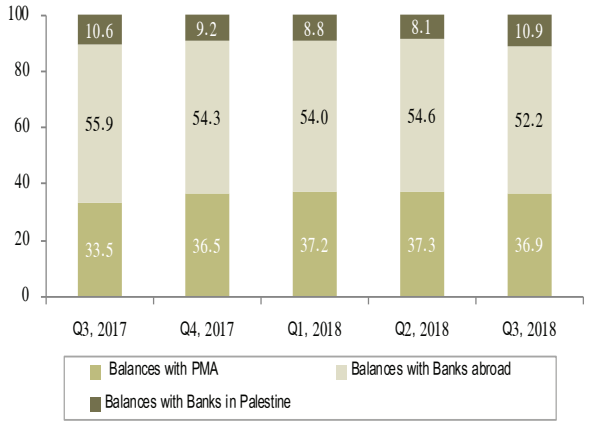

Table 4-2: Licensed Banks Revenues and Expenditures by Source (USD millions)

Item*	2017	2018	
	Q3	Q2	Q3
Revenues	163.3	170.7	176.3
Net Interests	122.7	124.7	131.7
Commissions	**30.2**	**29.6**	**29.1**
Other operating revenues	**10.4**	**16.4**	**15.5**
Expenses	**121.9**	**128.1**	**130.5**
Operating expenses and tax allocations	**107.1**	**111.1**	**120.5**
Tax	**14.8**	**17.0**	**10.0**
Net income*	**41.4**	**42.6**	**45.8**

*net income = net revenues - expenses

Interest Rates

During Q3 2018, the average interest rate on JOD and USD deposits increased to 2.75% and 2.55% respectively compared with the previous quarter, against the rise of the average interest rate on JOD and USD loans to 6.90% and 5.98% respectively. On the other hand, average interest rates on NIS deposits dropped to 1.98% against its rise on NIS loans to 7.11%. These changes over the consecutive quarters affected the margins between the deposits interest rates and that of lending facilities, as the margin on the Jordanian Dinar increased from 3.68% to 4.15% and on the Israeli Shekel from 4.83% to 5.13%. The margin on the US dollar meanwhile declined from 3.59% to 3.43%. The rise in the margin reflects inefficiency, albeit small, of the financial intermediation role of the banking system (Figure 4.5).

Clearance

During Q3 2018, the value of cheques presented for clearance increased by 4% compared with the previous quarter, amounting to USD 3,245.9 million. This increase was driven by an increase in the value of cheques presented for clearance in the West Bank by 5% reaching around USD 3,034 million against its sharp decline in the Gaza Strip (15%), reaching USD 211.9 million. Compared with the corresponding quarter 2017, cheques declined massively by 19%, due to its decline in the West Bank by 19% and in Gaza Strip by 24%. The quarter has witnessed, as well, an increase in the value of returned cheques of 2% compared with the previous quarter, reaching USD 275.4 million, as a result of 2% rise in the West Bank (USD 254.6 million), against a 3% decline in the Gaza Strip (USD 20.8 million). Compared with the corresponding quarter 2017, the value overall declined by 9% (consisting of a 7% growth in the West Bank and 31% drop in the Gaza Strip). (Figure 4-6)

Notably, 79% of cheques presented for clearance were in NIS, followed by 15% in USD. In the same context, the value of returned cheques as a percentage to total cheques presented to clearance, declined slightly from 8.6% in the previous quarter to 8.5% during Q3, while it was 7.6% in the corresponding quarter 2017 (see Figure 4-7 and box4 in the Monitor, issue 53).

Figure 4-4: Distribution of Deposits (USD million)

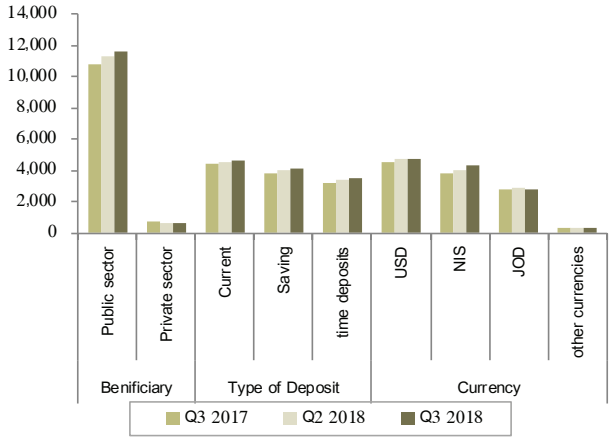

Figure 4-5: Average Interest Rates on Deposits and Loans by Currency, (%)

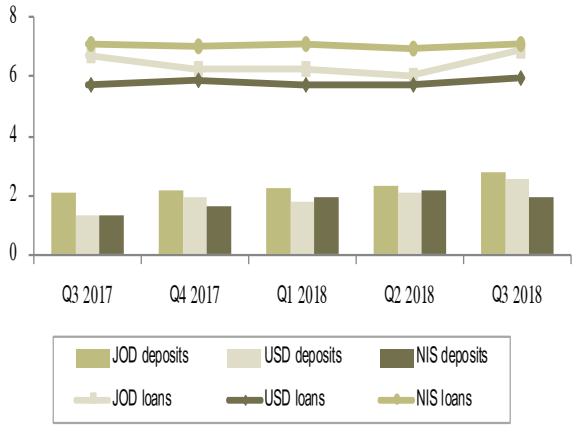

Figure 4-6: Value of Cheques Presented for Clearance and Returned Cheques by Region (USD million)

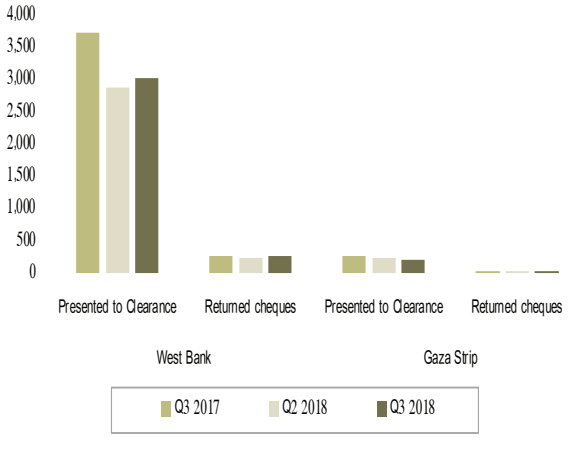

Specialized Credit Institutions (SCIs)

By the end of Q3 2018, total assets of specialized credit institutions (SCIs) dropped by 3% compared with the previous quarter, reaching USD 227.6 million. This resulted from the drop in both current deposits by 24% and cash by 31%, and Islamic loans by 11% during the same period. SCIs offered 680 job opportunity.

The credit portfolio of SCI companies licensed by the PMA (6 companies) reached USD 212.5 million by the end of Q3 2018. Around 73% of loans were granted in the West Bank against 27% in the Gaza Strip (Table 4-3).

Real estate sector loans continued to dominate with the biggest share of loans (around 30%), followed by the commercial sector (28%), then the agricultural sector (12%), consumption loans and public services sector (10% each), and finally the industrial and tourism sectors (6% and 4% respectively).

Figure 4-7: Percentage of Cheques Presented for Clearance to Returned Cheques (%)

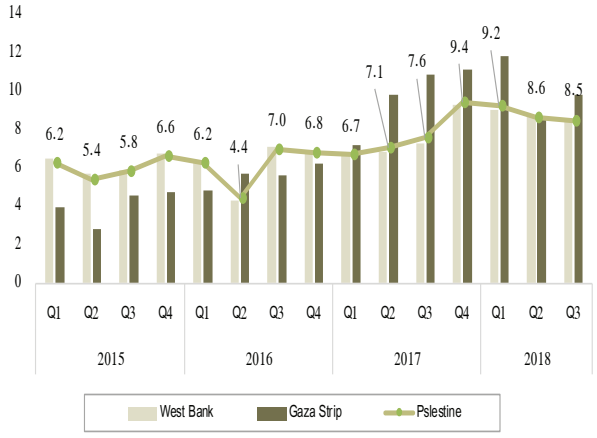

Table 4-3: SCIs data

Item*	2017		2018		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Total of Loans Portfolio (USD millions)	**213.0**	**215.0**	**215.5**	**215.4**	**212.5**
- West Bank	145.8	147.8	149.8	153.1	154.4
- Gaza Strip	67.2	67.2	65.7	62.3	58.1
Active Clientele	**72,048**	**72,209**	**71,759**	**70,922**	**68,942**
No. of Offices and Branches	**83**	**84**	**81**	**81**	**81**
Employees	**665**	**652**	**664**	**675**	**680**

Box 3: Excess NIS Liquidity in the Palestinian Banking System: Causes and Remedies

Regulatory framework: Paris Protocol

The Paris Economic Agreement, signed by the Palestine Liberation Organization and Israel, provided for the establishment of a monetary authority to regulate banking, hold and manage currency reserves, oversee banks and serve as a financial and economic adviser to the Palestinian National Authority (PNA) and perform other functions usually assigned to monetary authorities. By Article IV of the Agreement, the Israeli Shekel is one of the circulating currencies in Palestine and serves as legal means of payment for all purposes including official transactions.

In the matter of regulating the banking and monetary issues between the two sides, the Agreement stipulates financial and monetary obligations. As per the Agreement, Israel commits itself to transferring excess NIS and allowing currency exchange between its banks and their Palestinian counterparts, while the Palestine Monetary Authority (PMA) and the Bank of Israel will coordinate their efforts with respect to shared issues. Paragraph 18 of Article IV thereof reads "The exchange of foreign currency for NIS and vice-versa by the PMA will be carried out through the BOI Dealing Room, at the market exchange rates." Moreover, Paragraph 15 of the said Article states that "The PMA will have the right to convert at the BOI excess NIS received from banks operating in the Areas into foreign currency, in which the BOI trades in the domestic inter-bank market."

Israeli correspondent banks: Bank Hapoalim and Discount Bank [1]

Both sides agreed that Palestinian banks would transfer their excess NIS to the Israeli side through Israeli correspondent banks (Hapoalim and Discount) and that the excess NIS amounts accumulated would be transferred through two channels:

- Bank of Palestine: The excess NIS amounts are first pooled from all branches of banks operating in Palestine by the Palestinian Company for Cash and Valuables Transportation and Financial Services- AMAN, which, in turn, transfers the excess[2] NIS to Israeli banks through the Brink's Company for cash management. The transfer of excess NIS from banks operating in the Gaza Strip is done exclusively through the Bank of Palestine in accordance with the understandings between the PMA and the banks. The amounts are transferred to banks' headquarters in the West Bank by Brink's and then they are transferred to Israel.
- Jordanian banks: Jordanian banks transfer excess NIS amounts either directly to the Israeli correspondent banks or through Brink's.

1 See "Correspondent Banks", The Economic Monitor, Issue 45.
2 AMAN is a private shareholding company founded in 2008 in Ramallah. It provides services to banks and private sector companies, such as the transfer and shipment of funds and valuables as well as the ATM feed service.

The transfer technical arrangements changed later. Bank Hapoalim (starting from 2009) and Discount Bank (starting from early 2017) refused to receive cash from the Palestinian banks on the grounds that the source of the funds is not fully known to them. Transactions with these two banks were henceforth restricted to remittances. Since then, the cash was transferred through Israel's cash deposit centers, and then to Israeli correspondent banks. In the past two decades, the two banks more than once stopped dealing with Palestinian banks for alleged fear of potential international charges of supporting terrorism or money laundering. Two years ago, the Israeli government granted these two banks immunity against any potential charges in connection with financing of terrorism which may arise from their dealings with Palestinian banks and committed to compensating these banks for any losses that may result from such dealings.

Costs of the transfer mechanism and accumulation of excess NIS

This mechanism of transfer resulted in additional costs incurred by the Palestinian banking sector: the cost of storing, maintaining, guarding and transferring excess NIS; the high cost of clearing between Palestinian and Israeli banks; and the cost of procedures as regarding Palestinian banks' obligations to Israeli banks, with the Palestinian banks unable to transfer NIS amounts needed to support their accounts at Israeli banks. These costs change according to the general attitudes of the occupation authorities in the way they deal with the Palestinian side in general and in times of crises in particular. There are also indirect costs, such as the excess NIS opportunity cost, i.e. the interest that could have been generated if the excess NIS amounts had been deposited with Israeli banks. Equally detrimental is Israeli banks' refusal to deal with all banks operating in the Gaza Strip and denying or restricting the movement of funds between the West Bank and the Gaza Strip, which makes the transfer of the excess NIS anything but easy. All these obstacles have created a situation where Palestinian banks have been burdened with what came to be known as the excess NIS problem.

The fact is that the root cause for the excess NIS crisis is the insistence of the Israeli authorities on setting a monthly ceiling for the excess NIS amount the Palestinian banks can transfer to them. The PMA has aptly communicated the reasons behind such excess, and it used its connections with the European Union, the International Monetary Fund and the World Bank to persuade the Bank of Israel to accept the excess NIS amounts with Palestinian banks. Accordingly, the Bank of Israel raised the monthly ceiling from NIS 80 million to NIS 120 million, then to NIS 300 million and most recently in 2018 to NIS 1 billion, subject to further increases in the future.

Sources of NIS stocks in Palestine

The PMA, in cooperation with international organizations, has screened the sources of NIS accumulated at the Palestinian banks to defeat Israeli claims that the sources are unknown and that the amounts are beyond what can be justified through legitimate channels. The effort has identified these sources, listed here in order of importance:

1. Wages of Palestinians working in Israel;
2. Purchases in the Palestinian territories by Palestinians from inside Israel;
3. Purchases of goods and services by Palestinian students from inside Israel, as well as pilgrims on their way to Mecca;
4. Financial inclusion and banking expansion (which increases shekel deposits in Palestinian banks), and exchange of old banknotes for new notes; and
5. Different laws in force in Palestine and Israel. For example, Israel treats gold like other goods and thus it makes it subject to taxation. In Palestine, gold is tax-exempt cash, which encourages Palestinians from inside Israel to buy gold from Palestinian markets, which in turn increases the stocks of the shekel there.

We will examine the first two sources only. It is estimated that about 7.6 billion shekels flow annually to Palestine in wages paid to workers of the West Bank and Gaza Strip in Israel and the settlements. The number reached 131.2 thousand at the end of the third quarter of 2018, with an average daily wage of NIS 243.7 and 19.7 work days per month. There has been a significant increase in the number of workers in Israel and the settlements since 2012, when the crisis of excess NIS started to materialize (see Figure 1).

The second major source of excess NIS is spending by Palestinians from Jerusalem and inside Israel. Tempted by the relatively low prices, these Palestinians prefer to expend on shopping and leisure in West Bank towns. Furthermore, many of them study in West Bank universities, and their tuitions are paid in NIS. A study carried out on behalf of the PMA in 2018 estimated that about NIS 3 billion per year enter the Palestinian territories through these two channels. It is important here to note that the Israeli credit cards cannot be used in Palestine, and as such paying in cash is the only available method for payments made by the 1948 land Palestinians. To shopping and higher education tuitions should be added two factors. First, Palestinians from inside Israel often bring shekels to exchange in Palestinian markets for other currencies. Second, many Palestinians from Jerusalem have bank accounts at Palestinian banks, and usually their deposits are made in Israeli shekels.

In an effort to help solve the excess NIS problem, the PMA is addressing some of its causes– by improving electronic payment methods and encouraging the use of bank debit/credit cards by Palestinians from inside Israel. Recently, the Palestinian and Israeli sides agreed on a new mechanism for transferring the excess NIS amounts. According to the agreement, Israel will create a government agency that will replace Israeli correspondent banks, while Palestine will create a financial services company– similar to the Israeli agency– to replace Palestinian banks in transferring the excess NIS amounts to Israel.

Figure 1: Flow of NIS to Palestine in wages paid to Palestinian workers in Israel, 2011-2018

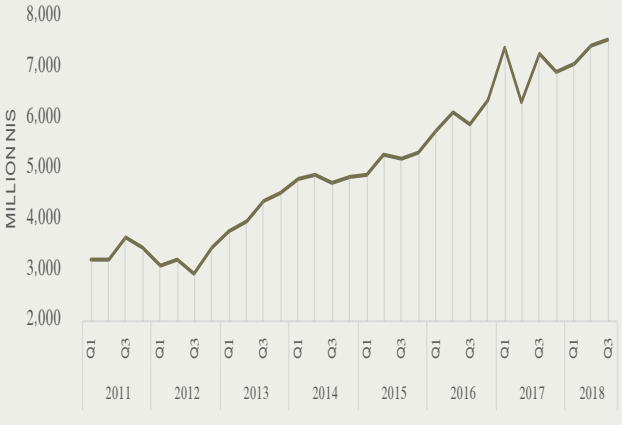

Abeer Abu Zeitoun and Waseem Safi,
Palestinian Monetary Authority

Box 4: Financial Inclusion in Palestine

Financial inclusion in Palestine has garnered attention from national and international organizations concerned with socioeconomic development. The National Strategy for Financial Inclusion defines the term as "Enhancing access to, and use of, financial products and services by all segments of the society via formal channels, while meeting their needs in a timely and affordable manner, protecting their rights and promoting their financial knowledge to enable them to make well-informed financial decisions." This, in turn, entails considering the use of financial instruments provided by mainstream financial institutions as an important tool for the betterment of economic conditions for all individuals in a society. International organizations have designed policies to enhance financial inclusion and urged governments of the developing world to adopt clear goals and policies that would bring about a comprehensive and equitable financial system for all segments of the society, including disadvantaged groups. On that account, financial inclusion– as it was found to reduce poverty and unemployment and as well advance economic growth and social well-being– has been made a priority in development agendas.

A study of financial inclusion in Palestine revealed that notwithstanding the efforts of the financial sector and regulatory bodies to raise citizens' financial knowledge and increase their access to and use of financial services, the financial exclusion rates in Palestine are still high, with about 1.6 million people (or 64% of the adult population) found to be financially excluded. In addition to poor access and use of financial services, the authors found significant male-biased gender differences in employment in the financial sector as well as poor financial knowledge, particularly among females. [1]

Since 2014, the Palestine Capital Market Authority (PCMA) and the PMA have worked hard to design a national strategy for financial inclusion in Palestine, in line with international best practices adopted by the Alliance for Financial Inclusion (AFI) and in accordance with the G20 Principles for Innovative Financial Inclusion. It was emphasized that financial inclusion is an integrative process– starting with sensitizing people to the benefits and proper use of financial products and services, through creating equal access opportunities, to protecting consumers' rights and helping them know their rights and their duties when using financial products/services.

An enabled financial inclusion system would bode well for the performance of capital market sectors. Undoubtedly, strengthening the legal and regulatory framework of the non-banking financial sector, broader access to financial services by all citizens, and protection of consumer rights would improve the investment climate and make it attractive. Likewise, increased consumer awareness and financial education efforts are likely to increase demand for financial services. For example, enhancing the confidence of citizens in the insurance sector would lead to increased demand for insurance services and thus more penetration of such services, which eventually contributes to increased social and economic protection (as potential compensation against damages helps individuals and businesses continue their activities and reduces economic and social risks).

Seeing the promising potentials of financial inclusion, the Palestinian Council of Ministers formed in December 2017 the National Committee for Financial Inclusion, co-chaired by the PCMA and the PMA. The Committee– comprised of concerned ministries, the Union of Chambers of Commerce and Industry, the Palestinian Federation of Insurance Companies, the Association of Banks in Palestine and the Microfinance Institutions Network– was tasked with designing policies related to the proper implementation of the National Strategy for Financial Inclusion. The imperative for implementing this strategy is driven by two main factors: low access and use of financial products and services by a large part of individuals and businesses; and recognition of the important role that financial inclusion can play in addressing some critical problems such as high levels of poverty and unemployment, low rates of economic growth and socioeconomic disparities.

Rabab Sabbah, Capital Market Authority

1 Financial inclusion in Palestine, 2016 (a study carried out by MAS on behalf of the Capital Market Authority and the Palestine Monetary Authority): http://www.mas.ps/files/server/financial%20inclusion%202016.pdf

5- The Non-Banking Financial Sector[1]

The Securities Sector

By the end of Q3 2018, the market value of traded shares in Palestine Stock Exchange (PEX) reached USD 3.7 billion, equivalent of 26% of GDP at constant prices. By the end of Q3 2018, Al Quds index closed at 528.8 points, a decrease of 2% (11.9 points), compared with the previous quarter and of 7% compared with the corresponding quarter 2017.

Table 5-1: A Selection of Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

Item	Q3 2017	Q2 2018	Q3 2018
Volume of Traded Shares (million share)	98.48	35.17	40.92
Value of Traded Shares (USD million)	167.29	72.74	69.55
Market Capitalization (USD million)	3,815.59	3,784.40	3,718.69
Total Trades	17,868	8,763	9,073
Total number of Traders	71,981	71,341	71,128
- Palestinians	68,603	68,022	67,761
- Foreigners	3,378	3,319	3,367

Although the volume of traded shares increased by 16% over the consecutive quarters Q2 and Q3 2018, their value decreased by 4% during the same period. However, compared with the corresponding quarter the volume and value of traded shares dropped sharply by 58% (Table 5-1). This is attributed to investors sentiment on such prevailing atmosphere of uncertainty. The decline was not offset by the rise in the listed companies' profits of 3% compared with the corresponding quarter,

The profits of listed companies during Q3 2018 reached USD 241.4 million after taxes (8% of equity rights). Around 39 out of the listed 45 companies that made financial disclosures were gainers.[2]

Figure 5-1 shows the distribution of market capitalization by trader type. It shows that corporations' shares reached 40% against 27% for individuals

Insurance Sector

By the end of Q3 2018, the insurance portfolio (gross written insurance premiums) declined by 2% compared with the previous quarter and rose by 7% compared with the corresponding quarter 2017 respectively, reaching USD 68.6 million. This is attributed to the usual volatility in the gross written insurance premiums from one quarter to the other, noting that during Q1 2018 a new insurance company (Tamkeen company) entered the market.

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q3 2018) (USD million)

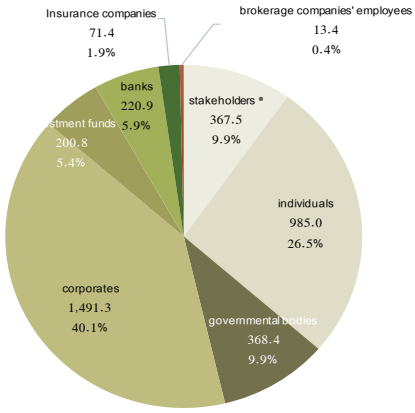

* Individuals who have direct or indirect relation with the company because of their job position or relation.

On the other hand, net compensations incurred by the insurance sector increased by 6% by the end of Q3 2018 compared with the end of the previous quarter. In addition, insurance sector investments reached USD 246.2 by the end of Q3 2018, a marked growth of 12% compared with the corresponding quarter 2017 (Table 5-2).

Table 5-2: A Selection of Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine (USD million)

Item	Q3 2017	Q2 2018	Q3 2018
Gross written Insurance premiums	64.03	70.12	68.62
Total investments of insurance companies	219.06	245.85	246.18
Net compensations incurred by the insurance sector	(37.91)	(40.98)	(43.38)
Retention ratio	88.72%	85.93%	90.49%
Claims ratio	66.73%	68.02%	69.86%

As figure 5-2 shows, there is a significant concentration in vehicle insurance in the insurance portfolio in Palestine, which constituted 65% of total insurance portfolio, followed by health insurance (13%). Figure 5-3, on the other hand, presents the market share of insurance companies, where three companies of the ten operating companies dominated 58% of gross written premiums in the sector by the end of Q3 2018.

Financial Leasing

The number of leasing companies registered with PCMA was 14. The total investment value of registered contracts with the PCMA stood at USD 22.3 million, through 384 contracts during Q3 2018, a rise of 19% in the value and of 6% in the volume compared with the end of Q2, and a rise of 27% in

1 The source of figures in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA), 2018.
2 PEX, a press release dated 11/11/2018.

Figure 5-2: Distribution of the Insurance Portfolio Components by the Insurance Sector Activities (as of the end of Q3 2018) %

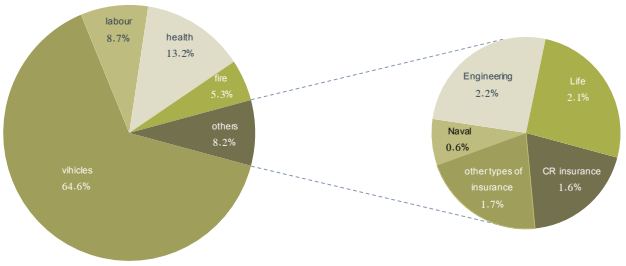

Figure 5-3: Distribution of the Insurance Portfolio Components by the Insurance Company (as of the end of Q3 2018) %

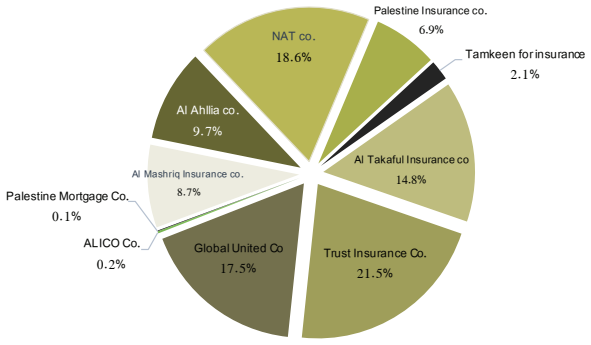

Table 5-3: Total Value and Volume of Financial Leasing Contracts

	Q3 2017	Q2 2017	Q3 2018
Total Value of Financial Leasing Contracts (USD million)	17.54	18.81	22.31
Total Volume of Financial Leasing Contracts	280	382	384

value and 37% in volume compared with the corresponding quarter (Table 5-3). This increase in the value and volume of financial leasing contracts is attributed to the increased promotional campaigns launched by some of these companies, in addition to new leasing companies entering the market.

As Figure 5-4 shows, financial leasing contracts are concentrated in Ramallah (38%), followed by Nablus (17%), then Hebron (13%), while 33% of contracts distribute among the rest of the Palestinian cities.

Figure 5-5 shows that the financial leasing portfolio is still concentrated in motor vehicle leasing (78% of total value of contracts). Financing of moveable assets increased compared with previous quarters, as newly licensed leasing companies started financing renewable energy equipment leasing which are risky investments.

Figure 5-4: Geographical Distribution of Financial Leasing Contracts by Volume (as of the end Q3 2018) (%)

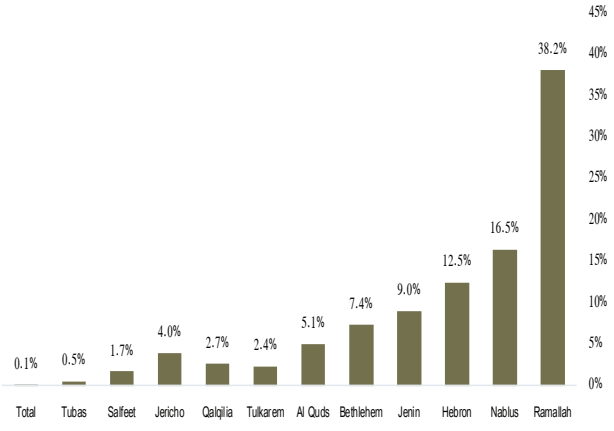

Figure 5-5: Distribution of Financial Leasing Portfolio by Type of Leased Property, as of the end of Q3 2018 (%)

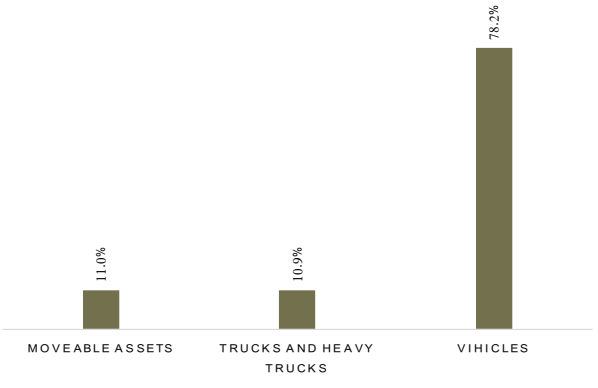

Box 5: Survey of establishments, workers, productivity and profits in Palestine

Each year, the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) publishes the Economic Survey Series, which includes detailed statistics on private and civil society sector enterprises operating in the Palestinian economy. The surveys– which serve as a foundation for calculating national accounts– cover enterprises across all economic sectors (excluding agriculture, finance and insurance and government) and provide data on the number of establishments in each sector, the number of workers and their compensation, value added figures, gross fixed capital formation, production and commercial activity inputs, both in the West Bank (excluding J1 in Jerusalem) and the Gaza Strip.

Growth in establishments and workers

The October 2018 survey cited an increase in the number of enterprises by around 50% over a decade (2007-2017), with employment increasing even more (85%). In 2017, the number reached 135,000 enterprises, with 443 thousand workers. Figure 1 shows that the distribution of enterprises across sectors has remained the same during the decade, with the trade sector still at the top of the list, while services and industry came second and third. The distribution of workers across sectors followed the same order, so the largest employer was the trade sector, followed by services and then industry.

Figure 1: Distribution of establishments across sectors, by number– 2007 and 2017

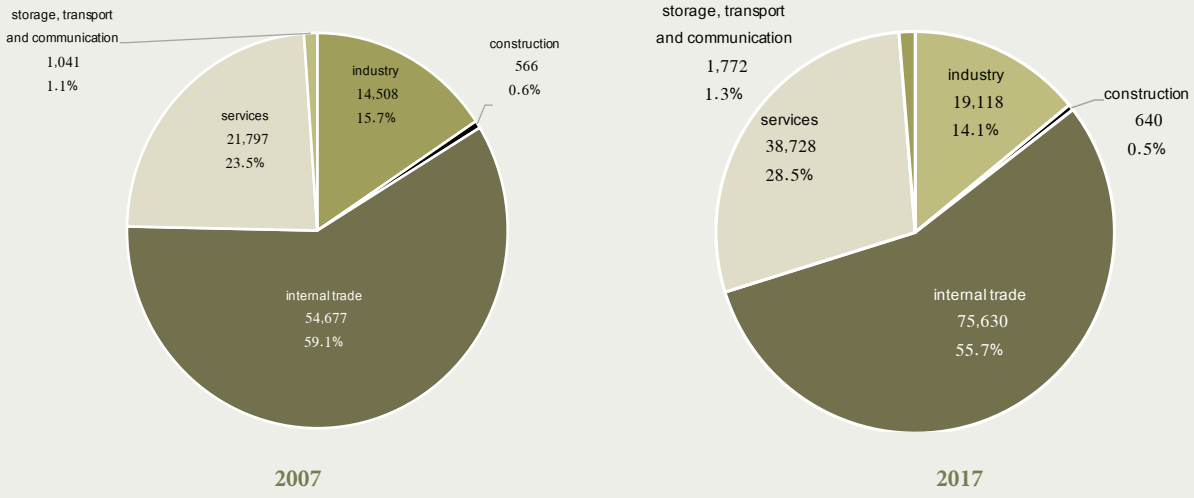

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2018). The Economic Surveys Series, 2017.

Productivity

Data for 2017 show that the smallest sector (the ICT sector) in terms of number of enterprises and size of employment recorded the highest productivity values (= gross value added / total number of employees). In 2017, the ICT productivity per worker reached $ 61,922, more than six times that of a worker in the service sector and three times that of a worker in the domestic trade sector. Construction sector productivity came second at $ 32,168 per worker, much higher than workers' productivity in industry ($ 20,658) (see Figure 2 and Table 1). It seems obvious that high productivity is particularly found in sectors with high proportions of wage earners. This is clearly the case for telecommunications, information and construction businesses, as shown in Table 1.

Economists usually correlate labor productivity with capital intensity (real capital in relation to the number of workers) in different economic sectors. The figures in Table 1 attest to this correlation in the Palestinian ICT sector. In other sectors, however, it is uncertain whether this reasoning is valid. Although the ratio of gross capital formation in the services sector is three times higher than in the construction sector, labor productivity in construction is three times higher than that of services.

Table 1: Selected Indicators of Economic Establishments in Palestine, 2017

Sector	Worker's productivity (USD)	Average number of workers	Wage earners / Total workers (%)	Gross fixed capital formation/Total workers (%) *
ICT	61,922	12	92.6	11,587
Construction	32,168	17	94.1	217
Industry	20,658	5	76.3	552
Transport and storage	16,396	6	85.4	725
Domestic trade	18,594	2	48.0	297
Services	10,060	4	68.6	673

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2018). The Economic Surveys Series, 2017.
* Gross fixed capital formation was taken as an exemplar of capital.

Figure 2: Average worker productivity by sector (in $), 2017

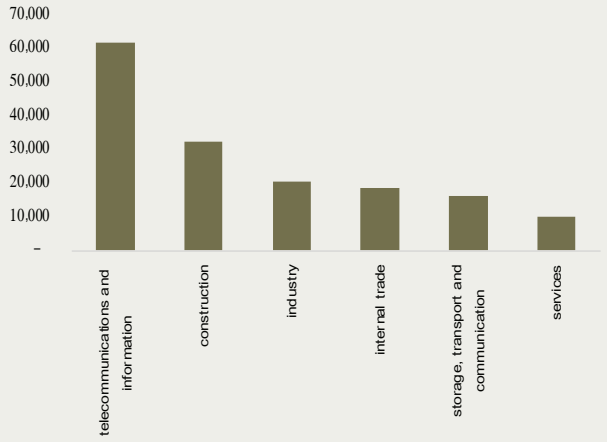

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2018). The Economic Surveys Series, 2017.

Profit margin

The profit margin is the net income generated from business transactions, and it is equal to the gross profit generated from trading. The margin is calculated by subtracting all costs from sales revenue (taking into consideration the inventory change). Data from 2017 economic surveys reveal wide gaps in the average profit margin for businesses (gross margin / number of businesses) between different sectors of the Palestinian economy. Domestic trade businesses were more profitable than businesses in other sectors, about 32 times the average profitability in the services sector, 20 times the average profitability in the telecommunications sector, and 17 times the average profitability in the industry sector. In general, however, the average profitability of enterprises in the West Bank is many times higher than in the Gaza Strip. For example, West Bank transport & storage companies and industry companies, reported net profits 10 and 8 times, respectively, higher than their Gaza's counterparts.

Salam Salah, MAS

6- Investment Indicators[1]

Building Licenses

Figure 6-1 shows the changes in the number of registered building licenses and licensed areas. Licenses of non-residential buildings constituted 10% of the total. On the other hand, licensed areas of buildings in Q3 2018 amounted to around 1.2 million square meters, which is higher by 17% compared to the previous quarter (Figure 6-1).

Vehicles Registration

Since vehicle prices are high and vehicles are often purchased via bank loans, the number of vehicles registered for the first time is considered a good indicator of the general economic situation and prospects. During Q3 2018, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 8,361, higher by 1,383 compared to their number in the previous quarter, and less by 1,065 compared to the corresponding quarter 2017. The second-hand vehicles made 79% of the total number of vehicles, 7% of which came from Israel (Table 6-1).

Table 6-1: New and Second-hand Vehicles Registered for the First Time, West Bank (Q3 2018)

month	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (second-hand)	Vehicles from the Israeli market (second-hand)	Total
July	735	2,653	163	3,551
Aug	469	1,341	136	1,946
Sep	550	2,159	155	2,864
total	1,754	6,153	454	8,361

Figure 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine*

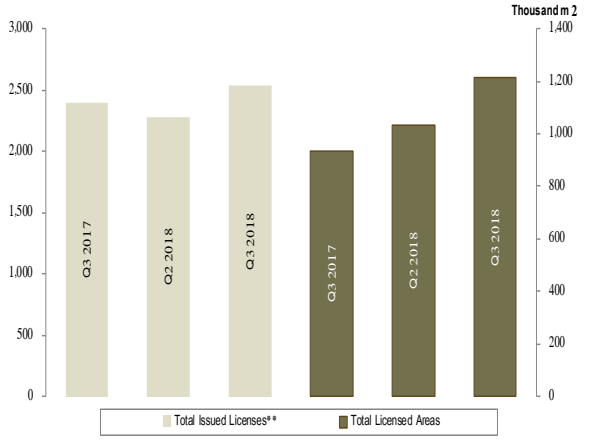

* Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.
** do not include licenses of fences

1 The source of figures in this section: PCBS, 2018, Statistics on Building Licenses, and the MoF, 2018, Palestinian Customs and Excise Dep.

Box 6: Industrial Estates and Free Zones in Palestine

An Industrial estate is a geographically defined area sub-divided into industrial plots with provision for infrastructure (public utilities of water, electricity, sanitation services, roads and transport, and telecommunications) developed according to a comprehensive plan which encompasses economic, social and environmental and urban roles and aspects of the industrial estate.[1] Industrial estates and free zones (IEFZs) are an essential determinant of economic development worldwide, considering their significant contribution to GDP, employment, and exports. IEFZs can be a real lever for economic growth. In Turkey, for example, their number rose from 12 in 1980 to 120 in 2009 with an operating capacity of more than 880 thousand worker. In Thailand, there are 27 large industrial estates and zones with investment worth of USD 21 billion, while in Vietnam there are 71, employing 22% of the workforce. [2]

There are three main drivers for establishing IEFZs; the first is developmental, i.e. aims to develop and improve manufacturing industries in a specific area; the second, the promotional driver aims to encourage the creation of new industries, and the development of existing ones, and enhancing synergies between industrial enterprises by strengthening backward linkages of existing industries with new industries; third, the organizational driver aims to gather dispersed industries through the provision of "industrial clusters" and through providing solutions to ecological and traffic and many other issues of concern.

The UNIDO Handbook (UNIDO, 1997) presents the incentives that IEFZs projects could benefit from, which include:[3]

- Relatively low rental fees for built-up industrial establishments and for using the lands;
- Subsidies for infrastructure services (water, electricity, telecommunications, and other facilities and services);
- Establishment of a one-stop shop to facilitate licensing procedures and other paper work;
- Tax exemptions on imports and exports as well as other taxes, such as income tax.

Distribution of IEFZs in Palestine

Since its establishment in 1994, the Palestinian National Authority (PNA) has been keen on planning for and establishing industrial estates and free zones. In 1996, the PNA designated a specialized department within the (then) Ministry of Industry, to follow up on the industrial estates and zones program. Later in 1998, the department was transformed into the Palestinian Industrial Estates & Free Zones Authority (PIEFZA). During the same year, the PNA issued Law No. 10 of 1998 on the Investment Encouragement Law, which included a package of incentives for Industrial zones including custom and tax exemptions for IEFZ imports and exports.

In addition, Cabinet Decision No. (8) of 2017 on the regulation of incentive package contract to encourage investments within IEFZ, which provides for tax reduction incentive for five years, is extended up to an additional three years; soft loans granted by banks and financing institutions for new projects within IEFZ should be treated as loans granted to small and medium-sized enterprises, as stipulated by the Income tax law.
In cooperation with donor countries and international organizations, four IEFZs have been established in the Palestinian territory, namely: Gaza Industrial Estate -GIE, Jenin Industrial Free Zone (JIFZ), Jericho Argo-Industrial Park (JAIP), Bethlehem Industrial Estate –BIE. In addition to Tarqumiya Industrial Zone, which is still under construction.

This section presents a brief on existing IEFZs only, and excludes estates and zones that are not in operation yet. In addition, Figure-1 depicts IEFZs main indicators.

1. Gaza Industrial Estate (GIE)
   GIE was established in 1997, and started operating in two years. The estate enjoys a strategic location being located 3 km north of Gaza city, close to airports, ports, and crossing points. Facilities in the area include: banking services, customs clearance, freight and shipping, and infrastructure services, as well as a central electricity station in addition to the national grid. GIE's total area covers 50 hectares (500 thousand square meter), 66% of which are designated for industrial uses, 30% for roads and green spaces. GIE targeted most of Palestinian industries, including food, plastic, metal, clothing, textiles and other industries. By the end of 2017, the number of operating factories was around 26 employing 700, however, its full employment capacity is expected to reach 1500. According to PIEFZA's data, its total investments, after aid and grants, reached about USD 168 million.

2. Jenin Industrial Free Zone (JIFZ)
   JIFZ is located north of the city center, about 1.6 km west of road 60, on the boarders between the north West Bank and 1948 lands. The total area of JIFZ is 95 hectares (950 dunums), 68.6 hectares of which are used by industrial and commercial enterprises, while the remaining lands are allocated for roads, parking lots, storehouses, in addition to green spaces. The project was launched in 1996 to create new jobs, absorb increasing numbers of the workforce in the northern West Bank governorates, reduce Palestinian dependence on Israeli labor market. The German government was highly interested in JIFZ, and has taken upon itself the provision of the external infrastructure in the area. In addition, the Turkish government supported the project by allocating USD 12 million for the acquisition and preparation of land for leasing. The concession of running and developing the internal infrastructure of JIFZ was granted to a Turkish company (TOBB-BIS). Investment in establishing the industrial zone, including internal and external infrastructure, is expected to reach USD 74 million. Although it has been two decades now since the start of work, JIFZ is expected to start operation by 2020.

3. Jericho Argo- Industrial Park (JAIP)
   JAIP was part of the Japanese government's initiative in 2006 "the Corridor for Peace and Prosperity", which responds to the Palestinian development vision envisaged for Jericho and the Jordan valley.

1 Industrial zones should be differentiated from industrial estates. The former are usually unplanned industrial communities coming without a comprehensive development plan. They are merely a tract of land earmarked by the local authority for clustering industrial projects in one site, which means prohibiting establishing industrial projects outside that site. What distinguishes industrial estates is that they are established according to a comprehensive plan set in advance, which encompasses economic, social and environmental and urban roles and aspects of the industrial estates. For example, this definition does not apply on Ramallah and Al Bireh industrial zone (MAS, 2013).
2 Fallah, Belal, Abu Hantash, Ibrahim. (2013). The Transfer of Industries in Ramallah and Al-Bireh Governorate from Existing Areas to New Industrial Zone: an Exploratory Study. Ramallah: Palestine economic Policy Research Institute (MAS).
3 UNIDO (1997): Industrial Estates: Principles &Practice. Vienna.

In 2012, the PNA, represented by PIEFZA, signed a concession contract with Jericho Agro-Industrial Park Company, to launch work on the industrial park's internal infrastructure. JAIP company implemented this step, in collaboration with PIEFZA and Japan International Cooperation Agency (JICA), started operating in 2014. JAIP is located north-east of Jericho, 4km from the city center, 800m from road 90 connecting northern Palestine to the south. The Park has an area of 615 dunums. In phase I of the implementation (at that point covering 140 dunums) the Park targeted agro industries and related activities. However, in phase II (covering 485 dunums) the number of operating factories and companies in the Park reached 15, yet some 50 more factories are expected to become operational by the end of 2018. In addition, the Japanese government has donated USD 4 million to fund the establishment of an industrial training center in JAIP. In addition, it has collaborated with the developer to build a solar energy system on the roofs of the industrial buildings and hangars at an estimated cost of about USD 5 million.

. Bethlehem Industrial Estate –BIE

BIE is located in Hindaza-Bred'a village, 10 km from Bethlehem's city center. The French government supported establishing BIE following the signing of a Protocol in 2008 between the State of Palestine and the French Republic. BIE was established on an area of 195 dunums and targeted small and medium industries. PIEFZA has contracted a Palestinian-French developer to develop the infrastructure of the estate in 2013. The project will be built in two phases, the first phase covers rehabilitating around 53 dunums, the second covers 40 dunums, and industrial building on 16 dunums.

Currently the number of operating factories is 10. However for phase I, the estate is designed to accommodate 23 operating factories, which are expected to employ 350-400 workers. When finished, the estate is expected to create 1500 direct job opportunities, while the number of operational factories will reach around 60. Total investment in BIE is estimated at USD 50 million, including aid and grants from the French government and funds allocated for the rehabilitation of external and internal infrastructure.

Table -1: IEFZs Main Indicators

Estate/Free Zone	Investments USD Million	Purpose / type	Size	Labor size (currently)	Leased Areas	Rent Fees per square meter annually	Start of Operation
JAIP	80	Agro-industrial	615	600	140	Open lots: 9 Hangars: 17	2014
GIE	168	industrial	500	700	85	Open lots: 8 Hangars: 26	1999
BIE	50	Hi-tech agro food industries	195	350-400	53	Open lots: 6	2013
JIFZ	40	Multiple industries	902	---	---	---	2020

Source: PIEFZ and developer companies, 2018.

Nasr Etyani, Economist

7- Prices and Inflation[1]

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is referred to as the "consumption basket"). The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals' income. If nominal wages and salaries are assumed to be fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same ratio. Figure 7-1 shows two curves, the first measures the average change in CPI (right axis) between Q3 2010 and Q3 2018. The second curve (left axis) measures the percentage change in the CPI each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate. During Q3 2018, the CPI reached 111.10 compared with 110.56 in Q2 2018, i.e. the inflation rate was positive quarter on quarter (rise in prices) by 0.49%. This rise is attributed to the increase in the education services group by 1.55%, in the transportation group by 1.40%, prices of alcoholic drinks group by 1.21%, the housing and related items by 0.94%, the food and soft drinks group by 0.65%, against the fall in the prices of garments, cloths and footwear group by 2.11%. in addition, Q3 2018 witnessed a positive inflation of 0.58% compared with the corresponding quarter 2017.

Wholesale Prices and Producer Prices

The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) rose by 0.45% between Q2 and Q3 2018, driven by the increase in wholesale prices of imported goods by 0.58% and the drop in wholesale prices of local goods by 0.62%. The producer price index- PPI (prices received by domestic producers) has also risen by 1.26% quarter on quarter. This resulted from the rise in the producer prices of locally-produced and consumed goods of 1.37%, and of 0.20% in the producer prices of locally-produced exports (Figure 7-2).

1 The source of figures in this section: PCBS, 2018, Price Indices Surveys, 2010-2018. The purchasing power was calculated in cooperation with PMA.

Prices and Purchasing Power [2]

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, i.e. the change in the NIS purchasing power is equivalent to the inflation rate, but in the opposite direction, during the same period. PCBS data show a rise in the CPI during Q3 2018 of 0.49% and 0.58% compared with the previous and corresponding quarters respectively, which means that the NIS purchasing power has decreased by the same percentage.

USD Purchasing Power: During Q3 2018, the USD exchange rate against the NIS increased by about 1.74 % and 2.14% compared with the previous and corresponding quarters respectively. Therefore, the purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend all their income in NIS has increased during this quarter compared to the previous and corresponding quarters by 1.25% and 1.56%, giving the increase in the average exchange rate of the USD against the NIS. Considering that the JOD exchange rate is pegged to that of the USD, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as that of the USD (Figure 7-3).

Figure 7-1: Change in the Average CPI and the Inflation Rate (Base year 2010)

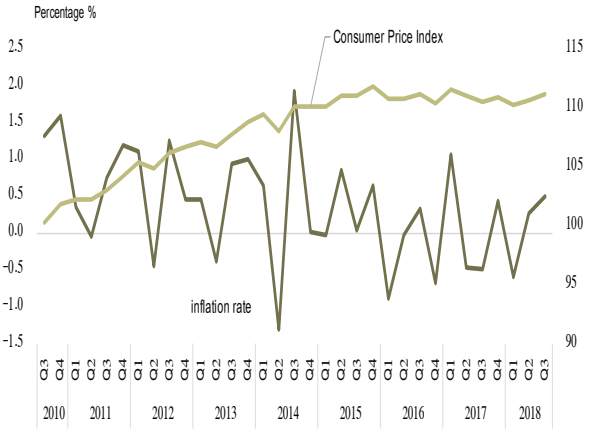

Figure 7-2: Evolution of WPI and PPI (base year 2007)

Figure 7-3: Change in Purchasing Power by Type of Currency, Q2 2018 (percentage %)

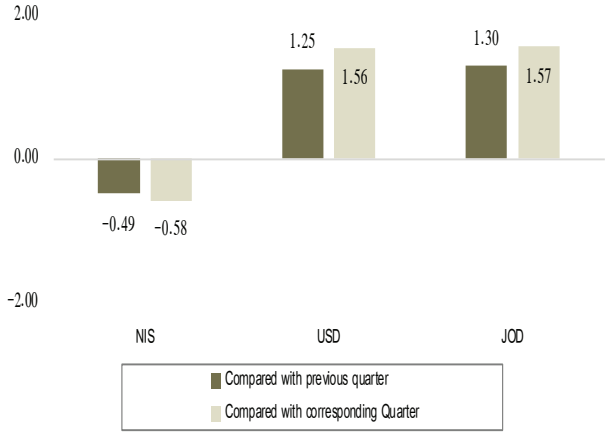

Source: Figures were calculated based on PMA and PCBS data.

2 The purchasing power measures the ability of the individual to buy goods and services using the income he generates. It is dependent on the level of income and variance in prices, add to that the change in the average prices and the currency's exchange rate. Based on this, the change in the purchasing power (assuming income is constant) = the average change in the exchange rate of the currency against the shekel – inflation rate.

8- Foreign Trade[1]

Balance of Trade

The value of "registered"[2] merchandise imports during Q3 2018 was around USD 1,443 million, an increase of 2% compared with the previous quarter, and 5% compared with the corresponding quarter. Meanwhile, the value of merchandise exports reached USD 262.1, decreasing by 2% compared with the previous quarter, and an increase of 3% compared with the corresponding quarter (20% of the value of imports). The value of exports constituted around 18% of the value of imports during Q3. The difference between merchandise exports and imports creates a deficit in the merchandise trade balance of USD 1,180.4 million. The overall trade deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel (USD 5.2 million) (Figures 8-1 and 8-2).

Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate in three sub-balances: 1) the balance of trade (net trade in goods and services), 2) the balance of factor income (the net international transactions associated with income on factors of production, like the remittances of Palestinian workers in Israel and overseas, and 3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

The current balance of payments account continued to run a deficit during Q3 2018 (which is also called deficit in the balance of payments) reached USD 444.7 million, a rise of 19% compared with the previous quarter and remained at the same level compared with the corresponding quarter. This deficit resulted from a deficit in the trade balance (USD 1,1254.7 million), in addition to deficit in the balance of services reaching (USD 265.9 million), against a surplus in the balance of factor income of USD 608.8 million (generated mainly from the income of Palestinian workers working in Israel), and a surplus in the balance of current transfers of USD 467.1 million. The current account deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of USD 574.0 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as its value is positive Table 8-1).

International Investments

Palestine's foreign assets totaled USD 6,489 million by the end of Q3 2018, 5% of which represent direct foreign investments, and 21.5% portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about USD 5,056 million, more than 54% of which were direct investments.

The difference (negative) between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were USD 1,433 million

1 The source of data in this section: PCBS, 2018, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2018, Palestinian Balance of Payment, Q3 2018.

2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade (between Palestine and Israel) and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments, mentioned later in this section.

Figure 8-1: Imports and Exports of "Registered" Merchandise (USD million)

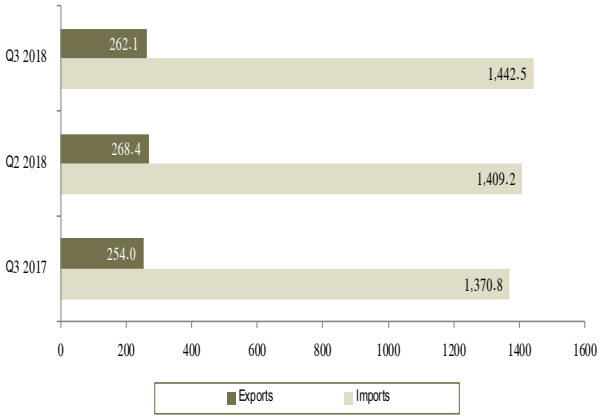

Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (USD million)

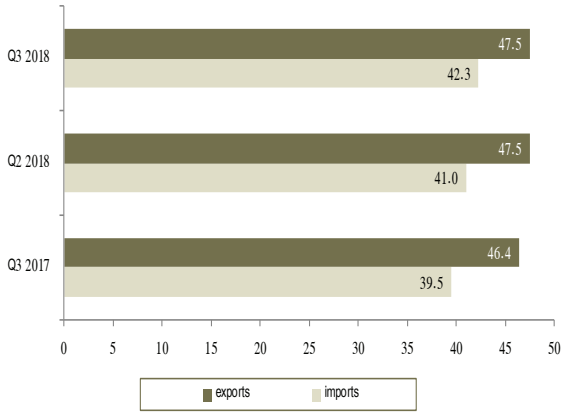

Table 8-1: Palestinian Balance of Payments *(Million USD)

	Q3 2017	Q2 2018	Q3 2018
Trade balance of goods and services**	(1,419.3)	(1,427.2)	(1,520.6)
- Net goods	(1,171.4)	(1,178.9)	(1,254.7)
- Net services	(247.9)	(248.3)	(265.9)
2. Income balance	558.6	603.7	608.8
3. Balance of current transfers	417.0	450.2	467.1
4. Balance of current account (1 +2 +3)	(443.7)	(373.3)	(444.7)
5. Net capital and financial account	278.6	288.3	574.0
6. Net errors and omissions**	165.1	85.0	(129.3)

* Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

** Exceptional financing has been calculated within the "Net errors and omission" item.

higher than investments of non-residents. A significant portion of these assets (62%) is cash deposits (mostly by local Palestinian banks abroad), which are not considered conventional outward investments. When examining foreign direct investments in Palestine (non-residents), figures show that it outweighed Palestinian investments abroad (by residents in the West Bank and Gaza Strip) by USD 2,377 million (Figure 8-3).

Figure 8-3: International Investments Balance (as of the end of Q3 2018) (Million USD)

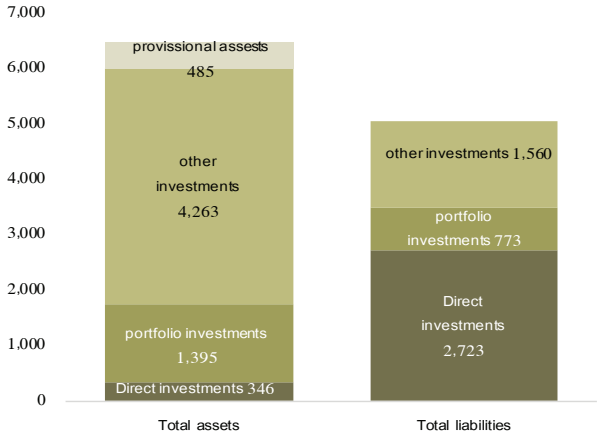

Box 7: Economic Outlook for the Middle East and North Africa (MENA) Countries

Late in 2018, the International Monetary Fund (IMF) published its "Regional Economic Outlook: Middle East and North Africa" report (covering 21 country in the MENA region including Afghanistan and Pakistan. However, Palestine was not covered in the analysis). [1] The main conclusion of the report is that the region's outlook is fragile and fraught with risks. Supportive fiscal and monetary policies are still needed for growth, which should be accompanied by structural reform and private sector investment to catalyze development and growth that includes everyone.

MENA Oil Exporting Countries

Around 11 of the 21 MENA countries covered in the report are oil exporters. According to the report, the MENA region was projected to experience significant improvements in external and fiscal balances in 2018–2019 due to higher oil prices and expansion in non-oil activities. As table 1 shows, oil exporters' growth is projected to reach 2% in 2019. Despite the current surge in oil prices, they are projected to decline gradually to about USD 60 a barrel by 2023. slowing MENA oil exporters' growth down to a projected average of 2.3% between 2020–2023, which is well below historical trends. Strong oil prices have improved the external balances of MENA oil exporters. The surplus in the balance of payments for 2019 is projected to reach 4.8% of GDP, 1.6% higher than 2017. According to the report, the overall fiscal deficit is projected to decline as well to 1.6% and 0.1% of GDP in 2018 and 2019 respectively, dropping from 5.1% in 2017. Yet risks remain; the tightening global financial conditions (stopping quantitative easing policies);[2] escalation of global trade tensions affecting growth and oil prices; spillovers from regional conflicts; delays in the implementation of key fiscal and structural reforms due the lack of urgency once oil prices peak.

MENA Oil Importing Countries

Giving the ongoing reforms and external demand, growth among MENA oil-importing countries[3] is expected to continue at a modest and uneven pace. Table-1 shows that oil importers' growth[4] was projected to reach 4.1% in 2019, while growth averaged 5% per year during the years 2000-2014. The growth rate for 2019, as well, is uneven among MENA oil-importing countries. For instance, growth in some countries like Egypt, is projected to reach high levels compared to other countries running high deficits and suffering from structural distortions and ongoing conflicts.

Though MENA oil-exporters benefit from high oil prices, they put strains on external and fiscal balances of these countries. However, the strong growth of exports (which have doubled in 2018 compared with 2017, reaching up to 15.4% of GDP) mitigated the negative impacts of oil prices. The payments balance deficit of MENA oil-importers is expected to improve slightly, from 8.5% of GDP in 2017 to 6.8% in 2019. Fiscal deficit, as well, is projected to decline from 6.8% of GDP in 2017 to 6.2% of GDP between 2017-2019, due to improved revenue collection, and expenditure cuts.

Fiscal Consolidation Still Important

The IMF report emphasizes the need for continued fiscal consolidation in the MENA region to limit rapid debt accumulation and maintain fiscal sustainability. Even with consolidation, debt is expected to remain high at more than 60% of GDP in a number of countries (such as Bahrain, Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia). To ensure equitable growth, countries should rebalance expenditures towards growth-enhancing and capital investment, while fostering well-targeted social spending for the benefit of the poor strata, and moving towards more progressive tax structures and diversified revenue bases. The tax base in the MENA countries is relatively low, especially oil exporting countries where it is less than 10% of GDP compared with more than 20% in other emerging economies in the world.

1 IMF: Regional Economic Outlook, Middle Eact, North Africa, Afghanistan and Pakistan. November 2018. https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2018/10/02/mreo1018

2 IMF: Regional Economic Outlook, Middle Eact, North Africa, Afghanistan and Pakistan. November 2018. https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2018/10/02/mreo1018

3 MENA oil importers: Djibouti, Egypt, Jordan, Lebanon, Mauritania, Morocco, Somalia, Sudan, (Syria).

4 The aggregate growth of this country grouping is pulled upwards by strong growth in Egypt (FY2018), which hides weaker growth in other countries where structural weaknesses, elevated public debt, limited policy space, and conflict present major obstacles to growth.

Table-1: MENA Selected Economic Indicators (% of GDP)

	Average 2000–2014	2017	2018	2019
*MENA oil exporters				
Real GDP (annual %)	5.0	1.2	1.4	2.0
Current account balance	**12.6**	**1.6**	**4.7**	**4.8**
Overall fiscal balance	**6.7**	**-5.1**	**-1.6**	**-0.1**
CP Inflation (annual average %)	**7.1**	**3.6**	**9.8**	**9.9**
***MENA oil importers**				
Real GDP (annual %)	**4.2**	**3.5**	**3.8**	**4.1**
Current account balance	**-3.3**	**-8.5**	**-7.3**	**-6.8**
Overall fiscal balance	**-6.5**	**-6.8**	**-6.9**	**-6.2**
CP Inflation (annual average %)	**4.8**	**20.6**	**14.2**	**12.0**

As stated in the report, increased budgetary transparency facilitates greater public awareness regarding tax burden, and that these policies are rewarding on the long-run though hard to implement in the short-run.

Private Investment is Needed for Inclusive Growth

Since 2000, annual private investment in the MENA region -covered in this report- reached 15.6% of GDP on average, the second lowest worldwide. The plunge, was thought in the past to be spurred on by the global financial crisis. Yet, today it is correlated with policy uncertainty, macroeconomic structural distortions and tightening global financing conditions. Private investment is needed for a dynamic private sector for job creation and increasing productivity through adopting new techniques. This is especially crucial for oil-importers haunted by high unemployment rates averaging 10% and more. In addition, investing in education and infrastructure, and improving government effectiveness and governance is crucial. Moreover, according to the IMF, increasing private investment requires reducing the role of the state in the economy especially in the MENA region where the public sectors may be crowding out private investment and competing with it for limited resources.

Economic Concepts and Definitions:
The Dutch Disease

In 1959, vast natural gas deposits were discovered in northeastern Netherlands. After a period of economic prosperity and wealth generated by oil exports, signs of recession and unemployment began to emerge in the Dutch economy in the 1960s. The boom in the export of oil was led to recession in non-oil sectors. In 1977, The Economist magazine coined the term "Dutch disease" to describe this paradoxical situation. The term became popular even before it was scrutinized by a coherent economic analysis that would have explained and proved the existence of a correlation between a country's export of natural raw materials and the contraction of its productive sectors.

Dutch Disease: Symptoms and Causes

In the simplest form, the Dutch Disease is a situation where more exports of natural raw materials (oil and gas in particular) from a country leads to a large inflow of foreign currency into that country, which increases the demand for the local currency. This would cause the value of the local currency to rise sharply, making imports more affordable and more competitive, while equally making exports (in foreign currencies) higher in prices and lower in competitiveness. The main victims of this paradox are productive sectors (agriculture and industry) in the economy. Since the raw material export sector usually employs a limited number of workers, the continued prosperity of this sector would do nothing to reduce unemployment resulting from recession in other sectors, eventually raising the unemployment figures in the country. In short, the Dutch disease describes a causal relationship, where stagnation of productive sectors in an economy results from local currency appreciation due to spikes in the exporting a natural raw material and the resulting inflow of foreign currency to the country.

For a Dutch disease to develop in a country's economy, two conditions must exist. First, the country runs a floating exchange rate regime, so that free supply and demand forces control the exchange rate. Second, the supply of the natural resource and the external demand for it are not sensitive to changes in the local currency exchange rate.

Tradable and non-tradable goods

In 1982, a more systematic economic model describing the Dutch Disease was developed. [1] The model distinguishes between tradable and non-tradable goods and services.

Non-tradable goods and services are those produced and consumed locally, and for which there is no imported equivalent, such as buildings, houses, personal services, and all that cannot be imported from other countries, either because of logistical / natural obstacles or due to policy constraints. The fundamental difference between tradable and non-tradable goods is that the prices of the former are determined by the global markets, while the prices of the latter are

1 M. Corden & P. Neary (1982): Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy. The Economic Journal, Vol. 92, pp. 825-848

determined by domestic supply and demand forces. Unlike tradable goods, non-tradable goods do not face foreign competition, and hence the development of its labor productivity is often lower than average international figures for labor productivity. Since wage increases are often uniform in an economy, the prices of non-tradable goods rise at a faster pace than the prices of tradable goods.

This brief review might allow us to propose a new understanding of globalization as the trajectory through which an increasing number of goods and services are converted from non-tradable to tradable.

The theoretical interpretation of the Dutch Disease suggests that resource export boom leads to stagnation in non-resource sectors and appreciation of local currency in two ways:

- Resource movement effect: The resource export boom in the sector attracts more labor and capital from other sectors. This shift of labor and capital causes stagnation in the lagging sectors. However, this effect can be negligible if the resource sector does not deplete large domestic resources.
- The spending effect: This occurs as a result of the extra revenue brought in by the resource export boom. It increases demand for both tradable and non-tradable products, which leads to increases in wages. While producers of non-tradable goods can compensate for the loss they incur from higher wages by increasing the prices of their products, producers of tradable goods have a narrow margin for raising the prices of their products as they always face competition from imported goods. Thus, the rise in wages slashes profits of tradable sector producers, which throws production sectors into recession episodes, often accompanied by high appreciation of the local currency.

The Dutch Disease in Palestine

The foregoing discussion suggests that the symptoms of the Dutch disease can initially appear in any economy with relatively large inflows of foreign currency, regardless of the causes of these inflows. Particular attention has been paid to symptoms similar to those of the Dutch disease that may arise from expat remittances into the economies of Latin America countries. In this particular area (transfers),[2] the Dutch disease is quite relevant for the Palestinian economy, where foreign aid, private transfers and labor remittances constituted around 25% of GDP in 2015.

The fact that the foreign funds inflow into the Palestinian economy does not produce a Dutch-like disease is proof that the channels of influence on the economy function in a way that is somehow different from what is typically found in other economies:

- Resource movement effect: Resource sector does not drain skilled labor and capital from the productive sectors. Rather, workers move from the Palestinian productive sectors to the Israeli economy. Apart from the negative impact on production, the movement of labor into Israel produces more inflows (workers' wages) into the local Palestinian economy.
- The spending effect: The flow of more than $ 3 billion in aid and remittances leads to increases in aggregate demand as well as in prices of non-tradable goods disproportionately to the production capacity of the local economy. Such negative impacts on productive sectors (agriculture and industry) are further compounded by intense competition from Israeli goods.

Figure 1 shows the Nominal Effective Exchange Rate (NEER) and the Real Effective Exchange Rate (REER) of the NIS in Palestine during 1996-2017. The nominal curve[3] measures the fluctuations in the NIS exchange rate against the currencies of countries that import Palestinian products. The real curve, on the other hand, captures both the change in NEER and the price differentials between Palestine and its trading partners. This is quite significant in financial terms. First, the rise in the exchange rate produces a reduction in the competitiveness of Palestinian goods in the export markets. Second, these curves are peculiar to the shekel in relation to the Palestinian economy, and they differ from the exchange rates within the Israeli economy. This is due to two factors. First, Israel's trading partners are different from Palestine's trading partners. Second, inflation rates in Israel are different from those in Palestine.[4]

Figure 1: Effective Exchange Rate in Palestine (Index, 1996 = 100)

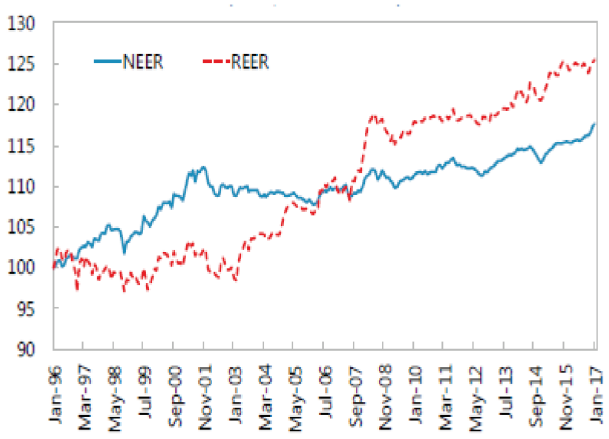

IMF (2017): West Bank and Gaza, Report to Ad Hoc Liaison Committee, August 3.

Figure 1 shows a steady decline in the competitiveness of Palestinian goods in export markets. In nominal terms, the decline resulted from the appreciation of the shekel against currencies of Palestine's trading partners. The REER trend line represents the change in the nominal exchange rate of the shekel and the rise of prices in Palestine at rates higher than in the markets of the trading partners. This rise might in part be due to inflows of funds from aboard and in part a result of Dutch disease symptoms. Here, too, we must remember the impact of Israeli restrictions on the price rise in Palestine.

The flow of income from abroad is, therefore, a double-edged sword. For one, it helps improve the standard of living in the country. For another, it has negative consequences both on producers of tradable goods and on exports.

2 P. Acosta et.al. (2007): Remittances and the Dutch Disease. Federal Reserve Bank of Atlanta. Working paper series 2007-8.https://www.frbatlanta.org/-/media/documents/filelegacydocs/wp0708.pdf

3 The Nominal and Real Effective Exchange Rates.

4 In fact, the NIS effective exchange rate for Israel witnessed a significant decline in 2001-2006 (reflecting an improvement in competitiveness). Despite fluctuations, the effective and real exchange rates in 2017 were close to their 1999 values. See: http://www.boi.org.il/en/DataAndStatistics/Pages/seriesgraph.aspx?SeriesCode=RER_LEVEL_CHAINED.M_E&DateStart=01/07/1999&DateEnd=31/12/2017&Level=4&Sid=51

Key Economic Indicators in Palestine, 2013-2018

Indicator	2013	2014	2015	2016	2017	2017		2018[2]		
						Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Population (One thousand)										
oPt	4,327.8	4,429.1	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,748.4	4,778.6	4,808.8	4,838.9	4,869.3
West Bank	2,643.5	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,864.8	2,880.9	2,897.0	2,913.1	2,929.3
Gaza Strip	1,684.3	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,883.6	1,897.7	1,911.8	1,925.8	1,940.0
Labor Market										
No. of workers (thousand)	885.0	917.0	963.0	980.5	948.7	949.8	966.4	935.4	921.7	960.7
Participation rate (%)	43.6	45.8	45.8	45.8	45.3	46.3	43.9	45.4	45.9	46.9
Unemployment rate (%)	23.4	26.9	25.9	26.9	27.7	29.6	24.8	30.2	32.4	31.7
- West Bank	18.6	17.7	17.3	18.2	17.9	18.9	13.6	18.3	19.1	17.3
- Gaza Strip	32.6	43.9	41.0	41.7	43.9	46.9	43.0	49.1	53.7	54.9
National Accounts (USD millions)										
GDP	12,476.0	12,715.6	12,673.0	13,425.7	14,498.1	3,728.3	3,728.8	3,689.9	3,559.5	3,659.8
- Household expenditure	11,062.6	11,840.4	11,805.1	12,337.7	12,844.7	3,386.6	3,173.8	3,182.9	3,258.5	3,316.9
- Government expenditure	3,381.7	3,478.2	3,429.5	3,530.3	3,809.8	892.7	1,068.6	977.5	904.3	957.7
Gross capital formation	2,707.3	2,415.0	2,677.4	2,827.0	3,305.6	879.6	894.9	876.7	837.3	916.1
Exports	2,071.8	2,172.3	2,338.1	2,381.0	2,692.7	671.3	717.9	713	714.3	707.0
Imports (-)	6,804.0	7,208.9	7,537.6	7,626.7	8,066.7	2,090.5	2,104.5	2,072.3	2,141.5	2,227.7
GDP per capita (USD)										
at Current prices	3,064.8	3,051.7	2,973.1	3,080.1	3,254.6	834.2	828.6	815.4	781.5	798.3
at Constant prices (base year 2004)	3,015.5	2,940.7	2,973.1	3,044.4	3,072.4	783.6	772.4	746.2	735.8	760.5
Balance of Payment (USD millions)										
Trade Balance	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(5,374.2)	(1,419.3)	(1,386.6)	(1,359.3)	(1427.2)	(1,520.6)
Income Balance	1,160.3	1,482.4	1,712.2	1,896.0	1,991.9	558.6	544.3	568.9	603.7	608.8
Current Transfers Balance	1,188.5	1,405.3	1,421.4	1,408.6	1,818.6	417.0	538.7	348.3	450.2	467.1
Current account Balance	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(1,563.7)	(443.7)	(303.6)	(442.1)	(373.3)	(444.7)
Exchange Rates and Inflation										
USD/NIS exchange rate	**3.611**	**3.577**	**3.884**	**3.840**	**3.603**	**3.559**	**3.512**	**3.461**	**3.573**	**3.635**
JOD/NIS exchange rate	**5.093**	**5.046**	**5.483**	**5.418**	**5.083**	**5.019**	**4.953**	**4.881**	**5.037**	**5.127**
Inflation rate (%)[1]	**1.72**	**1.73**	**1.43**	**(0.22)**	**0.21**	**(0.49)**	**0.43**	**(0.60)**	**0.26**	**0.49**
Public Finance (cash basis USD million)										
Net domestic revenues (including clearance)	**2,319.9**	**2,791.2**	**2,891.4**	**3,552.0**	**3,651.3**	**722.3**	**976.9**	**988.6**	**861.3**	**936.0**
Current expenditure	**3,250.7**	**3,445.9**	**3,424.9**	**3,661.6**	**3,794.8**	**782.6**	**1,059.7**	**933.2**	**886.1**	**895.6**
Developmental expenditure	**168.4**	**160.9**	**176.4**	**216.5**	**257.9**	**53.0**	**113.4**	**46.6**	**59.4**	**63.9**
current budget deficit\surplus (before grants)	**(1,099.2)**	**(815.6)**	**(709.9)**	**(326.2)**	**(401.4)**	**(113.3)**	**(196.2)**	**8.8**	**(84.2)**	**(23.5)**
Total grants and aid	**1,358.0**	**1,230.4**	**796.8**	**766.3**	**720.4**	**125.9**	**254.2**	**80.3**	**157.1**	**190.6**
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	**258.7**	**414.8**	**86.9**	**440.1**	**319.0**	12.5	58.0	89	72.2	167.1
Public debt	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,523.2	2,526.0	2,523.2	2,448.8	2,367.6	2,355.7
The Banking Sector (USD millions)										
Banks assets/liabilities	**11,190.7**	**11,815.4**	**12,602.3**	**14,196.4**	**15,850.2**	**15,461.0**	**15,850.2**	**15,916.7**	**15,763.0**	**16,179.4**
Equity	**1,360.0**	**1,464.0**	**1,461.7**	**1,682.4**	**1,892.7**	**1,804.6**	**1,892.7**	**1,926.8**	**1,819.7**	**1,863.9**
Deposits at banks	**8,303.7**	**8,934.5**	**9,654.6**	**10,604.6**	**11,982.5**	**11,526.8**	**11,982.5**	**12,002.3**	**11,992.6**	**12,194.2**
Credit facilities	4,480.1	4,895.1	5,824.7	6,871.9	8,026.0	7,761.9	8,026.0	8,175.4	8,260.0	8,293.6

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).
1. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average CPI in the target year (each quarter) with its average in previous year (quarter).
2. Figures for 2018 are preliminary and subject to further revision.
Figures between brackets indicate negative values.
Note1: Data on population for 2013-2017 are based on estimates in the Population, Housing and Establishments Census 2017.
Note 2: Figures for mid-2017 were updated based on final results of the Population, Housing and Establishments Census 2017.
Noe 3: the numbers of workers for the years before 2017 are based on estimates for the 2007 Census of Population, Housing and Establishments and will be updated to reflect the final results of the 2017 census.